

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

البنك المركزي الموريتاني



التقرير السنوي 2008

نوفمبر 2009

الفهرس

11	الجزء الأول:
11	المحيط الإقتصادي والمالي العالمي
13	I. النمو العالمي
15	II. التضخم
16	III. التجارة الدولية
17	IV. الأسواق المالية
18	4.1 نسب الفائدة
19	4.2 سوق الصرف
20	V. أسواق المواد الأولية
21	5.1 النفط
21	5.2 الذهب
21	5.3 النحاس
22	5.4 الحديد
22	5.5 السكر
22	5.6 القمح
23	5.7 الأرز
25	الجزء الثاني:
25	الوضع الإقتصادي والمالي الوطني
27	I. الإنتاج
27	1.1 القطاع الأول
29	1.2 القطاع الثاني
31	1.3 القطاع الثالث
32	1.4 الطلب الداخلي
33	II. الأسعار
36	III. القطاع الخارجي
37	3.1 التعاملات الجارية
42	3.2 حساب رأس المال والعمليات المالية
45	IV. الديون الخارجية
45	4.1 مخزون الديون الخارجية
45	4.2 المستوى الحالي للديون الجارية
47	4.3 خدمة الدين المدفوعة
48	4.4 السحب على القروض الخارجية
51	4.5 متأخرات الديون الخارجية

51	سوق الصرف	V.
52	5.1 عمليات سوق الصرف	
53	5.2 تطور سعر الصرف	
54	المالية العامة	VI.
55	6.1 إيرادات الميزانية	
57	6.2 نفقات الميزانية	
58	6.3 رصيد الميزانية	
58	6.4 تمويل العجز	
59	النقد	VII.
59	7.1 السياسة النقدية	
61	7.2 المجاميع النقدية	
64	سوق رأس المال	VIII.
65	8.1 سوق أذونات الخزينة	
66	8.2 السوق المصرفي البنيني	
67	8.3 نسب الفائدة	
68	8.4 وسائل الدفع	
71	الإشراف المصرفي	IX.
72	9.1 هيكل القطاع المالي	
72	9.2 نشاط الرقابة والإشراف	
76	9.3 نشاط القطاع المالي	
84	9.4 مكافحة غسل الأموال	
87	ملحقات	X.

السيد الرئيس،

أتشرف بأن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام 2008 وفقا للمادة 91 من النظام الأساسي للبنك. ويعرض هذا التقرير تحليل أبرز التحولات الاقتصادية والمالية على الصعيدين الوطني والدولي.

تميز عام 2008 على صعيد الاقتصاد العالمي باستمرار وتفاقم أسوأ أزمة مالية عرفها العالم منذ 1929. وقد أثرت هذه الأزمة بسرعة على الاقتصاد الحقيقي. وهكذا، تحولت هذه الأزمة إلى أزمة اقتصادية بالغة الحدة اعتباراً من الربع الثالث من عام 2008. ولم تستطع خطط الإنعاش والإنقاذ التي اعتمدها معظم الدول المتقدمة أن تحول دون انتشار هذه الأزمة. وعليه، فإن انهيار أسواق الائتمان نتيجة فقدان الثقة بين الفاعلين في النظام المالي أدخل العديد من الاقتصاديات المتقدمة في الكساد.

وفي هذا السياق الذي يطبعه التباطؤ العام للنشاط الاقتصادي، شهدت أسعار المواد الأولية انخفاضاً ملحوظاً بعد ارتفاع حاد في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2008. كما أن النمو العالمي كان أقل كثيراً من مستواه لعام 2007. ورغم ذلك فإن التضخم ارتفع إلى مستوى أكبر بكثير مما كان عليه في العام السابق بفعل الارتفاع الحاد في أسعار المواد الأولية في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2008.

مع ذلك، على الصعيد الوطني، سجل النمو الاقتصادي زيادة ملموسة مقارنة بالعام السابق. وكان هذا الأداء الذي تحقق بالرغم من الانخفاض القوي لإنتاج النفط مدفوعاً من قطاعات الخدمات والزراعة وعلى وجه الخصوص حققت فروع الخدمات والتجارة والإدارة العمومية والزراعة وتنمية المواشي أداء ملحوظاً. وهكذا فإن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تقدر بـ 3,5% في حين لم تتجاوز هذه النسبة 1% في عام 2007. وباستبعاد النفط، كان النمو بحدود 3,9% مقابل 5,9% لعام 2007. ومن الناحية الاسمية فإن الناتج المحلي الإجمالي قد زاد بـ 15,2% حيث انتقل من 733,7 مليار أوقية عام 2007 إلى 845,4 مليار أوقية عام 2008. وطال هذا التحسن، بوجه خاص، قطاعات المعادن والزراعة والتنمية الحيوانية.

وبخصوص الأسعار ورغم ما حصل من ارتفاع حاد على مستوى النفط والمواد الغذائية في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2008، فإن المعدل السنوي للتضخم ظل يراوح مكانه في العام السابق حيث استقر عند 7,3% بعد أن كان يتوقع وصوله إلى 12%. وقد سجل الانزلاق السنوي لتطور المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك تراجعاً ملحوظاً في نهاية ديسمبر 2008. ولم تتجاوز نسبته 3,9% مقابل 12,5% كما كان يتوقع أصلاً. وفي الفترة ذاتها من عام 2007 كان تطور هذا المؤشر هو 7,4%. وتعود السيطرة على التضخم، إلى تنفيذ سياسة نقدية حذرة وقيام السلطات العمومية خلال الفصل الثالث من عام 2008 باتخاذ مجموعة من الإجراءات من شأنها تخفيض أسعار المواد الأساسية. كما أن الظرفية الدولية، التي نتج عنها خفض أسعار المواد الأساسية بوجه عام، خلال الأشهر الأخيرة من عام 2008 كان لها تأثير إيجابي على مستوى التضخم.

وعلى صعيد المبادلات التجارية مع الخارج، ونظراً لأن الظروف الدولية تميزت بارتفاع حاد لأسعار النفط والمواد الأساسية الأخرى في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2008، فقد تعمق عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بحدود 27% بعد تفاقم عجز ميزان الخدمات

والعائدات مما أعاق إلى حد كبير تحسن ميزان التجارة والتحويلات غير المعوضة. وفي هذا السياق، ورغم فائض سجله حساب رأس المال والعمليات المالية وبلغ 81,2 مليار أوقية، كان إجمالي عجز ميزان المدفوعات بحدود 25,9 مليار أوقية مقابل عجز 4,1 مليار عام 2007. وهكذا، فإن احتياطي الصرف للبنك المركزي شهد انخفاضا خفيفا وبلغ 51 مليار أوقية في نهاية 2008 مقابل 52,4 مليار في الفترة ذاتها من العام السابق. وإذا قيس بأشهر استيراد السلع والخدمات، فإن مستوى احتياطي الصرف مثل في نهاية ديسمبر 2008 ما يقارب 1,4 شهرا من الواردات مقابل 1,8 شهرا في نفس الفترة عام 2007.

وفي مجال المالية العمومية، تميز عام 2008 باعتماد سياسة ميزانية توسعية تهدف إلى تخفيف تأثير غلاء أسعار المواد الأساسية على القوة الشرائية للمستهلكين. ومن هذا المنطلق، تم إعداد قانون المالية الأصلي لعام 2008. وقد روجعت الميزانية بعد تغيير 6 أغسطس 2008 لإدراج تخفيض ضريبة الرواتب والأجور لصالح ذوي الدخل المحدود وتثمين العلامة القياسية للراتب واستحداث إعانة لتثبيت أسعار الخبز. كما أن قانون المالية المعدل تضمن تقديم دعم لشركة سونمكس، على شكل مرسوم سلفة بهدف تسهيل استيراد المواد الغذائية.

وبالنظر إلى هذه الظرفية في نهاية عام 2008، سجل رصيد الميزانية عجزا بمبلغ 59,1 مليار أوقية أي بنسبة 7,6% من الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد النفط. وقد تم سد هذا العجز بنسبة 80% بواسطة موارد محلية وبنسبة 20% بموارد متأتية من الخارج منها 5,2% من السحب على الصندوق الوطني لعائدات النفط.

وفيما يتعلق بإدارة السياسة النقدية، واصل البنك المركزي سعيه وفقا لنظامه الأساسي إلى السيطرة على التضخم. ويلزم البنك نظامه الأساسي بالعمل على استقرار الأسعار كأمورية أساسية كما يمنحه استقلالية واسعة في مجال السياسة النقدية ويزوده بمجلس للسياسة النقدية برئاسة المحافظ، يعهد إليه تحديد السياسة النقدية. وفي هذا الإطار، واکب البنك المركزي تحريك النشاط الاقتصادي عبر تحليل ظروف البنوك وتحسينها بشكل دائم. وقام البنك أيضا بدعم متابعة وتحليل الظرفية الاقتصادية والمالية عبر عرض شهري لتطور المؤشرات الاقتصادية القطاعية بما يسمح بالتعرف على الأخطار التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والأسعار. أما بخصوص ضبط السيولة، فقد تواصل السعي حثيثا إلى حل مشكلة الفوائض على مستوى البنوك عبر إصدار أدوات الخزينة بالتنسيق مع وزارة المالية.

ومن جهة أخرى، وفي إطار الجهود المبذولة لتطوير القطاع المالي، عرف الإطار القانوني والتنظيمي الذي يخضع له هذا الأخير عددا من المساعي الرامية إلى عصرنته ودعم استقراره خلال عام 2008. وتعلق الأمر بكل من النظام المصرفي وبمختلف مكونات النظام المالي. وهكذا تم عام 2008، إعداد واعتماد عدة نصوص تطبيقية للأمر القانوني المنظم لمؤسسات القرض. وتتناول هذه النصوص شروط القروض لدى البنوك واعتماد مؤسسات الإقراض وصندوق ضمان الودائع والحد الأدنى لرأس مال البنوك ومعامل تقسيم المخاطر. وتراعي هذه النصوص المحيط الدولي وقد تم إعدادها بالتشاور مع أصحاب المهن المصرفية.

وبوجه خاص، تم رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 6 مليارات أوقية، وألزمت البنوك المعتمدة قبل تطبيق هذا الإجراء بزيادة رأسمالها لبلوغ المستويات المطلوبة قبل نهاية عام 2010. ومن شأن هذا المطلب أن يساعد في تقوية المركز المالي للبنوك وأن يحسن استقرار النظام المالي عموماً.

كما أن عام 2008، شهد قيام صندوق جديد لضمان الودائع وهو يهدف إلى حماية النظام المصرفي وزيادة ثقة الجمهور فيه. ومن شأنه مستقبلاً أن يحسن نسبة انتشار الصيرفة وتشجيع الادخار.

وفي نفس السياق ولأول مرة منذ تحرير القرض، تم العمل بنسبة فائدة فعلية بحد أقصى ومن شأن هذا الإجراء أن يحسن نفاذ الوكلاء الاقتصاديين إلى التمويلات المصرفية وأن يقضي على بعض الممارسات التي كانت مستشرية. وتمثل هذه النسبة الحد الأعلى الذي يجوز لأي بنك أن يطبقه على الزبون وتشمل الأعباء والتكاليف ذات العلاقة بالقروض.

كما أن أمراً صادراً عن المحافظ حدد شروط ومعايير الاعتماد وطرق المشاركة في رؤوس أموال البنوك أو زيادتها والقواعد المتعلقة بمسيريها. ويتسم الإجراء المذكور بإدخال عدة متطلبات تتعلق بتبرير المصدر المشروع للأموال وبنزاهة أصحابها وكفاءة الأشخاص القائمين على إدارة وتسيير مؤسسات الإقراض.

وكانت جهود عصرنه النظام المالي التي قام بها البنك المركزي موضع ترحيب الشركاء حيث إن عدداً من طلبات الاعتماد قد أرسل إلى البنك المركزي الذي قام في هذا الإطار باعتماد أربعة بنوك أجنبية جديدة.

ورغم التقدم الذي أحرز، لا يزال النظام المصرفي الموريتاني لم يبلغ مستوى من الصلابة والأداء يؤهله لأن يكون شريكاً فعالاً في تنمية الاقتصاد الوطني. وكما يتبين من عناصر العرض السابقة، فإن الجهود المبذولة قد بدأت تؤتي مع ذلك أكلها. ويتعين على النظام المالي بأسره أن يولي عناية فائقة لدعم الأموال الذاتية للبنوك ولتسوية مشكلة المديونية المتعثرة. وبخصوص هذه الأخيرة، يمكن لكل من الحكومة والبنك المركزي تقديم مساهمة مؤثرة في هذا المجال.

ومن ناحية أخرى، قام البنك المركزي وفقاً لمأموريته بمد يد العون إلى الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية. وقد لعب هذا الدور عندما مثل همزة الوصل بين المؤسسات العمومية وبين النظام المالي لإكمال عمليات غاية في الحساسية. وقد ساعد، بوجه خاص، في تعبئة تمويل الحملة الزراعية لموسم 2008-2009 كما كان حضور البنك المركزي فاعلاً في إطار إدارة البرنامج الذي تم الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي.

سيد أحمد ولد الرئيس

الجزء الأول:
المحيط الاقتصادي والمالي العالمي

تميز المحيط الاقتصادي العالمي عام 2008 باستمرار وتجدد الأزمة المالية التي حدثت خلال الربع قبل الأخير من عام 2007. كما أن الأشهر الثمانية الأولى شهدت هزات تضخمية قوية، نتجت بوجه خاص عن ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية.

وفي سبتمبر 2008، أدى تفاقم الأزمة المالية الناتجة عن إفلاس بنك ليمان بروثرز الأمريكي إلى مواجهة العديد من المؤسسات المالية لمصاعب جمة.

وقد تحولت هذه الأزمة المالية غير المسبوقة منذ 1929، إلى جائحة اقتصادية شاملة حيث لم يكن بالإمكان منع انتشارها إلى الاقتصاد الحقيقي رغم خطط الإنعاش والإنقاذ الحكومية المتعددة والهادفة إلى إعادة الثقة إلى النظام المالي. وهكذا، فإن انهيار أسواق الائتمان نتيجة أزمة الثقة تسبب في حدوث الكساد في عدد كبير من الدول المتقدمة وفاقم تقلص الطلب العالمي. وفي هذا السياق الذي يطبعه التباطؤ العام للنشاط الاقتصادي، عرفت أسعار المواد الأولية تراجعاً ملحوظاً اعتباراً من الفصل الثالث من عام 2008.

I. النمو العالمي

لقد تأثر الاقتصاد العالمي بشدة بتداعيات الأزمة الاقتصادية التي تحولت في النصف الثاني من عام 2008 إلى أزمة اقتصادية شاملة. ونتج عن هذا الركود الاقتصادي والمالي تدهور مستمر في مؤشرات النشاط الاقتصادي. وهكذا تراجع معدل النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ في نهاية عام 2008 إلى 3,2%⁽¹⁾ بدل 5,2% عام 2007.

وفي الولايات المتحدة، تسبب انهيار أسواق الائتمان في تراجع الاستهلاك والاستثمارات. وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير من عام 2008 تراجعاً بنسبة 6,2% كانت هي الأقوى منذ 1982. وينضاف هذا التقلص إلى ما لوحظ في الربع قبل الأخير والذي قدر بـ 0,5% مما دفع الاقتصاد الأمريكي نحو الكساد. وعلى مدى عام 2008، لم يحقق النمو في الولايات المتحدة سوى 1,1% مقارنة بنسبة 2% عام 2007.

كما أن الاتحاد الأوروبي واجه الكساد حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي مرتين في الربعين الثالث والرابع من عام 2008، على التوالي بنسبة 0,2% و 1,5%. ومع ذلك، وبفعل نسب النمو المسجلة في الربعين الأولين ظل النمو الأوروبي موجباً على مدى عام 2008، حيث بلغ 1,1%.

ومن جانبه واجه الاقتصاد الياباني أسوأ كساد في تاريخه منذ عام 1974. وقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,2% في الربع الأخير و 0,6% في الربع الثالث عام 2008. وعلى مدى العام، شهد الناتج المحلي الإجمالي الياباني انخفاضاً بنسبة 0,6% مقابل زيادة في النمو بلغت 2,4% عام 2007. ويمكن رد سوء أداء الاقتصاد الياباني إلى هبوط

¹ - صندوق النقد الدولي (أفاق الاقتصاد العالمي) إبريل 2009 - كل أرقام هذا الفصل مستقاة من نفس المصدر.

الاستثمارات والصادرات نتيجة الارتفاع المفاجئ لقيمة الين اعتباراً من الربع الثالث من عام 2008 بسبب خروج المستثمرين في أسواق العملات من عمليات *carry trade*⁽²⁾

وعلى مستوى البلدان ذات الاقتصاديات الناهضة، لوحظ اتجاه النمو الاقتصادي نحو الانحدار نظراً للتأثير السلبي للأزمة المالية.

وفي الصين، وبعد خمس سنوات متتالية من النمو ذي الرقمين، نزل الناتج المحلي الإجمالي تحت خط 10% ليستقر عند 9% بدل 13% عام 2007.

وفي الهند، استمر تزايد النمو لغاية الربع الأخير من 2008، لكنه تباطأ ليصل 5,3% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق. وعلى العموم، كانت نسبة النمو عام 2008 في الهند 7,3% فقط مقابل 9,3% عام 2007.

وفي روسيا، شهد النمو تراجعاً ملحوظاً بالمقارنة مع العام السابق، حيث استقر عند 5,6% عام 2008 مقابل 8,1% عام 2007.

أما في البرازيل فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,6% في الربع الأخير وهو ما اعتبر أقوى انخفاض يسجل منذ 1996. وعلى مدى عام 2008 بلغت نسبة النمو في البرازيل 5% مقابل 5,7% عام 2007.

وفي القارة الإفريقية، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 نسبة 5,2% حيث تباطأ مقارنة بـ 6,2% عام 2007. ورغم الانخفاض الذي يخفي بعض التباينات، ظل النمو في القارة الإفريقية مطرداً بوجه عام بفضل صمود صادرات المواد الأولية وزيادة الإنتاج الزراعي وانتعاش نشاطات البناء والسياحة مما أدى إلى زيادة الاستهلاك. وسجل شرق القارة الإفريقية أقوى نسبة للنمو، بفعل حسن الأداء في مجال الزراعة وتدقيق المساعدات وتوسع السياحة والاستثمارات في النصف الأول من عام 2008.

أما إفريقيا جنوب الصحراء فقد عرفت عام 2008 أدنى نسبة نمو منذ عام 2003، حيث لم تتجاوز 5,5% مقابل 6,9% عام 2007. كما أن الناتج المحلي الإجمالي في جنوب إفريقيا تقلص بنسبة 1,8% في الفصل الأخير عام 2008 ولأول مرة منذ عشر سنوات، ولم يسجل عام 2008 سوى 3% مقابل 5,1% عام 2007. ويعود هذا التباطؤ إلى انخفاض الإنتاج الصناعي في هذا البلد بنسبة 3,5% في الربع الأخير من عام 2008.

وبدورها شهدت بلدان المغرب العربي، ومنها موريتانيا، عام 2008 نمواً بلغ معدله 5,1%. وتعلقت التغيرات الملحوظة بالمغرب حيث ارتفعت نسبة النمو من 2,7% عام 2007 إلى 5,4% عام 2008، وبتونس التي تراجعت نسبة النمو فيها من 6,3% عام 2007 إلى 4,5% عام 2008.

² - عبارة عن استنادة بعملة ذات نسبة فائدة منخفضة وتوظيف المبالغ المقترضة بعملة أخرى بفائدة أعلى.

II. التضخم

سجلت الأسعار في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2008 زيادات كبيرة في جميع أنحاء العالم نتيجة الضغوط القوية على طلب المواد الأولية. وفي الأشهر الأخيرة، اتجهت الأسعار نحو الانخفاض بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي. وبالرغم من ذلك، بلغ معدل التضخم 6% عام 2008 مقابل 4% في 2007.

وهكذا كان متوسط ارتفاع أسعار الاستهلاك في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بحدود 3,7% عام 2008 مقابل 2,5% عام 2007.

وفي الولايات المتحدة تسارعت زيادة مؤشر أسعار الاستهلاك عام 2008، وبلغت نسبة التضخم 3,8% عام 2008 مقابل 2,9% عام 2007.

أما في منطقة اليورو، فقد كان متوسط التضخم 3,3% عام 2008 مقابل 2,1% عام 2007. غير أن زيادة أسعار الاستهلاك التي تم قياسها بالانزلاق السنوي تراجعت بنسبة 1,6% في نهاية شهر ديسمبر 2008 بعد أن بلغت ذروة 4,1% في شهر يوليو من نفس السنة. وبالنظر إلى هذا المستوى الذي يقل عن الضوابط المعتمدة على مستوى المجموعة وإلى الآفاق الخافتة للنمو الاقتصادي في منطقة اليورو، فإن البنك المركزي الأوروبي خفض نسبة الفائدة المركزية إلى 2% في شهر ديسمبر 2008.

وفي اليابان، بلغت نسبة التضخم 1,4% عام 2008، مقابل 0% عام 2007. واستقر الانزلاق السنوي للزيادة في أسعار الاستهلاك بحدود 0,4% في ديسمبر 2008 مقابل 0,7% عام 2007.

كما أن الزيادة الحادة في الأسعار طالت جنوب شرق آسيا والصين والهند خلال عام 2008، مما حدا بهذه البلدان إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات لمكافحة التضخم. وكان تأثير انخفاض أسعار المواد الأولية وضعف الطلب الداخلي على أسعار الاستهلاك قويا. وهبط الانزلاق السنوي لمستوى التضخم في الصين إلى 2,5% في شهر ديسمبر 2008 بينما كان يلامس 9% في بداية العام. ومع ذلك، فإن متوسط نسبة التضخم في الصين بحدود 5,9% طوال عام 2008 مقابل 4,8% عام 2007.

وفي القارة الإفريقية، أدى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية في العالم، بالتزامن مع تقادم العجز العمومي والزيادة القوية في الطلب الداخلي إلى ارتفاع التضخم إلى 10,1% عام 2008 مقابل 6,3% عام 2007. وتسبب تدني الحصاد الزراعي في بعض البلدان (بوروندي، أثيوبيا، كينيا وإريتريا) في ظهور تضخم برقمين وتعرض الأمن الغذائي للخطر.

III. التجارة الدولية

تزامن تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية الناتج عن الأزمة المالية مع تراجع التبادل التجاري بين الأمم. وقد ظهرت بوادر توجه التبادل نحو الانخفاض منذ بداية عام 2008. ولم تسجل الزيادة في حجم التبادل سوى 3,3% عام 2008 مقابل 7,2% عام 2007.

وهكذا لم تحقق صادرات السلع والخدمات في العالم سوى زيادة 3,2% وهو ما يقل كثيرا عن 9,3% عام 2006 و 7,2% عام 2007. وقد زادت صادرات البضائع الأمريكية بنسبة 5,5% مقابل 10,5% عام 2006 و 7% عام 2007. وسجلت أقوى زيادة في الصين وهي بحدود 8,5% مقابل 19,5% عام 2007 في الوقت الذي شهدت فيه الصادرات اليابانية أدنى ارتفاع أي 2,5%. أما صادرات البلدان السبعة والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فلم تشهد زيادة تذكر عام 2008 وكانت قد سجلت زيادة قدرها 3,5% عام 2007 و 7,5% عام 2006.

وقد حافظت ألمانيا على مركزها كأول مصدر في العالم بقيمة 1.470 مليار دولار من البضائع تليها الصين بما مجموعه 1.430 مليار دولار.

وتحتل الولايات المتحدة المركز الثالث بمبلغ 1.300 مليار دولار قبل اليابان الذي بلغت صادراته 782 مليار دولار.

وبالمقابل كانت الولايات المتحدة بدون منافس تحتل المرتبة الأولى من حيث الواردات بإنفاق بلغ 2.170 مليار دولار وتسبق ألمانيا بمبلغ 1.210 مليار دولار والصين (1.130 مليار دولار) واليابان (762 مليار دولار).

وشهدت البرازيل وروسيا والهند والصين فتورا في صادراتها خلال الربع الأخير من عام 2008 بسبب تأثيرات الأزمة المالية. ومع ذلك، سجلت قيمة صادرات هذه البلدان من السلع على امتداد السنة ارتفاعا بنسبة 21% ولم تتراجع حصتها في التجارة الدولية إلا بنقطة واحدة أي نسبة 12% عام 2007 مقابل 11% عام 2008.

ومن جانبها، فإن حصة القارة الإفريقية من التجارة العالمية بلغت 3% فقط أي ما يقارب 1% من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي. ويساهم ضعف الأموال المتاحة لتمويل التجارة إلى جانب العقبات العديدة الأخرى في تفاقم الأوضاع على مستوى القارة.

ولا تتجاوز التجارة البينية على مستوى القارة الإفريقية 10% من مجموع المبادلات التي يسيطر عليها فيما يبدو عدد محدود من البلدان (كوت ديفوار، غانا، كينيا، نيجيريا، زيمبابوي) التي تباع عددا محدودا من المنتجات يمثل النفط 30% منها. ولا تمثل المنتجات المصنعة سوى 15% من مبيعات القارة الإفريقية.

وهكذا، فإن القارة الإفريقية تتعامل تجاريا مع الخارج أكثر من تعامل بلدانها فيما بينها نظرا إلى القيود التعريفية. وتعتبر بلدان المجموعة الأوروبية في مقدمة شركاء القارة حيث تستحوذ على 52% من الصادرات الإفريقية. ويسجل حجم المبادلات الإفريقية الأمريكية

زيادة مطردة، ويحتل النفط مكان الصدارة. غير أن الواردات الأمريكية غير النفطية قد زادت بثلاثة أضعاف عن حجمها عام 2001 في إطار الاتفاقية المتعلقة بزيادة فرص التنمية في القارة.

كما أن المبادلات بين الصين والقارة الإفريقية قد سجلت زيادة هائلة حيث ارتفعت من 10 مليار عام 2000 إلى 106,8 مليار عام 2008. وبلغت الصادرات الصينية إلى إفريقيا لعام 2008 فقط 50,8 مليار دولار أي بزيادة 36,3% مقارنة مع عام 2007. أما الواردات الصينية من القارة الإفريقية فقد بلغت 56 مليار دولار بزيادة 54%.

IV. الأسواق المالية

شهد عام 2008 تدهورا في الوضع الاقتصادي الدولي تطبعه الأزمة المالية الناتجة عن تقلبات حادة وانخفاض القيم في الأسواق المالية وعن إفلاس عدد من المؤسسات المالية.

وبعد قضية كيرفيل وإنقاذ بير سترنز من قبل كل من جي بي مورغان والخزانة الأمريكية في شهر يناير، شهدت الأسعار انخفاضا قياسيا بالتزامن مع تفاقم الأزمة المالية خلال خريف 2008. وهكذا عرفت البورصات العالمية ما بين سبتمبر وأكتوبر أسوأ التعاملات في تاريخها نتيجة المصاعب التي واجهت أكبر هيئتين لتمويل الرهن العقاري وهما فريدي ماك وفاني ماي. وكان إفلاس بنك ليمان بروثرز الاستثماري بمثابة نقطة التحول حيث بلغت موجة الهلع ذروتها في الأسواق ولم تفلح تدخلات أي من الدولة الأمريكية أو البنوك المركزية (الاحتياطي الفيدرالي، البنك المركزي الأوروبي، بنك إنكلترا، البنك الياباني) في استعادة الثقة في الأسواق حتى نهاية 2008.

وقد سجلت مؤشرات البورصة ما بين فاتح يناير 2008 و 24 أكتوبر 2008 انخفاضا قويا جدا. وسجل كل من الكاك40 (فرنسا) ترجعا بلغ 43,1% والداكس (ألمانيا) 46,8% ومؤشر الفايينشل تايمز (انجلترا) 39,9% والنيكاي (اليابان) 50% والداوجونز (الولايات المتحدة) 36,8%.

وأمام هذه الجائحة المالية، أطلقت الدول خططا للدعم كان أهمها خطة بولسون في الولايات المتحدة من أجل استرجاع الثقة المهزوزة في النظام المالي العالمي.

وقامت الحكومة الأمريكية في واقع الأمر بتأميم كل من فاني ماي وفريدي ماك وعملات التأمينات AIG. وقامت كل من بريطانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ بخطوات مماثلة بالنسبة لنورثرن روك وفورتيس (جزئيا). كما أن حكومات بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ قامت بضخ 6,4 مليار يورو لإنقاذ بنك دكسيا الفرنسي البلجيكي. ومن جانبها قدمت الدولة الألمانية 26,5 مليار يورو ضمانا لإنقاذ مؤسسة هيبو المتخصصة في مجال العقارات والتي تربطها علاقات قوية مع ليمان بروثرز.

وفي هذا السياق، تم العمل على نطاق واسع بخطط للإنعاش في كل من الولايات المتحدة وأوروبا والصين واليابان مروراً بأستراليا. ورغم ذلك، لم يتم التغلب على الأزمة المالية.

وخلال عام 2008، سجلت أسواق البورصة خسائر قياسية على النحو التالي: الكاك 42,7%، الداكس 40,4% ومؤشر الفايينشل تايمز 31,33%، النيكاي الياباني 42,1%، الداوجونز 33,8% وناسداك 40,5%.

إطار رقم 1: تأثيرات الأزمة المالية على الاقتصاد الوطني

تأثرت الدول ذات الاقتصادات الناهضة والدول النامية مباشرة بالأزمة المالية التي انطلقت من الولايات المتحدة لتصبح أزمة اقتصادية عالمية. وفيما يتعلق بموريتانيا، تم التأثر بالأزمة على عدة مستويات كان في مقدمتها تصدير المواد الأساسية كالحديد والنفط والنحاس، حيث يتوقع انخفاض أسعارها نتيجة تقلص الطلب العالمي. أما المساعدات الإنمائية التي كانت بمستوى لا يفي بالاحتياجات، فمن المتوقع أن تتأثر بالمصاعب المالية التي يواجهها المانحون التقليديون. كما أن الاستثمارات المباشرة وخصوصا ما يتعلق منها بالصناعات الاستخراجية، قد تتقلص كنتيجة لانخفاض أسعار المواد الأولية. ويتوقع كذلك أن تنخفض تحويلات الأموال المتأتية من العمال الموريتانيين في الخارج والتي تمثل موردا هاما من العملات الصعبة، نظرا لهشاشة الوظائف التي يشغلها هؤلاء العمال بفعل الكساد. وإلى جانب ذلك، فإن استمرار الأزمة المالية سيتجسد بدون شك في مصاعب في مجال نفاذ البنوك الموريتانية، أسوة بالبنوك الأخرى في الدول النامية، إلى خطوط التمويل الخارجية.

4.1 نسب الفائدة

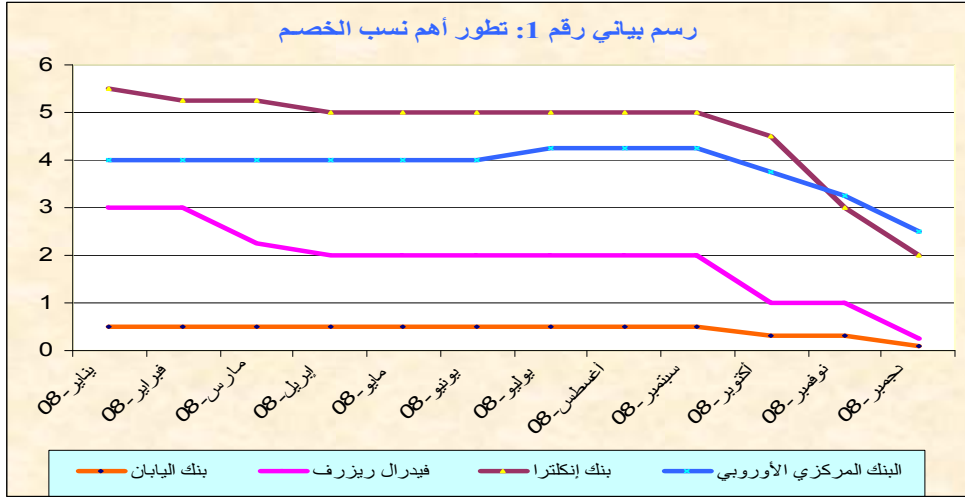
أمام ظاهرة توسع الأزمة المالية إلى الاقتصاد الحقيقي والمصاعب التي تواجهها الشركات والمستهلكون، اعتمدت البنوك المركزية في الدول المتقدمة سياسة تخفيض نسب الفائدة بشكل منسق سعيا منها إلى إعادة تنشيط أسواق الائتمان وإلى تفادي الركود الاقتصادي على المدى الطويل.

وهكذا قامت الخزينة الأمريكية بخفض نسبة الفائدة المركزية إلى 0,25% وهو مستوى غير مسبق في تاريخ هذه المؤسسة. كما أن البنك المركزي الياباني الذي تقارب نسبة الفائدة التي يعتمدها الصفر منذ عقد من الزمن قد خفضها إلى 0,10% بعد أن كانت 0,30% قبل ذلك.

ولم يسبق لهذه السياسة التي يعتمدها البنكان المركزيان الأمريكي والياباني للحيلولة دون إطالة مدة الكساد والتي تقضي بأن تكون نسبة الفائدة مساوية للصفر تقريبا، أن أسفرت عن نتائج تذكر وخصوصا في اليابان.

أما البنك المركزي الأوروبي فقد خفض نسبة الفائدة المركزية في نهاية العام إلى 2,5%. واضطرت بنوك أوروبية أخرى إلى تخفيض معدلات الفائدة لمواكبة أقوى انخفاض في نسبة

الفائدة في تاريخ أوروبا ولمسايرة الإجراءات في الدول الأخرى. وفي هذا السياق، خفض بنك إنجلترا نسبة الفائدة إلى 2%.



المصدر: رويترز

4.2 سوق الصرف

تأثرت سوق الصرف بشدة نتيجة الخوف الكبير من الأخطار ذات العلاقة بالمعلومات السيئة حول الاقتصاد العالمي. وبالرغم من التدخلات المكثفة التي قامت بها الحكومات لتفادي تفاقم الأوضاع، فإن المستثمرين لم يطمئنوا. وعليه، فإن تقلبات قوية طالت أسعار العملات الرئيسية.

4.2.1 الدولار الأمريكي

في عام 2008، كان معدل سعر صرف الدولار الأمريكي 1,46 دولار لليورو الواحد و103 ين ياباني أي بانخفاض 6,7% و 12% على التوالي. وفي الواقع، ساهم في تراجع قيمة العملة الأمريكية كل من انخفاض نسبة الفائدة التي اعتمدها الخزينة وتدهور مؤشرات النشاط الاقتصادي.

4.2.2 اليورو

بعد أن بلغت مستوى قياسيا مقابل الدولار أي 1,6 دولار لليورو في شهر يوليو، انخفضت قيمة العملة الأوروبية الموحدة حيث بلغت 1,34 دولار في نهاية شهر ديسمبر 2008. وساهم في تراجع قيمة اليورو مقابل الدولار كل من تدهور الظروف الاقتصادية والمالية الأوروبية في النصف الثاني من 2008 وقيام العديد من أصحاب المؤسسات الأمريكية بتحويل جزء من أموالها من أوروبا إلى الولايات المتحدة في محاولة لإنقاذ مؤسساتهم التي تواجه مصاعب جمة.

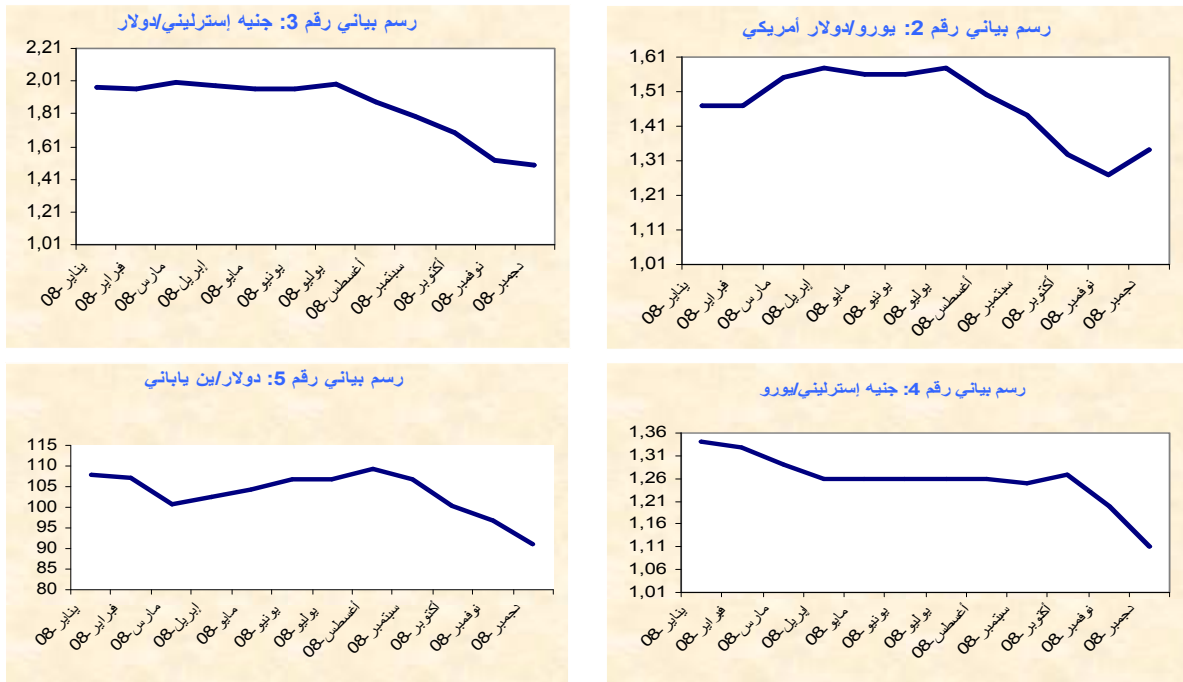
4.2.3 الجنيه الاسترليني

خلافًا لما كان عليه الحال عام 2007، تراجعت قيمة الجنيه مقابل مختلف العملات وخاصة الدولار واليورو والين على التوالي بنسب 8 و 14 و 19,6%. ويعود الهبوط الحاد في قيمة الجنيه الاسترليني إلى انخفاض نسب الفائدة وتدهور الاقتصاد البريطاني.

4.2.4 الين

على امتداد عام 2008، ارتفعت قيمة الين الياباني مقارنة بجميع العملات. وكسب الين 12,7% على حساب الدولار و 7% على حساب اليورو و 5% مقارنة مع الجنيه الاسترليني. وكان انخفاض نسبة الفائدة والخوف من الأخطار المحدقة بالاقتصاد العالمي مما أدى إلى كثرة التخلي عن عمليات الـ *carry trade* وإلى انتعاش العملة اليابانية.

متوسط تطور أسعار صرف بعض العملات



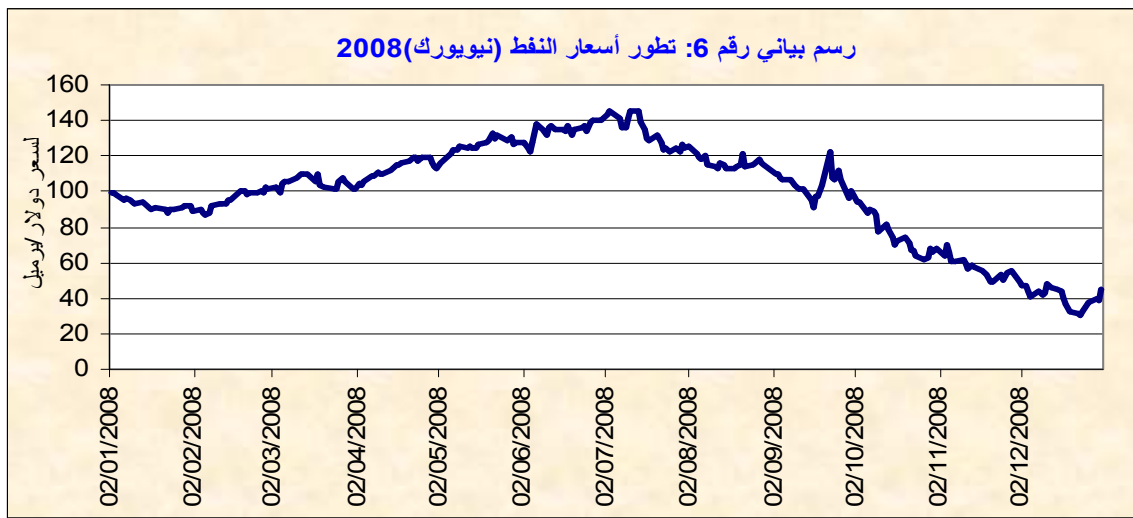
V. أسواق المواد الأولية

شهدت أسعار المواد الأولية زيادة بمستويات عالية عام 2008 وخصوصا النفط والمنتجات الزراعية. ويعود سبب هذا الارتفاع جزئيا إلى لجوء المضاربين لتجارة المواد الأولية كبديل عن السوق المالي الذي أخذ يتراجع، مما أدى إلى التخوف من كابوس الكساد التضخمي في الاقتصادات المتقدمة. غير أن الانخفاض القوي في الطلب الذي نجم عن الأزمة المالية في خريف 2008 أدى إلى هبوط حاد في الأسعار مع نهاية العام.

5.1 النفط

تميز عام 2008 بارتفاع أسعار النفط بمستويات قياسية في الأسواق الدولية. وفي 2 يناير بلغ سعر البرميل 100 دولار وظل يسجل أرقاما قياسية حتى شهر يوليو حيث بلغ 147 دولارا للبرميل. ويعود سبب هذا الارتفاع الحاد إلى عدم قدرة العرض على مواجهة التوسع الاقتصادي في الدول الناهضة وإلى المضاربة وضعف الدولار الأمريكي.

غير أن الظروف الاقتصادية العالمية سرعان ما قلبت هذا التوجه. وكان تباطؤ نمو اقتصاديات الدول الناهضة والكساد على خلفية الأزمة المريرة من بين العوامل التي تأثر بها سعر النفط. وفي نهاية 2008، عاد سعر النفط إلى الهبوط إلى 35 دولارا للبرميل.



المصدر: رويترز

5.2 الذهب

في عام 2008، زاد سعر الذهب بنسبة 25% حيث بلغ 872 دولارا للأونصة مقابل 697 عام 2007. ويعود سبب الزيادة إلى المضاربة حول سعر العملة الأمريكية أكثر منها إلى طلب الصناعات الإنتاجية، حيث يرى المستثمرون أن الذهب يمثل قيمة يمكن الركون إليها.

5.3 النحاس

عرف النحاس زيادة مطردة في الأسعار لغاية شهر يوليو حيث بلغ مستوى قياسي هو 8.413 دولارا للطن. ومنذ ذلك الوقت، ظل السعر يواصل هبوطه نتيجة الظرفية السيئة التي يواجهها الاقتصاد العالمي. وكان معدل سعر النحاس خلال الأشهر الخمسة الأخيرة 5.267 دولارا للطن. وفي نهاية العام، كان سعره 6.955 دولارا للطن أي بانخفاض 2,3% مقارنة مع عام 2007.

5.4 الحديد

زاد سعر الحديد بحوالي 66% عام 2008 حيث بلغ 140 دولارا للطن مقابل 84,7 دولارا عام 2007. وقد نتجت هذه الزيادة التي تفوق كثيرا الزيادة الحاصلة عام 2007 (9,4%) عن الاتفاقيات المبرمة بين الشركات الكبرى.

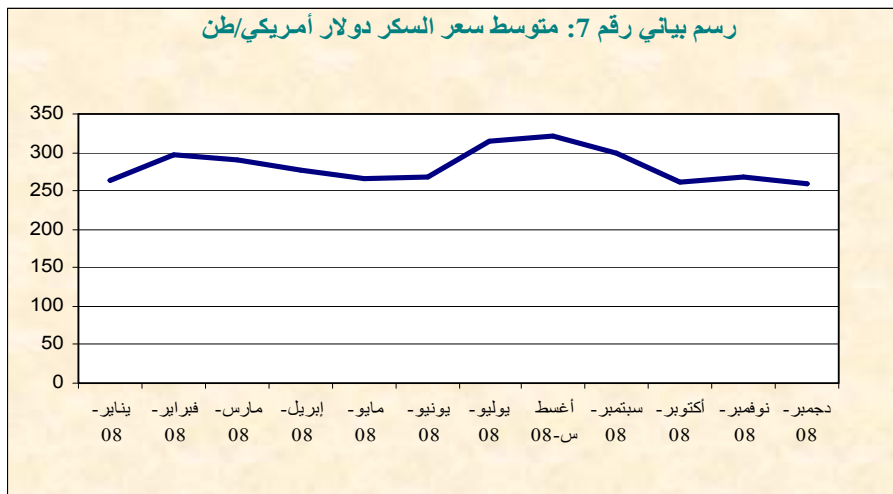
5.5 السكر

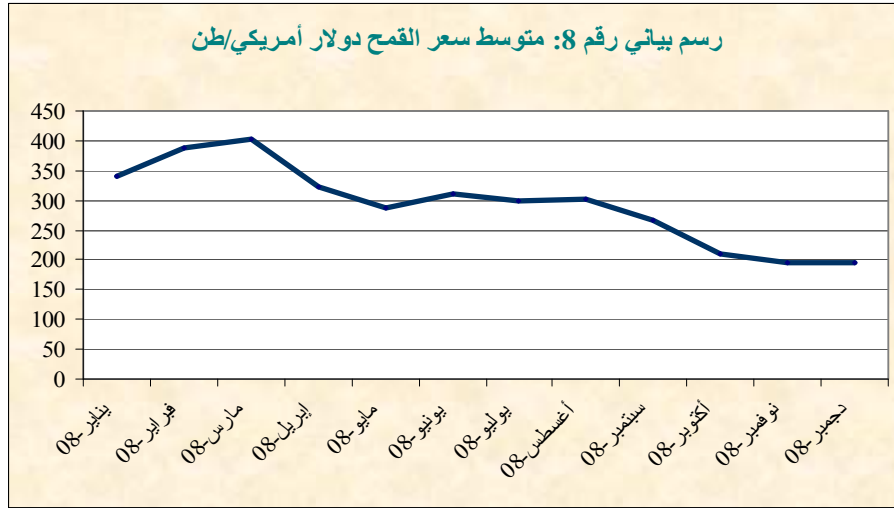
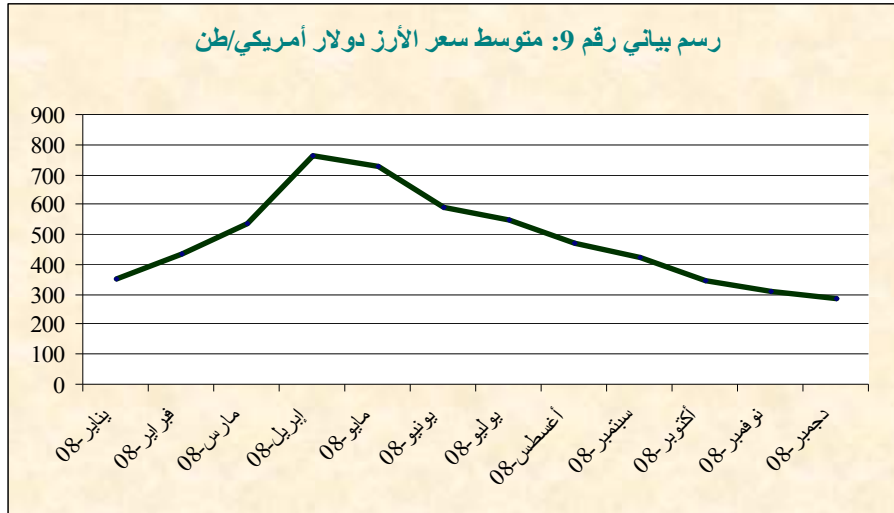
تراجع سعر السكر بشكل خفيف بـ 1,7% عام 2008 حيث انخفض من 287,04 دولارا إلى 282 دولارا للطن. وسجل مستوى قياسيا قدره 322 دولارا في شهر أغسطس ليهبط لبقية الفترة إلى معدل 272 دولارا للطن.

5.6 القمح

سجل متوسط سعر القمح وهو يستقر عند 293,4 دولار للطن، ارتفاعا بنسبة 25% عام 2008 مقارنة بعام 2007. غير أن معدل سعره بلغ حدا أقصاه 389 دولارا في شهر فبراير قبل الهبوط إلى حد أدنى عند 196 دولارا في نوفمبر 2008.

تطور أسعار المنتجات الغذائية





المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية/هيئة أفرينسات

5.7 الأرز

سجل متوسط سعر الأرز ارتفاعاً قوياً بنسبة 44,7% عام 2008 قياساً إلى مستواه في عام 2007. وقد بلغ السعر أعلى مستوى له أي 762 دولاراً للطن في شهر إبريل. وانخفض فيما بعد ليصل الحد الأدنى أي 287 دولاراً للطن في ديسمبر 2008.

الجزء الثاني:
الوضع الاقتصادي والمالي الوطني

I. الإنتاج

قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة في عام 2008 بالمقارنة مع مستواه عام 2007 بنسبة 3,5%. واعتمدت هذه الزيادة التي تفوق كثيرا نسبة 1% المسجلة عام 2007 على القطاع الثالث وخصوصا فروع "الإدارة العمومية"، "الخدمات الأخرى" و"التجارة والمطاعم والفنادق". وقد ساهم القطاع الأول في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بفضل حسن أداء الزراعة وتنمية المواشي. وبالمقابل، سجل القطاع الثاني نموا ساليا بفعل هبوط الإنتاج النفطي وانخفاض نشاط فرع "المباني والأشغال العامة". وباستبعاد النفط، فإن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي قدرت بـ 3,9% مقابل 5,9% عام 2007.

وخلال الفترة 2004-2008 حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي زيادة بلغت في معدلها 4,1% نتيجة لتماسك الخدمات والنشاطات الاستخراجية وخاصة عام 2006 (النفط) و2007 و2008 (مناجم الذهب والحديد).

وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي 845,4 مليار أوقية أي بزيادة 15,2% مقارنة بمستواه في عام 2007 أي 733,7 مليار أوقية. وقد استفاد في الأساس من أداء القطاع الثاني وخصوصا الاستخراج المنجمي (40,3%) والقطاع الأول بوجه عام.

وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي، معبرا عنه بنصيب الفرد، تحسنا قويا حيث ارتفع من 953 دولارا عام 2007 إلى 1.155 دولارا عام 2008 أي بزيادة 21%.

1.1 القطاع الأول

ساهم القطاع الأول بحدود 17,2% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وسجل ارتفاعا بنسبة 7,4% أي ما يفوق كثيرا نسبة 4,6% التي تحققت عام 2007. ويعكس هذا الأداء تماسك نشاطات الزراعة وتنمية المواشي والصيد.

1.1.1 الزراعة

مثلت الزراعة برسم عام 2008، ما يقارب 21% من القطاع الأول وبلغت نسبة النمو 19% وبذلك سجلت نموا حقيقيا بنسبة 24,1% وهو ما يعكس مردودية بعض المحاصيل.

وعلى وجه العموم، وبعد هبوط بلغ 31% في نهاية حملة 2006-2007 سجل إنتاج الحبوب انتعاشا حيث استقر عند 171,2 ألف طن عام 2007-2008 أي بزيادة 25%.

وبلغ إنتاج أنواع الحبوب التقليدية (الذرة البيضاء والدخن) 80,7 ألف طن أي بزيادة 2,2% مقارنة بمستواه غب العام السابق.

أما الإنتاج من القمح والذرة والشعير فقد بلغ 17 ألف طن مقابل 8,9 ألف طن عام 2007 نتيجة زيادة المساحات المزروعة بما يعادل 12 ألف هكتار.

وفيما يتعلق بإنتاج الأرز غير المقشر، فقد بلغ عام 2008 حوالي 73,5 ألف طن أي بزيادة 48% مقارنة بإنتاج عام 2007. ونتج هذا التطور أساسا عن تحسن متوسط مردودية الهكتار حيث انتقلت من 3,2 طن عام 2007 إلى 4,5 عام 2008.

1.1.2 تنمية المواشي

ظل هذا النشاط يتربع على عرش نشاطات القطاع الريفي. وقد استفاد على هذا الأساس من دعم هام لدى السلطات على شكل تموينات بأعلاف الحيوانات وحماية المواشي وتطعيمها وإخضاعها للرقابة الصحية. وبالرغم من المقدرات الكامنة لهذا القطاع، فإن عائداته كانت تتميز بسرعة التآرجح في السنوات الماضية نتيجة التقلبات المناخية.

وقد مثلت القيمة المضافة لشبه قطاع تنمية المواشي حوالي 51,8% مقارنة بالنتائج المجلي الإجمالي للقطاع الأول عام 2008. وارتفعت بنسبة 3% مقارنة بـ 4,1% عام 2007. ويساعد هذا النشاط على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال اللحوم كما يسمح بتصدير الفائض على شكل حيوانات حية ويساعد كذلك في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية من الحليب. ويحتوي هذا الفرع كذلك على موارد إضافية للدخل كاستغلال الجلود الخام أو التي خضعت للمعالجة.

أما الثروة الحيوانية، فقد قدرت بـ 21,7 مليون رأس عام 2008 مقابل 20,8 مليون رأس عام 2007. ويعرض الجدول التالي مكونات هذه الثروة الحيوانية. وقد بلغت نسبة تزايد الضأن والماعز 5% والأبقار 1,7% والإبل 0,7%.

جدول رقم 1: تطور مخزون الثروة الحيوانية (نهاية الفترة)

بآلاف الرؤوس			
الثروة الحيوانية (مخزون عند نهاية الفترة)	2006	2007	2008 1/
أبقار	1 355	1 397	1 421
ضأن وماعز	15 798	18 007	18 907
إبل	1 342	1 370	1 380

المصدر: تقديرات وزارة التنمية الريفية

1.1.3 الصيد

تعتبر الشواطئ الموريتانية من أغنى مياه العالم بالأسماك. ولذلك فإن الصيد البحري يتوفر على مقومات كبيرة جدا. وقد ساهم هذا النشاط بنسبة 26,8% في تشكل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الأول عام 2008. وهكذا فإن زيادة قيمته المضافة بالأسعار الثابتة قدرت بـ 10,7% حيث تسارعت مقارنة مع العام السابق الذي سجل نموا بنسبة 5%.

وقد اعتبر إنتاج الصيد التقليدي بأنه كان مستقرا حيث بلغ 79,6 ألف طن وإن كان هذا الرقم قد أسيء تقديره نتيجة لتبعثر نقاط تجميع إنتاج الصيد التقليدي.

أما قطاع الصيد الصناعي، فيمثل مصدرا هاما للعمالات الأجنبية ويستفيد من التعويضات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي وهو إلى ذلك يوفر العديد من فرص العمل.

وفي نهاية عام 2008، بلغت صادرات الأسماك 161,4 ألف طن أي بزيادة 21% مقارنة مع عام 2007 حيث تم تصدير 133,6 ألف طن فقط.

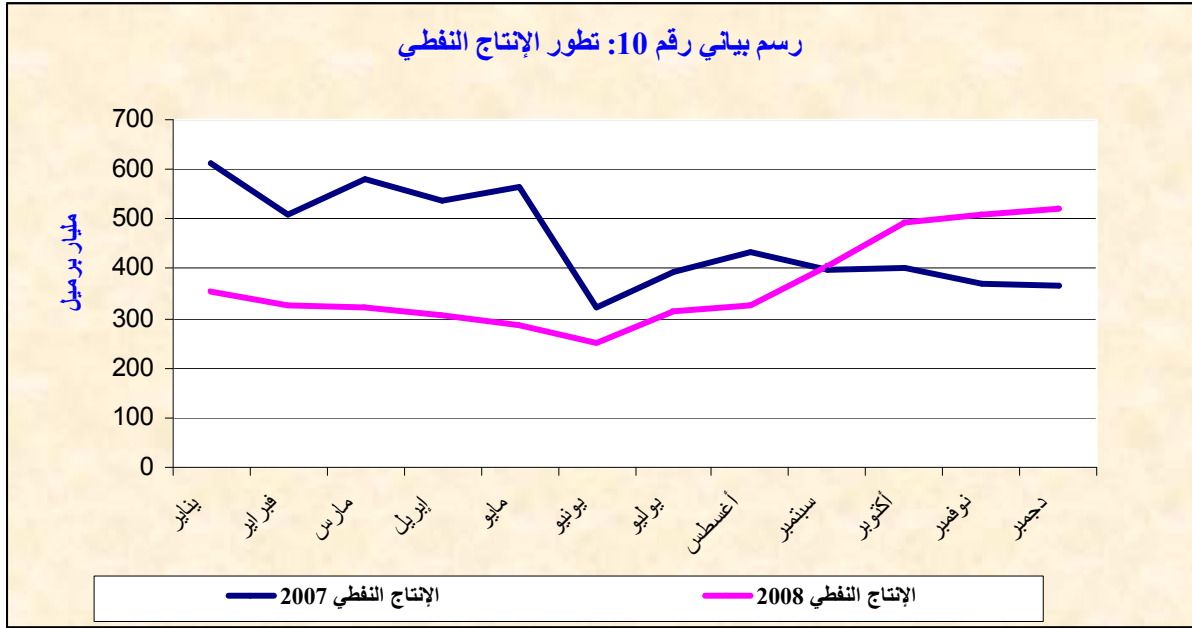
1.2 القطاع الثاني

بلغت حصة القطاع الثاني في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 36,4%. وشهد نموه الحقيقي تراجعاً بنسبة 0,8% وهو ما يمثل تحسناً بالمقارنة مع الزيادة السلبية -8,2% عام 2007. ويعود هذا الأداء أساساً إلى تباطؤ النشاطات المنجمية والمعملية وكذلك إلى انخفاض الإنتاج النفطي وأنشطة البناء والأشغال العامة. ويساهم فرع المناجم إلى حد كبير في تشكل الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع نصيبه من القطاع الثاني من 28,4% عام 2006 إلى 58,1% عام 2008. ويوفر هذا الفرع موارد هامة للدولة في مجال العائدات من العملات الصعبة إضافة إلى العديد من فرص العمل.

1.2.1 النفط

بلغ الإنتاج النفطي 4,4 مليون برميل عام 2008 مقابل 5,5 مليون برميل عام 2007 أي بانخفاض 19,4%. وقد لوحظ تحسن الإنتاج منذ شهر يوليو عام 2008 حيث زاد بـ 24,3% في الربع الثالث و 45,4% في الربع الأخير بعد إنجاز بئرين إضافيتين. وكان مستوى الإنتاج في الفصل الأخير من عام 2008 يزيد بنسبة 33,5% على مستواه في الفترة ذاتها من عام 2007.

ويواصل تزايد الناتج المحلي الإجمالي المرتبط بالإنتاج النفطي الانخفاض بوتيرة أقل تسارعاً أي -14,5% مقابل -67,3% عام 2007 مما يعكس تحسن ظروف الاستغلال المشار إليها أعلاه. وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6,3 مليار أوقية مقابل 7,4 مليار أوقية عام 2007. ومن الناحية الاسمية، فقد بلغ 57,2 مليار مقابل 55,4 مليار أوقية أي بزيادة 3,3% نتيجة زيادة أسعار النفط الخام في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2008.



المصدر: اللجنة الوطنية لمتابعة عائدات النفط

1.2.2 المعادن

سجلت نشاطات استخراج الذهب والنحاس زيادات مرضية عام 2008. غير أن الإنتاج المنجمي المخصص أساساً للتصدير يتأثر إلى حد كبير بالصدمات الخارجية. ويتوقع أن يكون للأزمة الاقتصادية الراهنة تأثير سلبي على أداء هذا الفرع من النشاط.

وفي نهاية عام 2008، بلغ إنتاج الحديد الخام 11,2 مليون طن وهو يساوي تقريباً إنتاج عام 2007 الذي بلغ 11,3 مليون طن. ويعود هذا الركود إلى تراجع الإنتاج بـ 8,8% و 16,9% على التوالي في الفصلين الثالث والرابع.

أما صادرات الحديد فقد استقرت عند 10,9 مليون طن أي بانخفاض 8,3% عن صادرات عام 2007 والتي بلغت 11,8 مليون طن. ويعود تراجع الأداء إلى هبوط الصادرات في الفصلين الثالث والرابع أي على التوالي بنسبة 8,6% و 15,8%.

وتعتبر بلدان الاتحاد الأوروبي أكبر مستورد للحديد حيث تستحوذ على 90% من مجموع الصادرات. ويعود السبب في ذلك إلى أهمية المبادلات التقليدية مع بلدان هذه المنطقة.

وبخصوص مناجم الذهب، قدر الإنتاج عام 2008 بحوالي 200,1 ألف أونصة أي بزيادة 141,8% على إنتاج عام 2007 الذي يبلغ 82,8 ألف أونصة. وبلغت الصادرات 194,7 ألف أونصة أي بزيادة 145,2% مقارنة بالـ 79,4 ألف أونصة التي جرى تصديرها عام 2007. ويعود هذا الأداء إلى حسن سير النشاط الاستخراجي.

وفيما يتعلق بإنتاج النحاس، فقد بلغ 33,1 ألف طن عام مقابل 28,7 ألف طن عام 2007 أي بزيادة 15,1%. أما الصادرات فقد بلغت 34,1 ألف طن مقابل 32 ألف طن عام 2007 أي بزيادة 5%. وعلى العموم، شهد النشاط الاستخراجي المنجمي زيادة 7,7% من الناتج

الداخلي الإجمالي الحقيقي للقطاع أي بقيمة 49,9 مليار بفضل الزيادات الحاصلة في الذهب (+4,5 مليار أوقية) والحديد (+2,4% مليار أوقية). أما القيمة المضافة للنحاس فلم تتجاوز 730 مليون أوقية. ومن الناحية الإسمية فقد استقر الناتج المحلي الإجمالي للنشاطات الاستخراجية عند 236,3 مليار أوقية أي بزيادة 29,1% مقارنة مع 2007 بفضل ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2008.

1.2.3 الصناعات المعملية

تزايدت أهمية النشاطات المعملية للاستجابة لارتفاع طلب السوق الداخلي. وهناك حضور قوي نسبيا للصناعات الكيماوية التي تزود السوق بمواد الصيانة والتنظيف والمبيدات والأصباغ والشموع والكبريت. وفي إطار هذا النشاط، هناك معامل أخرى تنتج المياه المعدنية والمعجنات الغذائية والبسكويت والأعلاف والزيوت المكررة. وتنمو كذلك أنشطة تصنيع الأخشاب والتعليب والمنتجات البلاستيكية للاستجابة للطلب الداخلي. وتشهد ميادين أخرى كالصناعات المعدنية وقطع الغيار وإنتاج الجص توسعا كبيرا.

أما صناعات المشتقات الحيوانية فقد شهدت تطورا كبيرا خاصة في مجالات الألبان واللحوم الحمراء واستغلال الجلود.

غير أن نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرع المعملية استقرت عند 0,8% عام 2008 مقابل زيادة 6,6% عام 2007. ويعود هذا التطور في نفس الوقت إلى تراجع النشاط في مجالات "الطاقة" و"صناعات الزجاج والخزف و مواد البناء" و"التعدين" و"السبك والحدادة" وإلى زيادة أنشطة "المواد الغذائية والمشروبات" و"المواد الكيماوية" و"النشر والطبع".

1.2.4 البناء والأشغال العامة

تعمل في هذا القطاع مؤسسات كبرى تتوفر على وسائل هامة وقادرة على المشاركة في جهود التنمية الاقتصادية. ويمكن لهذه المؤسسات أن تنفذ مشاريع كبرى في مجال البنى الأساسية كالأشغال الحديثة والطرق والسدود.

غير أن نسبة زيادة الناتج الإجمالي الحقيقي لفرع البناء والأشغال العامة ظلت ضعيفة على مدى الفترة 2005-2007 (+1,4%) كمتوسط قبل أن تصبح سالبة (-10,7%) عام 2008. ومن الناحية الإسمية، بلغ الناتج الإجمالي المذكور 42,2 مليار أوقية أي بانخفاض 4,2% مقارنة مع 44 مليار لعام 2007.

1.3 القطاع الثالث

يساهم القطاع الثالث، بما في ذلك الخدمات التي تقدمها الإدارة العمومية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 34%. وبلغت نسبة النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع 3,8% عام 2008 مقارنة مع 2007. وهو ما يمثل تباطؤا خفيفا في وتيرة النمو مقارنة مع 2007.

1.3.1 النقل والمواصلات

ما يزال مجال النقل يخضع لهيمنة حركة النقل البري للأفراد والبضائع. كما أن وسائل النقل الأخرى، جوا ونهرا وبحرا، ما تزال بحاجة إلى تطويرها. أما النقل عبر السكك الحديدية فهو ما يزال مقتصرًا على نقل خامات الحديد بين مدينتي ازويرات ونواذيبو.

ويجري إعداد استراتيجيات خاصة بهذا القطاع، ومن شأن تنفيذها تجديد الأسطول الوطني واعتماد قواعد جديدة للتنافس والإسهام في إنعاش القطاع مستقبلاً.

أما مجال المواصلات فقد عرف منذ عدة سنوات تطوراً هاماً من حيث عدد المشتركين. وبلغت هذه الزيادة 39,5% عام 2008. وقد بلغ عدد المشتركين في خدمات المواصلات 2,2 مليون مشترك في نهاية 2008. وقد استمر نمو هذا النشاط وخاصة خدمة الهاتف النقال خلال عام 2008 بفضل تنوع العرض وإدخال خدمات جديدة.

ومع ذلك فقد تراجع وتيرة النمو مقارنة بعام 2007 (41,6%) حيث أفسح مجال المنافسة لفاعل ثالث. وفي نهاية 2008، كانت نسبة نمو القطاع بحدود 9,8% مقابل 9,1% عام 2007. ومن الناحية الاسمية فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14% مقابل 17% حيث ارتفع من 31,8 مليار أوقية إلى 36,3 مليار أوقية.

1.3.2 التجارة، المطاعم والفندقة

واصل نمو فرع "التجارة والمطاعم والفندقة" هبوطه الذي بدأ منذ 2007. وقد استقر عند 3,3% بالأرقام الحقيقية عام 2008 مقابل 4,4% عام 2007 و6,2% عام 2006. ويمكن إرجاع هذا التطور إلى تباطؤ حجم التجارة الخارجية وانخفاض النشاط السياحي.

1.3.3 الإدارات العمومية

بقدر ما يتعلق الأمر بالناتج المحلي الإجمالي لخدمات الإدارات العمومية، بلغت نسبة النمو 3% وهو ما يعادل تقريباً زيادة 2,9% المسجلة عام 2007.

1.4 الطلب الداخلي

زاد الطلب الداخلي الذي قدر بـ 999 مليار أوقية بنسبة 19% عام 2008 مقارنة بمستواه عام 2007 والبالغ 839,2 مليار أوقية. ويبرز هذا المستوى من الطلب عجزاً في الموارد بحدود 153,6 مليار أوقية لعام 2008 مقابل 105,3 مليار أوقية عام 2007. ويمثل هذا العجز 18,2% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد انخفض بـ 3,8% مقارنة بمستواه عام 2007 والذي كان 14,3%. ويأتي هذا التطور نتيجة تزايد كل من استهلاك الأسر والاستثمار.

1.4.1 الاستهلاك

مع نهاية 2008، بلغ إجمالي الاستهلاك 765,6 مليار أوقية أي بزيادة 13,3% عن مستواه عام 2007 والذي بلغ 675,5 مليار أوقية. وتتأتى هذه الزيادة أساساً من ارتفاع الاستهلاك الخاص بنسبة 27,5% وهو ما يمثل 83,6% من إجمالي الاستهلاك. وانخفض الاستهلاك العمومي بـ 21% خلال عام 2008 نتيجة التحكم في الإنفاق. وقد بقي الميل للاستهلاك مستقراً عند 90,6% عام 2008 مقابل 90% عام 2007.

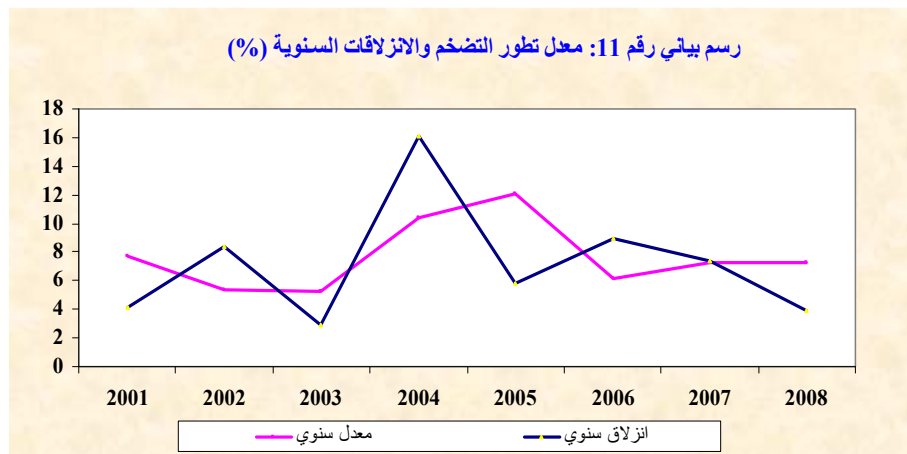
1.4.2 الاستثمار

شهد الاستثمار وهو عبارة عن مجموع التكون الخام لرأس المال الثابت وتغير المخزون، زيادة ملحوظة بلغت 30,6% بعد عامين متتاليين من الانخفاض. ويعود هذا الانتعاش إلى تضافر ارتفاع الاستثمارات الخصوصية بـ 47,9% مقابل تراجع الاستثمارات العمومية بـ 4,9%. وهكذا بلغ إجمالي الاستثمارات 233,4 مليار أوقية عام 2008 مقابل 178,6 مليار أوقية عام 2007. كما أن نسبة الاستثمار انتقلت من 25% عام 2006 إلى 27,6% عام 2008 بعد أن كانت تمثل 24,3% عام 2007.

II. الأسعار

بالرغم من أن عام 2008 تميز بارتفاع قوي لأسعار النفط والمواد الغذائية الأساسية خلال الأشهر الثمانية الأولى، فإن نسبة التضخم بقيت مستقرة عند 7,3% كما هو الحال في العام السابق. ومن سنة لأخرى (انزلاق سنوي)، تباطأ تقدم المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك في نهاية العام. ولم يتجاوز المؤشر 3,9% مقابل 7,4% عام 2007.

ويعود تباطؤ التضخم إلى تنفيذ سياسة نقدية حذرة واتخاذ عدد من الإجراءات من قبل السلطات العمومية لتخفيف زيادة أسعار المواد الأساسية. ونظراً لأن الظروف الاقتصادية الدولية قد ساعدت بدورها في انخفاض عام لأسعار المواد الأساسية في الأشهر الأخيرة من العام، فقد أثرت إيجابياً كذلك على مستوى التضخم.



المصدر: المكتب الوطني للإحصاء

يبين الرسم البياني أعلاه تطور الانزلاق السنوي للتضخم مقارنة بمعدل التضخم، شهد تغيرات قوية منذ بداية العشرية كنتيجة لحوادث اقتصادية آلية منها زيادة أسعار المواد الأولية. كما يلاحظ أن نقاط التقاء المنحنيات تتناسب مع تغيرات ضعيفة نسبياً للمؤشرات وهو ما لم يحدث عام 2008.

جدول رقم 2: التضخم السنوي

الانزلاق السنوي	المعدل السنوي	السنة
4,1	7,7	2001
8,4	5,4	2002
2,9	5,3	2003
16,1	10,4	2004
5,8	12,1	2005
8,9	6,2	2006
7,4	7,3	2007
3,9	7,3	2008
7,2	7,7	المعدل

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء

وفي عام 2008 ظلت زيادة الأسعار، سواء تعلق الأمر بمعدل ارتفاعها أو بانزلاقها السنوي، أقل من متوسطها للسنوات الثمان الأخيرة وهو 7,7% كمتوسط سنوي و 7,2% كانزلاق سنوي.

جدول 3: تطور المؤشر الموحد للأسعار الاستهلاكية 2005-2008

الإسهام في التضخم (نقاط مئوية)				التغير السنوي للمؤشرات (انزلاق)%				الترجيح %	البيان
2008	2007	2006	2005	2008	2007	2006	2005		
2,1	5,4	6,1	2,7	4,9	10,2	10,9	4,5	54,4	مواد غذائية، مشروبات وتبغ
0,9	1,5	0	2,9	6,4	10,3	0,1	20,3	14,6	منها: خبز وحبوب
0,3	0,8	2	-1	2	5,8	15,1	-7,5	13	لحوم
0,7	0,5	0,8	0,7	16,7	12,1	18,9	15,4	4,4	أسماك
0	0,9	0,5	0,3	-0,7	17,7	8,9	5	5,3	حليب، جبن، بيض
0,4	-0,1	0,4	0,1	11,9	-2,5	12,4	3,7	3,6	زيوت ودهون
-0,3	1,2	0,7	-0,6	-7,8	27,5	16,9	-14,6	4,4	خضار غير البطاطا
-0,2	-0,2	0,9	0	-10,5	-7,5	42,5	-1,3	2,2	سكر
0,1	0	0,5	0	8,3	0,3	12,9	0,3	3,6	مشروبات
0,2	0,4	0,1	0,1	18,3	31,1	6	11	1,3	تبغ
-0,1	0,3	0,6	0,2	-1,1	5,7	10,8	3,5	5,9	ملبوسات وأحذية
-0,1	1,4	1,1	0,9	-0,6	10,4	8,2	6,4	13,7	سكن، ماء، كهرباء، غاز
0,5	0,2	-0,1	0,8	8,7	3,2	-2,2	13,2	6,3	أثاث وتجهيزات منزلية
0	0,1	0,2	0,3	0,1	5,4	12,1	17	1,5	صحة
0,2	0	0,9	0,4	1,7	-0,3	8,3	3,6	10,3	نقل
0	-0,1	-0,1	0,1	-2,2	-8,6	-9,4	7	1,6	استجمام، مسرح وثقافة
0	0	0	0	-1,9	-1,6	6,2	-5,6	0,6	تعليم
0,1	0	0,1	0,2	5,8	-1,7	4	11,6	1,8	فنادق، مقاهي، مطاعم
1,2	0,1	0,3	0,6	29,8	1,3	8,4	14,4	4,1	سلع وخدمات أخرى
3,9	7,4	8,9	5,8	3,9	7,4	8,9	5,8	100	مؤشر إجمالي

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء

وقد جاء تباطؤ وتيرة ارتفاع الأسعار لعام 2008 نتيجة تراجع نسبة ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـ 3,3 نقاط وهي تمثل الحصة الأهم في ميزانية الأسر. وهكذا، فإن تغير مستوى الأسعار من سنة لأخرى نتيجة أسعار المواد الغذائية، قد مثل 53% من التضخم الإجمالي أي 2,1 نقطة مئوية. وضمن الإنفاق على التغذية، كان التضخم ناتجا عن الإنفاق على الخبز والحبوب (+0,9) والأسماك (+0,7) وبدرجة أقل عن "الزيوت والدهون" (0,4) و "اللحوم" (0,3). أما فئة "الخضروات" و"السكر" فقد أدت إلى تخفيف الزيادة حيث كان الإنفاق سالبا أي على التوالي -0,3 و -0,2 كما يشير إلى ذلك التطور السالب لأسعارها بين 2008 و 2007. أما فئة "الألبان، الجبن والبيض" فقد كانت محايدة من حيث التأثير على مستوى التضخم بشكل عام. ومن جانبها شهدت فئة "المشروبات" على عكس ما لوحظ في العام السابق زيادة في أسعارها حيث كان نصيبها على مستوى التضخم هو 0,1%.

وباستبعاد المواد الغذائية، كانت أكبر مساهمة في التضخم ناتجة عن فئة "الخدمات الأخرى" (+1,2) تليها فئة "التأثيث والتجهيزات المنزلية" (+0,5) حيث زاد مؤشرها بـ 8,7% بدل 3,2% عام 2007. وقد سجلت المؤشرات الخاصة بفئات "المساكن، الماء والكهرباء والغاز" و"الملابس والأحذية" تغيرات سالبة وكانت على التوالي (-0,6) و(-1,1) وبالتالي كانت مساهمتها في التضخم سلبية. أما فئة "النقل" فقد سجلت زيادة قدرها 1,7%، حيث ساهمت في التضخم بـ 0,2 نقطة مقابل تراجع بـ 0,3% عام 2007.

كما أن مؤشرات أسعار "الاستجمام والثقافة" و"التعليم" سجلت تراجعاً قدره 2,2% و1,9%. غير أن مساهمتها في تغير المؤشر العام كانت محايدة. وبالمقابل سجلت فئات "المطاعم والفنادق" و"الصحة" زيادة بلغت على التوالي 5,8% و 0,1% مما ساهم في زيادة مستوى التضخم بشكل عام.

ويتبين من المسميات الثانوية للمؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك لعام 2008 أن التضخم يعود أساساً لعوامل محلية. وهكذا، فإن الانزلاق السنوي لمؤشر المنتجات المحلية قد استقر عند 4,7% في حين أن المؤشر الخاص بالمنتجات المستوردة لم يزد بأكثر من 2,5%. وفي مجال التضخم، يبدو أن الإجراءات المعتمدة تمحورت في الأساس حول المنتجات المستوردة. وهكذا، فإن المؤشرات الخاصة بمنتجات القطاع الأول والقطاع الثاني والقطاع الثالث زادت على التوالي بـ 6,8% و 3,2% و 4,6%. وباستبعاد المنتجات الطازجة، فإن التضخم الضمني قد عرف انخفاضاً حيث استقر عند 3,1% أي أنه تراجع بـ 2,4 نقطة مقارنة بعام 2007. وللتذكير، فقد اعتمد مفهوم التضخم الضمني من طرف المكتب الوطني للإحصاء منذ إبريل 2007 كمؤشر إضافي للتضخم على غرار الدول الأعضاء في الهيئة الإفريقية للإحصاء AFRISTAT.

كما أن تنفيذ سياسة نقدية حذرة وسياسة صرف مناسبة قد سمح بالحد من ارتفاع الأسعار رغم زيادة عجز الميزانية الذي بلغ 59,1 مليار أوقية عام 2008 مقابل 33 مليار عام 2007. وقد أدى ارتفاع قيمة الأوقية بـ 7,4% مقارنة بالدولار إلى تخفيف الصدمة الناتجة عن زيادة أسعار المواد الغذائية المستوردة فوق مستوى أسعار الاستهلاك.

III. القطاع الخارجي

في عام 2008، جرت المبادلات التجارية مع الخارج في ظرف اقتصادي يطبعه ارتفاع حاد في أسعار النفط والمواد الأساسية الأخرى خلال الأشهر الثمانية الأولى. وانقلب هذا الاتجاه في الأشهر الأربعة الأخيرة من العام بفعل تقلص الطلب العالمي وتأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الحقيقي.

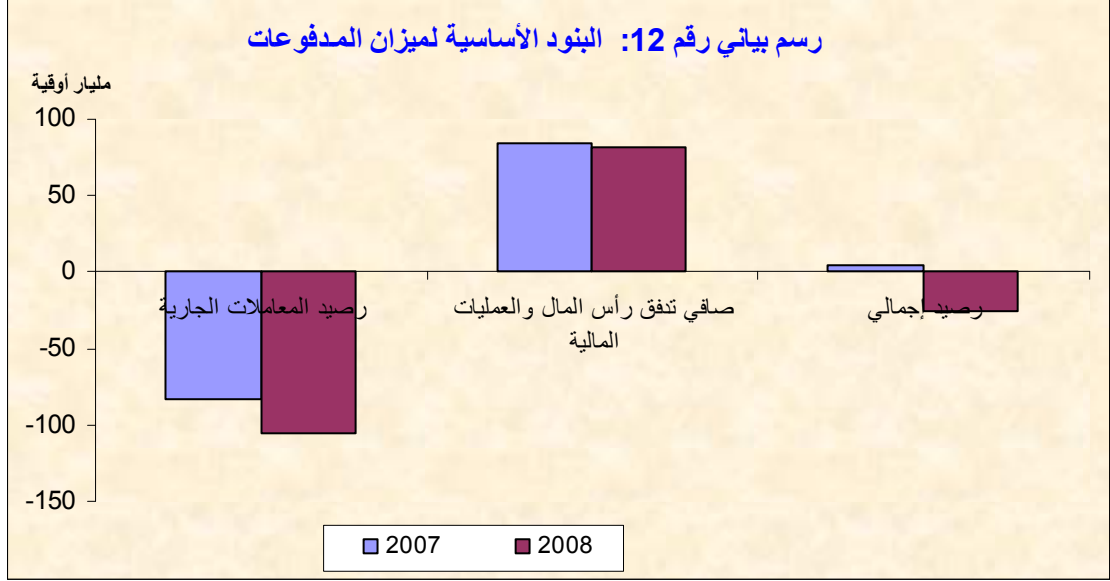
وفي مثل هذه الظروف، فإن العجز الذي يحصل عادة على مستوى الحساب الجاري في الميزان التجاري قد تعمق بـ 27% نتيجة تفاقم عجز ميزان الخدمات والعائدات، مما عوض إلى حد كبير تحسن الميزان التجاري وميزان التحويلات غير المعوضة.

ونظراً إلى الفائض الحاصل في حساب رأس المال والعمليات المالية، فإن الموازنة العامة لسنة 2008 شهدت عجزاً قدره 25,9 مليار أوقية مقابل فائض بلغ 4,1 مليار أوقية عام 2007. أما احتياطي الصرف الرسمي فقد سجل انخفاضاً طفيفاً مع نهاية 2008 حيث بلغ 48,8 مليار أوقية مقابل 52,4 مليار في العام السابق. وإذا ما قيس ذلك بأشهر استيراد البضائع والخدمات، فإن مستوى احتياطي الصرف يمثل 1,5 شهراً مقابل 1,9 شهراً في العام السابق.

جدول 4: تطور الرصيد الإجمالي (مليار أوقية)

2008	2007	أهم بنود ميزان المدفوعات
-106,1	-83,7	رصيد المعاملات الجارية
81,2	84,8	صافي تدفق رأس المال والعمليات المالية
-1	3,1	عمليات التصحيح (تدفق صافي)
-25,9	4,2	رصيد إجمالي

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

3.1 التعاملات الجارية

أظهر ميزان التعاملات الجارية عام 2008 عجزا قدره 106,1 مليار أوقية أي ما يعادل 14% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بلغ 83,7 مليار أوقية أي 11,4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007. ويعزى ذلك إلى تفاقم العجز المسجل في حساب الخدمات والتحويلات غير المعوضة.

جدول رقم 5: تطور رصيد التعاملات الجارية (مليار أوقية)

2008	2007	رصيد التعاملات الجارية
6,2	5,9	الميزان التجاري
-153,8	-127,3	الخدمات والموجودات (صافي)
41,5	37,6	التحويلات الجارية (صافي)
-106,1	-83,8	رصيد جاري

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

3.1.1 الميزان التجاري

بلغ فائض الميزان التجاري 6,2 مليار أوقية مسجلا في عام واحد تحسنا بلغ 3,1% مقارنة مع عام 2007. وتشتمل هذه الوضعية على زيادة بحدود 11,6% سواء تعلق الأمر بالصادرات أو بالواردات. وبذلك فإن تغطية الواردات بالصادرات ظلت مستقرة في حدود 101,6%.

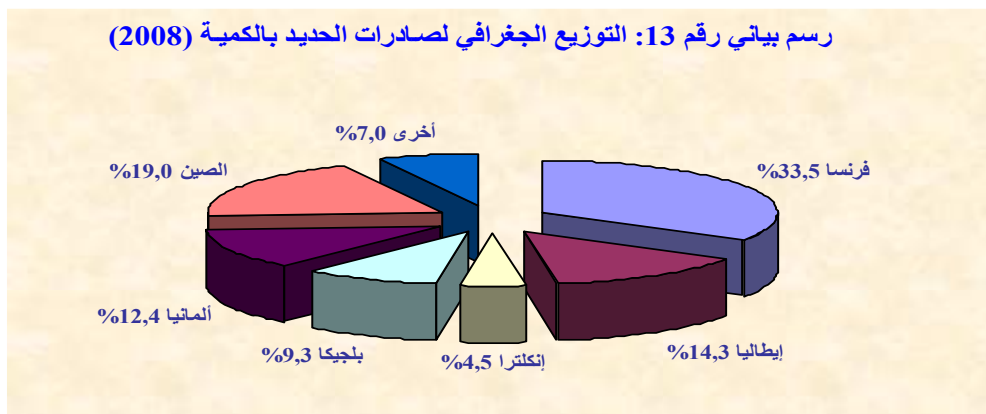
3.1.1.1 الصادرات

إن الصادرات التي قدرت بـ 422,9 مليار أوقية حققت زيادة بنسبة 11,6% بدلا من 3,3% في العام السابق وذلك بفضل زيادة عائدات صادرات الحديد والذهب التي عوضت انخفاض صادرات النحاس والنفط.

وقد بلغت قيمة خامات الحديد التي صدرتها شركة اسنيم 187,4 مليار أوقية عام 2008 مقابل 149,8 مليار أوقية عام 2007 أي بزيادة 25%. بينما كان حجم صادرات الحديد 11 مليون طن مقابل 11,8 مليون طن في السنة السابقة. وبما أن الكميات المصدرة تراجعت بـ 6,8% فإن الزيادة في عائدات التصدير نتجت عن ارتفاع سعر الحديد الذي بلغ 71,2 دولارا للطن عام 2008 مقابل 47,3 دولارا/طن عام 2007 أي بزيادة 50,5%.

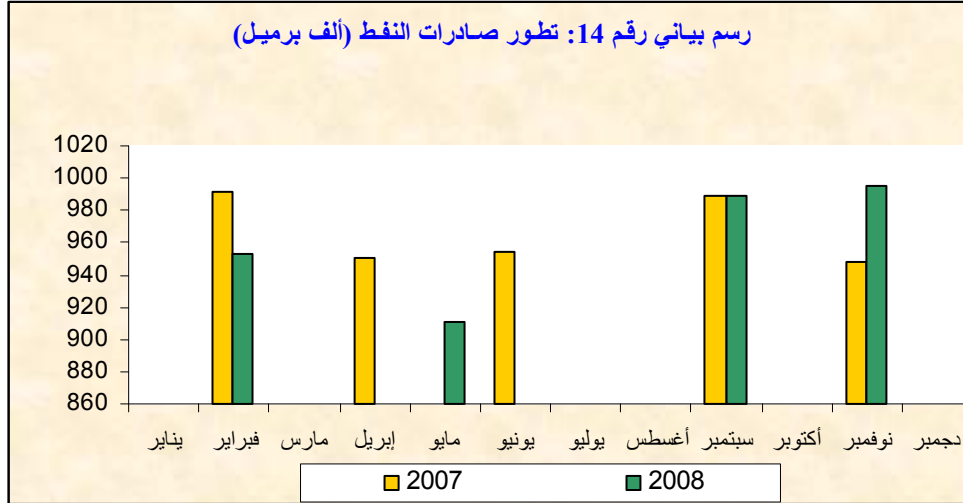
ويتبين من التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد أنها وجهت أساسا إلى أوروبا بنسبة 74% من الكميات المصدرة عام 2008. غير أن الصين أصبحت بحكم حصتها المتزايدة والبالغة 19% من مجموع صادرات 2008، هي الوجهة الثانية لصادرات شركة سنيم من الحديد بعد فرنسا.

ومن جانبها، بلغت صادرات الذهب 41,8 مليار أوقية عام 2008 مقابل 15,4 مليار عام 2007 أي بزيادة 171%، ويعود ذلك في الأساس إلى زيادة الكميات المصدرة بعد بدء نشاط شركة تازيازت، اعتبارا من الربع الأخير من 2007. وهكذا فإن حجم مبيعات الذهب قد زاد من 79,4 ألف أونصة إلى 195 ألف أونصة عام 2007 أي بزيادة 145,6% وهي متأتية من شركة تازيازت بنسبة تزيد على الثلثين.



المصدر: البنك المركزي الموريتاني

أما صادرات النفط البالغة 79,2 مليار أوقية عام 2008، فقد سجلت انخفاضا بنسبة 10,2% بسبب تراجع قدره 20% في كمية المبيعات نتيجة انخفاض نفس النسبة في الإنتاج السنوي. وقد ساعد في تخفيف أثر انخفاض العائدات النفطية التحسن الذي حصل بنسبة 22% في متوسط سعر البرميل لدى التصدير.



المصدر: اللجنة الوطنية لمتابعة عائدات النفط

ومن ناحيتها، بلغت قيمة صادرات النحاس 40,8 مليار أوقية عام 2008 مقابل 47,8 مليار في العام السابق أي بانخفاض بلغ نسبة 14,6% نتيجة تراجع متوسط سعر الطن لدى التصدير بحوالي 13% مع أن الكميات المصدرة زادت بـ 5%.

وفيما يتعلق بصادرات قطاع الصيد، فقد بلغت الكميات المصدرة 161,4 ألف طن عام 2008 مقابل 133,6 ألف طن في العام السابق أي بزيادة 20,8% نتيجة لزيادة الكميات المصدرة من أسماك السطح. ومن حيث القيمة، زادت العائدات بنسبة 6% فقط حيث ارتفعت من 66,2 مليار أوقية عام 2007 إلى 70,3 مليار عام 2008 بسبب تراجع متوسط سعر الطن بحوالي 12%.

وقد سجلت الكميات التي صدرتها شركة تسويق الأسماك انخفاضا قدره 14% بينما زادت من حيث قيمتها بحوالي 10% بفضل القيمة العالية لعينة "رأسيات الأرجل" التي زاد متوسط سعرها التصديري بنسبة 14,5% عام 2008. وبذلك فقد بلغت قيمة صادرات شركة تسويق الأسماك 53,6 مليار أوقية عام 2008 أي بزيادة 76% من إجمالي قيمة صادرات قطاع الصيد.

رسم بياني رقم 15: التوزيع الجغرافي لصادرات الصيد (الشركة
الموريتانية لتسويق السمك) بالقيمة 2008



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك

ولا يزال التوزيع الجغرافي لصادرات شركة تسويق الأسماك، التي تمثل أكثر من ثلاثة أرباع صادرات القطاع، يبرز المكانة المرموقة التي تحتلها كل من اليابان وأوروبا حيث بلغت حصة كل منهما على التوالي 64,8% و 34%. أما نصيب القارة الإفريقية فلا يزال محدودا حيث لم يتجاوز 1,2% من الصادرات لعام 2008.

ورغم الزيادة من حيث الكمية (25,9%) والقيمة (22,6%) لصادرات أنواع السطح، فإن قيمتها لا تزال ضعيفة إذ تمثل 13% فقط من قيمة صادرات القطاع. وهكذا فإن قيمتها تغيرت من 8,2 مليار أوقية عام 2007 إلى 9,6 مليار عام 2008.

وفيما يتعلق بالصيد التقليدي، ازدادت الصادرات من حيث القيمة بـ 25% إذ بلغت 7,4 مليار أوقية نتيجة ارتفاع الكميات المصدرة بما يقارب 128% رغم انخفاض بلغ 14% في متوسط السعر لدى التصدير.

3.1.1.2 الواردات

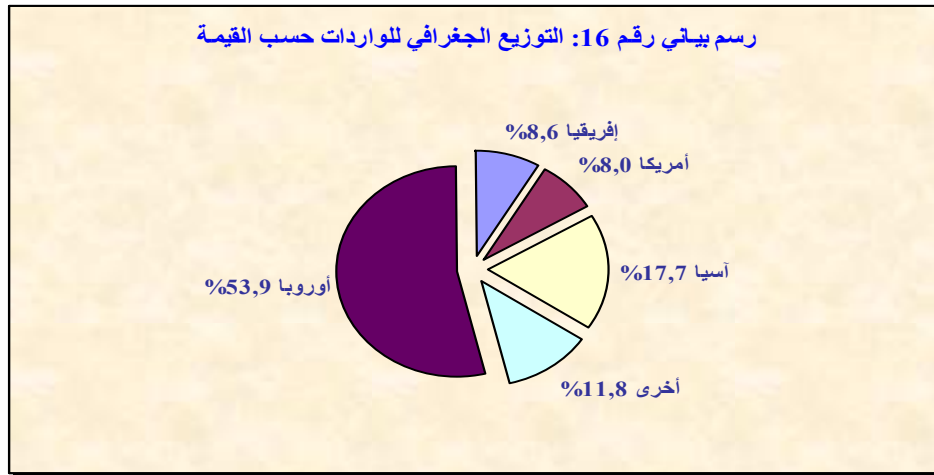
قدرت الواردات الموريتانية لعام 2008 بـ 416,5 مليار أوقية بزيادة 43,4 مليار أي 11,6% مقارنة بعام 2007. وتعزى هذه النتيجة أساسا إلى زيادة الفاتورة النفطية إضافة إلى تنامي الواردات المخصصة للصناعات الاستخراجية وغلاء الواردات الأخرى.

وقد ارتفعت نفقات التزود بالمنتجات النفطية بنسبة 31% حيث بلغت 99,1 مليار أوقية أي بزيادة عن مستواها لعام 2007 بـ 23,5 مليار أوقية. وإذا ما قيس بالدولار وعلى أساس الكلفة والتأمين والشحن (الكاف)، فإن الفاتورة النفطية تكون 468,8 مليون دولار أي بزيادة 42%. ونتجت هذه الزيادة عن غلاء الأسعار بـ 40% وعن زيادة طفيفة في الكميات المستوردة. وباستبعاد شركة سنيم، فإن الزيادة في الفاتورة تكون 40,8% لتبلغ 373,5 مليون دولار. أما واردات شركة سنيم من النفط فقد عرفت زيادة بنسبة 47,3% حيث ارتفعت من 64,7 مليون دولار عام 2007 إلى 95,3 مليون دولار عام 2008.

ومن ناحية أخرى، زادت المشتريات من التجهيزات لصالح الصناعات الاستخراجية بنسبة 4,3% وبلغت 68,6 مليار أوقية عام 2008 مقابل 65,8 مليار عام 2007. وعلى وجه الخصوص، ارتفعت واردات الشركة الموريتانية للنحاس وشركة تازيازت من 26,4 مليار أوقية عام 2007 لتصبح 42,9 مليار أوقية عام 2008 أي بزيادة 62%. وعلى عكس ذلك، عرفت واردات التجهيزات لصالح الصناعة النفطية انخفاضا بنسبة 35% من سنة لأخرى. أما واردات شركة سنييم من التجهيزات فقد بلغت 74 مليار أوقية أي بزيادة 11 مليار أوقية (18%)، فيما كانت تمثل ما يقارب نصف مجموع واردات التجهيزات لصالح الصناعات الاستخراجية لعام 2008.

وفيما يتعلق بالواردات، بعد استبعاد المنتجات النفطية، وبشراء التجهيزات لصالح الشركات المنجمية والنفطية فقد زادت بنسبة 3,5% وارتفعت من 168,7 مليار أوقية عام 2007 إلى 174,7 مليار أوقية عام 2008. وتفسر هذه الزيادة المتواضعة بالانخفاض الكبير في أسعار المواد الأساسية خلال الأشهر الأخيرة من العام بعد أن سجلت أرقاما قياسية خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام.

وتظل بنية الواردات حسب المنطقة الجغرافية خاضعة لهيمنة الاتحاد الأوروبي الذي يحتل الصدارة بعيدا عن الموردين الآخرين حيث يستحوذ على 54% من قيمة واردات السلع وبزيادة 10 نقاط مئوية عن العام السابق. وتحتل آسيا الرتبة الثانية بنسبة 17,7% من مجموع الواردات. أما الواردات القادمة من منطقتي إفريقيا وأمريكا فقد مثلت على التوالي 8,6% و 8% من قيمة واردات عام 2008.



المصدر: الإدارة العامة للجمارك

3.1.1.3 الخدمات

بلغ رصيد قطاع الخدمات 149,8 مليار أوقية، وقد تعمق عجزه بـ 13,1 مليار أوقية أي نسبة 9,6% مقارنة بعام 2007، بعد زيادة في الإنفاق بحدود 16,3 مليار أوقية.

وسجل الإنفاق في مجال الخدمات ارتفاعا بنسبة 10,3% حيث ارتفع من 158,6 مليار أوقية عام 2007 إلى 174,9 مليار عام 2008. ويعود هذا التطور أساسا إلى الزيادة القوية في الإنفاق على فئة "الخدمات الأخرى" الذي ارتفع بـ 11,7 مليار أوقية أي 31,5% مقارنة بمستواه لعام 2007 نتيجة ارتفاع مدفوعات شركات المواصلات. وقد شهدت النفقات على الخدمات الخاصة بالقطاع المنجمي (شركة النحاس، تازيازت) زيادة بنسبة 24,7% في حين عرفت نفقات الخدمات النفطية انخفاضا بنسبة 22%.

وفيما يتعلق بالخدمات في مجال النقل والتأمين، فقد سجلت زيادة قدرها 6,4% حيث بلغت 53,8 مليار أوقية مقابل 50,5 مليار لعام 2007. وقد شمل الشحن المتعلق بالواردات، بعد استبعاد القطاع النفطي والمنجمي 67% من إجمالي الشحن، فيما بلغت تكاليف الشحن المتعلقة بالنشاط المنجمي 26,4% منها 18% لشركة سنيم. أما الشحن الخاص بالنشاط النفطي فلم يتجاوز 6,6%.

أما الإيرادات المؤلفة أساسا من عائدات حقوق الصيد والعائدات السياحية فقد بلغت 25,1 مليار أوقية بزيادة 3,1 مليار أي 14,1% عام 2008. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع العائدات غير المتأتية من الصيد، والتي تحسنت بنسبة 52%. أما عائدات رخص الصيد فقد تراجعت بـ 31,7%.

3.1.2 الإيرادات

سجل ميزان الإيرادات عام 2008 عجزا قدره 4 مليارات أوقية نتيجة خروج رؤوس الأموال على أساس الأجور والأرباح التي حولتها الشركات العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية وخصوصا النحاس والذهب والحديد. كما أن التدفقات النقدية المتأتية أساسا من الأتاوات التي تدفعها المجموعة الأوروبية في إطار اتفاقيات الصيد مع الحكومة الموريتانية فقد انخفضت من 36,4 مليار أوقية عام 2007 إلى 32,2 مليار عام 2008.

3.1.3 التحويلات الجارية

شهدت التحويلات الجارية تحسنا بنسبة 10,6% حيث بلغت 41,6 مليار أوقية عام 2008 مقابل 37,6 مليار أوقية عام 2007. ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة البالغة 38% من مستوى التحويلات الرسمية، وذلك بعد الهبة المقدمة من قبل المملكة العربية السعودية والبالغة 50 مليون دولار. أما التحويلات الخاصة، فقد سجل رصيدها انخفاضا بنسبة 18,4% حيث انتقلت من 18,3 مليار أوقية عام 2007 إلى 14,9 مليار أوقية عام 2008.

3.2 حساب رأس المال والعمليات المالية

مع انتهاء عام 2008، سجل رصيد حساب رأس المال والعمليات الجارية فائضا بمبلغ 81,3 مليار أوقية حيث انخفض بـ 3 مليارات أوقية أي بـ 3,5% عن مستواه لعام 2007. ويعود سبب هذا الانخفاض الطفيف إلى تراجع الفائض الذي سجله حساب رأس المال، وإن كان حساب العمليات الجارية قد سجل فائضا بسيطا.

جدول رقم 6: تطور حساب رأس المال والعمليات المالية

2008	2007	أرصدة حسابات رأس المال والعمليات المالية
81,3	84,7	حساب رأس المال والعمليات المالية
7,7	15,5	حساب رأس المال
73,6	69,2	حساب العمليات المالية

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

3.2.1 حساب رأس المال

في عام 2008، تميز حساب رأس المال بفائض بلغ 7,7 مليار أوقية أي بنقص بلغ 8 مليارات أوقية عن مستواه في العام السابق باعتبار شطب الدين المستحق للصين والبالغ 14,8 مليار أوقية في حين أن الديون الملغية لعام 2008 اقتصر على الديون المستحقة لإسبانيا وقد بلغت 7,7 مليار أوقية.

3.2.2 حساب العمليات المالية

توجت العمليات المالية بفائض 73,6 مليار أوقية مقابل 69,2 مليار لعام 2007 أي بزيادة 4%. ويعزى هذا الفائض إلى زيادة الموارد المعبأة بفضل القروض الأجنبية وتدفقات رأس المال قصير الأجل وإن كان صافي الاستثمارات المباشرة قد تراجع بنسبة 33%.

وبما أن ميزان الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد بلغ 24,2 مليار أوقية مقابل 36 مليار عام 2007، فإنه سجل تراجعاً بلغ 12 مليار أوقية وهو ما يعادل اهتلاك الاستثمارات في القطاع النفطي والتي لم تعوضها كلياً الاستثمارات في القطاعات الأخرى.

وبخصوص الموارد الأجنبية التي عبأتها الدولة والمؤسسات العمومية، فقد بلغت 61,3 مليار أوقية عام 2008 أي ما يعادل ضعف مبلغ السحوبات التي أجريت في العام السابق. وتعود هذه الزيادة الملحوظة إلى ارتفاع السحوبات المخصصة لتمويل مشاريع التنمية وخاصة مشروع أفطوط الساحلي لتزويد نواكشوط بمياه الشرب.

وبلغت الأرصدة المستحقة لسداد الديون الخارجية ما مجموعه 40,3 مليار أوقية مقابل 21,6 مليار أوقية عام 2007 أي بزيادة 86,6%، نتيجة سداد البنك المركزي لبعض الودائع التي أصبحت مكلفة بفعل انخفاض نسبة الفائدة على العملات الرئيسية.

أما رصيد التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، فقد ارتفع من 12,5 مليار أوقية عام 2007 إلى 28,3 مليار أوقية عام 2008 نتيجة الظروف التجارية الملائمة ولزيادة التحويلات المتأتية من إيرادات شركة سنيم.

وعموماً، سجل ميزان المدفوعات عجزاً إجمالياً يقارب 26 مليار أوقية مقابل فائض بمبلغ 4,1 مليار أوقية لعام 2007. غير أن انخفاض مستوى احتياطي الصرف لدى البنك المركزي ظل محدوداً. وبلغ هذا الاحتياطي 48,8 مليار أوقية مقابل 52,4 مليار أوقية أي أنه تراجع بنسبة 2,7%.

جدول رقم 7: ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات		مليون دولار		مليون أوقية	
		2008	2007	2008	2007
الميزان التجاري		19,6	22,9	6 161,30	5 974,00
صادرات		1 751,70	1 454,40	422 917,70	379 063,00
حديد		778,1	575	187 361,60	149 862,00
صيد		288,5	254,3	70 288,80	66 276,00
نفط		329,5	338,7	79 240,10	88 275,00
نحاس وذهب		341,4	242,6	82 618,30	63 235,00
أخرى		13,1	18,8	3 164,70	4 855,00
واردات فوب		-1 731,10	-1 431,50	-416 518,40	-373 089,00
منتجات بترولية		-412,6	-290,4	-99 145,30	-75 681,00
منها: شركة سنيم		-83,9	-56,9	-20 240,30	-14 841,00
أخرى		-328,7	-233,4	-78 905,10	-60 840,00
تجهيزات مستوردة للصناعات الاستخراجية		-591,5	-493,7	-142 662,60	-128 680,00
واردات أخرى		-727	-647,4	-174 710,50	-168 727,00
خدمات وإيرادات (صافية)		-645,1	-488,5	-153 846,20	-127 307,40
خدمات صافية		-622,3	-524,4	-149 808,90	-136 658,70
إيرادات		-22,7	35	-4 037,30	9 352,00
تحويلات جارية (صافية)		169,9	144,3	41 581,50	37 597,00
تحويلات خاصة (صافية)		62,1	70,2	14 941,70	18 306,00
تحويلات رسمية		107,9	74	26 639,80	19 291,00
ميزان التعاملات الجارية		-455,6	-321,3	-106 103,40	-83 742,00
حساب رأس المال والعمليات المالية		336,6	325,3	81 295,00	84 770,00
حساب رأس المال		30,9	59,7	7 674,70	15 555,00
متفرقة (مقدم النفط، بيع رخص الاتصالات)		30,9	59,7	7 674,70	15 555,00
ومنه: إلغاء المديونية تجاه صندوق النقد الدولي		0	0	0	0
حساب العمليات المالية		305,7	265,6	73 620,30	69 215,00
استثمارات مباشرة (صافية)		101,9	138,3	24 227,30	36 040,00
استثمارات خارج صناعات واستكشاف النفط والمعادن		-10	8,1	-2 485,30	2 118,00
منها: صناعات نفطية صافية		34,4	127,5	7 973,70	33 232,00
منها صناعات منجمية أخرى (صافية)		77,4	2,7	18 739,00	691
قروض رسمية متوسطة وطويلة الأجل		90,5	79,3	21 046,40	20 676,00
منها: شركة سنيم		19,8	162,3	4 835,10	42 298,00
رأس مال مستحق الأداء		-164,7	-83	-40 276,40	-21 622,00
معاملات رأسمالية خاصة أخرى		113,4	48	28 346,50	12 499,00
منها: أجل دفع النفط		16,5	-10,6	4 266,30	-2 763,00
منها: تخفيض متأخرات خارجية خاصة		0	0	0	0
خطأ وسهو		2,8	11,9	-1 091,10	3 102,00
رصيد إجمالي		-116,2	15,9	-25 899,40	4 130,00
تمويل		116,2	-15,9	25 899,40	-4 130,00
موجودات خارجية صافية		89,1	-55	19 361,00	-14 342,00
البنك المركزي (صافي)		-1,9	-32,2	-2 275,40	-8 403,00
موجودات		10,2	-14,4	457,4	-3 746,00
التزامات		-12,1	-17,9	-2 732,80	-4 657,00
منها: صندوق النقد الدولي (صافي)		0	0	0	0
البنوك التجارية (صافي)		77,6	-12,9	18 504,40	-3 350,00
عائدات		-19,3	10,3	-4 839,00	2 682,00
التزامات		21,2	-23,1	5 305,00	-6 032,00
حساب نفطي		13,5	-9,9	3 132,00	-2 589,00
تمويل استثنائي		27,1	39,2	6 552,90	10 212,00
نتائج محلي إجمالي إسمي (مليون دولار)		3 747,30	2 809,00	906 707,00	732 110,00
ميزان تجاري (مليون دولار)		19,6	22,9	4742,4	5988,7
رصيد تعاملات جارية (% نتائج محلي إجمالي سنوي)		-14	-11,4		
رصيد صناعات نفطية ومنجمية (خارج سنيم)		22	-10,2	5323,1	-2 658,00
أرصدة خارجية للبنك المركزي الموريتاني		195	208,8	48 800,00	52 420,00
بأشهر الصادرات		1,5	1,9		
احتياطي حساب النفط		46,1	59,1	11154,35	15 403,00

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

IV. الديون الخارجية

4.1 مخزون الديون الخارجية

بلغ مخزون الدين الخارجي لموريتانيا 2,6 مليار دولار في نهاية 2008 مقابل 2,5 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق. وبمقارنتها مع الناتج المحلي الإجمالي، فإنها مثلت 94% لعام 2007 و81,1% عام 2008 نظرا للزيادة في الناتج.

ويعود سبب زيادة الديون لعام 2008 إلى ارتفاع مستوى السحوبات وإلى انخفاض أقل في مستوى سداد رأس المال وإلى تراكم المتأخرات وخاصة الديون العالقة.

4.2 المستوى الحالي للديون الجارية

في نهاية عام 2008، بلغ المستوى الحالي للديون المسحوبة غير المسددة 1,4 مليار دولار أي 40,8% من الناتج المحلي الإجمالي. وتغلب الديون متعددة الأطراف على المستوى الحالي للديون حسب فئة الدائنين. وهكذا، فإن قرابة 73,8% من المستوى الحالي للديون مستحقة لدائنين متعددي الأطراف و 26,2 مستحقة لدائنين ثنائيين.

جدول 8: المستوى الحالي للديون حسب فئة الدائنين

Variation	2008	2007	مليون دولار
15,20%	1 427,10	1 239,10	
1,20%	374,1	369,9	أ. ديون ثنائية
-3,30%	75,2	77,7	(1) نادي باريس
2,30%	298,9	292,1	(2) ديون ثنائية أخرى ³
21,20%	1 052,90	868,9	ب. ديون متعددة الأطراف
-13,10%	35,7	41,1	البنك الإفريقي للتنمية
-12,20%	59,9	68,2	بنك الاستثمار الأوروبي
2,10%	96,4	94,4	البنك الإسلامي
54,20%	47,5	30,8	الصندوق الإفريقي للتنمية
39,80%	429,3	307,1	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
4,50%	60,9	58,3	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
41,50%	39,9	28,2	صندوق النقد العربي
22,10%	16	13,1	صندوق النقد الدولي
18,80%	240,9	202,7	الرابطة الدولية للتنمية
6,00%	26,5	25	أوبيك

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

³ - لا يأخذ المبلغ في الحسبان متأخرات رأس المال. وبمراجعة المتأخرات يبلغ مخزون الدائنين الثنائيين الآخرين 507 مليون دولار عام 2008 مقابل 492 مليون عام 2007.

4.2.1 الديون متعددة الأطراف

فيما يتعلق بمكونة المستوى الحالي للديون متعددة الأطراف، عرف هذا النوع من الديون زيادة هامة حيث ارتفع من 868,9 مليون دولار أمريكي عام 2007 إلى 1.052,9 مليون عام 2008 أي بزيادة 183,9 مليون. وتعود هذه الزيادة أساسا لارتفاع السحوبات وخاصة على القروض الممنوحة من طرف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ورابطة التنمية الدولية والصندوق الإفريقي للتنمية.

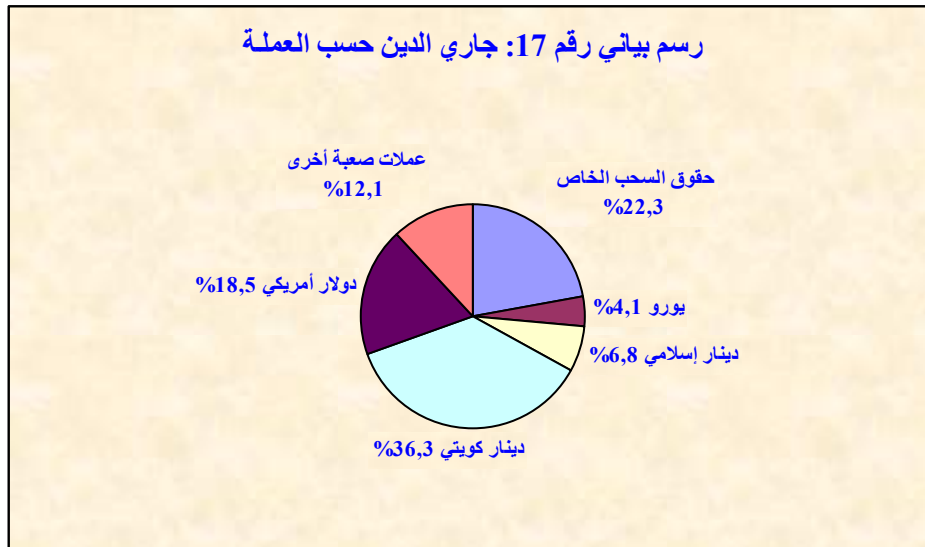
4.2.2 المستوى الحالي للديون الثنائية

شهدت الديون الثنائية زيادة طفيفة بحدود 1,2% بحكم التطور المتباين لمكوناتها. وهكذا، فإن المكونة المستحقة لنادي باريس انخفضت بنسبة 3,3% نتيجة تنازل معهد الإقراض الرسمي في المملكة الإسبانية عن 30 مليون دولار.

وفيما يخص المكونة المستحقة للدائنين الثنائيين غير الأعضاء في نادي باريس وخاصة الأقطار العربية، فإن مستوى هذه الديون ارتفع من 292,1 مليون دولار عام 2007 إلى 298,9 مليون دولار عام 2008 أي بزيادة خفيفة قدرها 2,3%. غير أن هذه الحالة تخفي تطورا متباينا تميز بسداد عدة ودائع على المدى القصير وبسحوبات هامة متأتية من بعض المانحين الثنائيين العرب وخاصة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.

4.2.3 المستوى الحالي للديون حسب العملة

يتألف المستوى الحالي للديون الجارية بنسبة 36,3% من الدينار الكويتي، و22,3% من حقوق السحب الخاص، و18,5% من الدولار الأمريكي. أما بقية الدين فهي محسوبة بعملات أخرى منها الدينار الإسلامي واليورو بحدود 6,8% و4,1% على التوالي.



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

4.2.4 المستوى الحالي للديون حسب المقترض

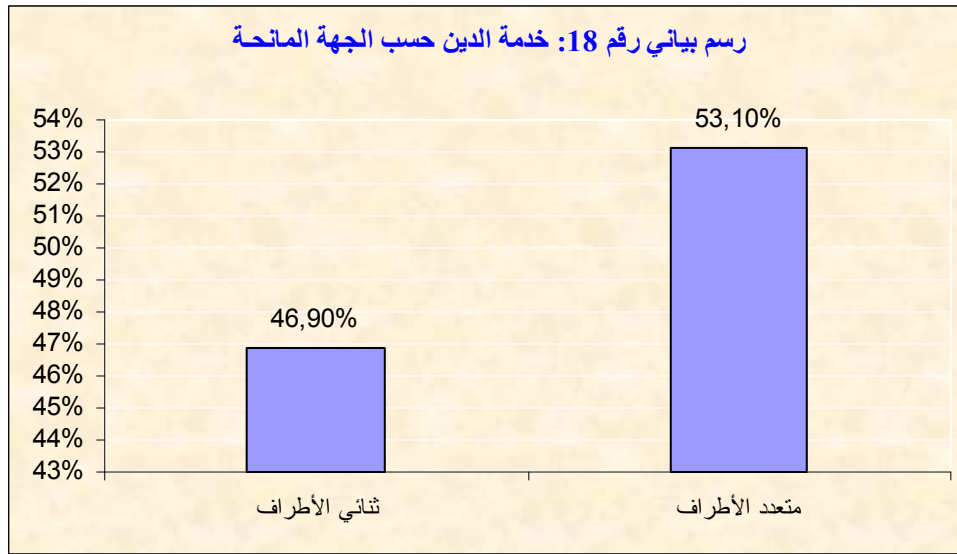
عند مراعاة المقترض، تظل مسألة المستوى الحالي للديون على حالها إذا ما قورنت بالعام السابق حيث تستحوذ الدولة على النصيب الأوفر أي أكثر من 85% ويتحمل البقية أساسا كل من شركة سنيم (9,5%) والبنك المركزي (4,7%).

4.3 خدمة الدين المدفوعة

بلغت أعباء أقساط الدين وفوائدها المسددة لعام 2008 ما مجموعه 77,6 مليون دولار (مقابل 89,9 مليون دولار عام 2007) منها 56,3 مليون كأصل و 21,3 مليون كفوائد. وبمقارنتها بصادرات السلع والخدمات، فإن خدمة الدين المدفوعة برسم 2008 تمثل 4,2% مقابل 5,8% لعام 2007.

4.3.1 خدمة الدين حسب الهيئة الدائنة

فيما يتعلق بإجمالي خدمة الدين، مثلت الأموال المدفوعة لدائنين متعددي الأطراف 53,1% مقابل 46,9% لدائنين ثنائيين منها؛ 85,6% لدائنين عرب و 14,4% لنادي باريس.



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

وكما هو الحال بالنسبة للمستوى الحالي للديون، فإن خدمة الدين، باستبعاد التسويات ذات المدى القصير، تبرز مدى أهمية الديون متعددة الأطراف. وهكذا تم سداد 79,4% لدائنين متعددي الأطراف مقابل 20,6% لدائنين ثنائيين.

وقد مثلت التسويات ذات المدى القصير 33,1% من خدمة الدين المدفوعة لعام 2008. وقد قام بتسديدها البنك المركزي على شكل سداد لودائع أصبحت مكلفة.

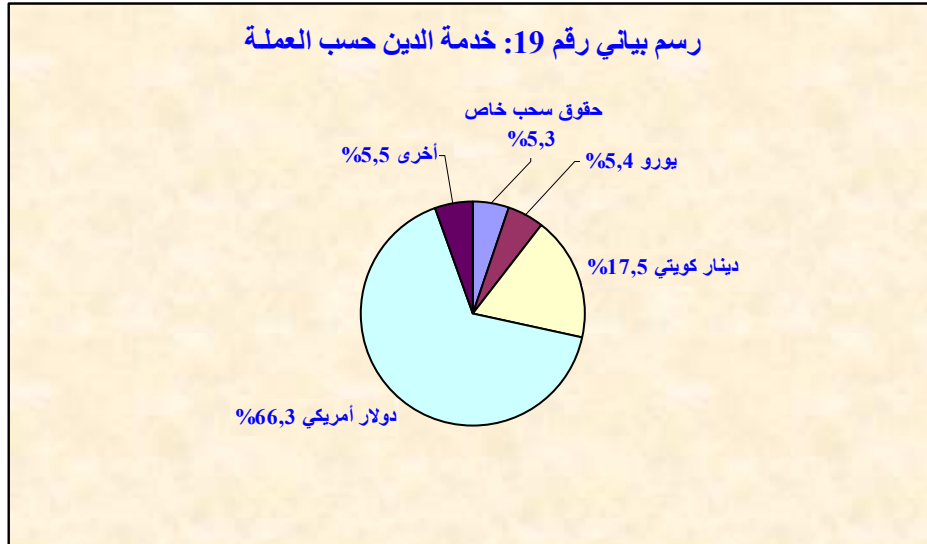
4.3.2 خدمة الدين حسب المدين وطبيعة الخدمة

مثلت الالتزامات التي تم الوفاء بها على أساس أصل الدين 72,6% من مجموع خدمة الدين المدفوع مقابل 27,4% للفوائد. أما بنية الالتزامات المستوفاة حسب المدين، فإنها تبرز الوضعية التالية:

تمثل حصة البنك المركزي في مجموع خدمة الدين المدفوعة 37,4% ويعود السبب إلى الوفاء بالالتزامات البنك المركزي على المدى القصير تجاه كل من بنك قطر، بنك المغرب والبنك الخارجي الجزائري.

4.3.3 خدمة الدين بالعملات

حسب العملة، يتبين من خدمة الديون الخارجية المدفوعة عام 2008 استحوذ الدولار الأمريكي عليها بنسبة 66,3%، يليه الدينار الكويتي بنسبة 17,5% واليورو 5,4%.



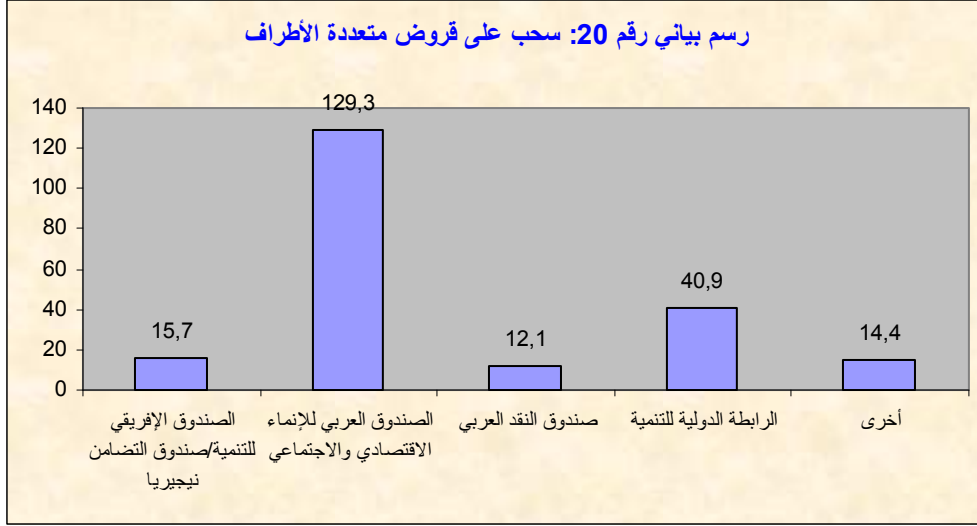
4.4 السحب على القروض الخارجية

خلال عام 2008، ناهزت عمليات السحب على القروض الخارجية مبلغا إجماليا قدره 254,7 مليون دولار مقابل 197,2 مليون دولار عام 2007 أي بزيادة 29,1%. وبلغت السحوبات على القروض متعددة الأطراف خلال العام نسبة 83,4%.

وفيما يتعلق بالتدفقات الصافية (السحب ناقصا سداد أصل الدين)، فيتبين أن صافي التدفق النقدي بلغ 198,4 مليون دولار مقابل 117,7 مليون دولار عام 2007.

4.4.1 السحوبات على القروض متعددة الأطراف

بلغت الأموال المعبأة في إطار التعاون متعدد الأطراف 212,4 مليون دولار منها 60,9% متأتية من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و 19,3% من الرابطة الدولية للتنمية.

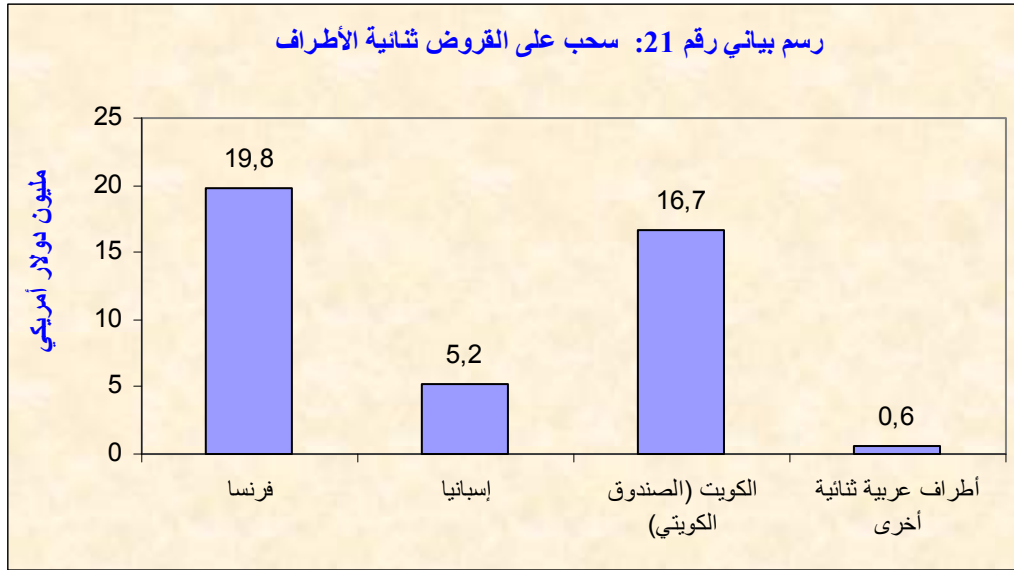


المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

كما أن عمليات السحب المعبأة لدى مانحين متعددي الأطراف تمت أساسا لصالح مشروع أفطوط الساحلي لتزويد نواكشوط بمياه الشرب، ولبرنامج التنمية الحضرية ومشروع التنمية الريفية الجماعية والبرنامج الوطني لتنمية قطاع التعليم.

4.4.2 السحوبات على قروض ثنائية

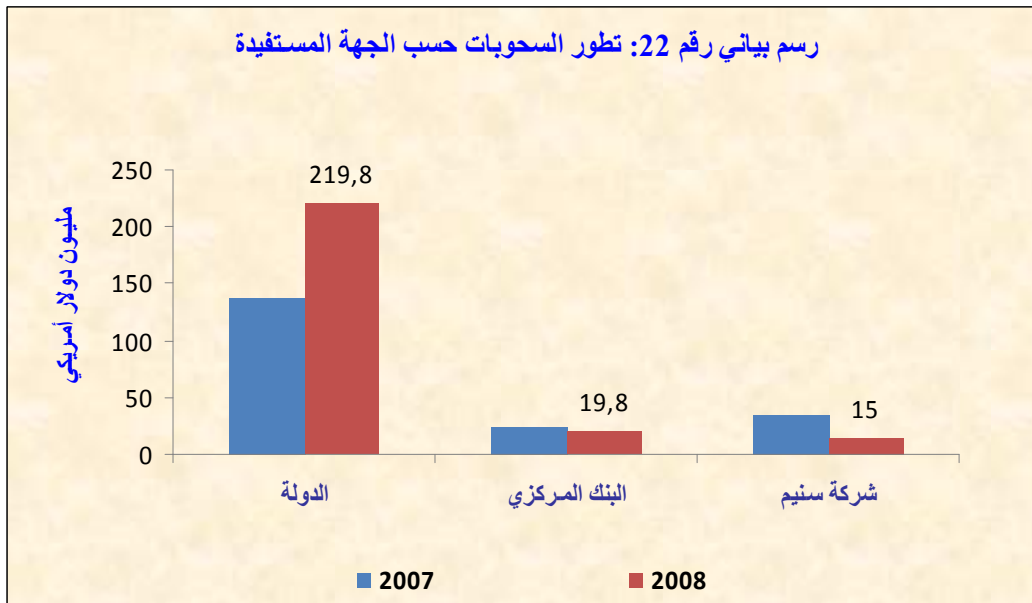
على الصعيد الثنائي، بلغت السحوبات لعام 2008 ما يعادل 42,4 مليون دولار ومثلت 16,6% من الموارد المالية المعبأة. وكانت حصة المانحين الأعضاء في نادي باريس 25 مليون دولار منها 19,8 مليون دولار عبأتها شركة سنيم لدى الوكالة الفرنسية للتنمية. أما السحوبات المتأتية من الدائنين على المستوى الثنائي فقد بلغت 17,4 مليون دولار متأتية أساسا من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، في إطار تمويل تزويد مدينة نواكشوط بمياه الشرب من نهر السنغال.



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

4.4.3 السحوبات حسب الجهة المستفيدة

يتبين من توزيع السحوبات حسب الجهة المستفيدة أن الدولة حصلت على 86,3% من مجموع الموارد المعبأة. وبمقارنتها بعام 2007، فقد سجلت زيادة بنسبة 59,6% حيث ارتفعت من 137,7 مليون دولار إلى 219,8 مليون عام 2008. وبالمقابل، فإن الموارد المعبأة من قبل كل من شركة سنيم والبنك المركزي قد انخفضت على التوالي بنسبة 43,8% و 38,0% أي على التوالي من 35,2 مليون دولار و 24,3 مليون دولار عام 2007 إلى 19,8 مليون دولار و 15 مليون دولار عام 2008.



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

4.5 متأخرات الديون الخارجية

بلغ تراكم المتأخرات، في نهاية 2008 ما يعادل 1,2 مليار دولار مستحقة كلياً لدائنين ثنائيين عرب وخاصة الكويت وليبيا بفعل تراكم متأخرات لصالح هؤلاء الدائنين. ويعود تراكم الديون أساساً إلى التأخير الحاصل في تنفيذ اتفاقيات تخفيف الدين أسوة بالاتفاقيات المبرمة مع دائنين آخرين في إطار مبادرة تخفيف مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون. غير أن الجزء الأهم من المتأخرات يعتبر "ديونا معطلة" ويجري التباحث بشأن إلغائها مع الدائنين المعنيين.

جدول رقم 9: مخزون المتأخرات على الدين الخارجي

مليون دولار	متأخرات أصل الدين	متأخرات فوائد	مجموع المتأخرات
	214	1 001	1 215
أ. ديون ثنائية	207	1 001	1 208
(1) نادي باريس	0	0	0
(2) أطراف ثنائية أخرى	207	1 001	1 208
الإمارات العربية المتحدة	8	5	13
الكويت	86	915	1 001
المؤسسة الكويتية للتجارة والصفقات والاستثمارات الأجنبية	49	855	904
البنك المركزي الكويتي	37	60	97
الجزائر	27	18	45
ليبيا	49	37	86
العراق	38	24	62
ب. ديون متعددة الأطراف	7	0	7
الدول العربية للمنتجة للنفط	7	0	7

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

V. سوق الصرف

بعد عامين من انطلاقه في نهاية يناير 2007، فرض سوق الصرف نفسه كدعامة لنظام الدفع مع الخارج سواء تعلق الأمر بمستوى نشاطه أو بالثقة التي يوليها له الفاعلون الاقتصاديون. وهكذا ارتفع حجم التعاملات في سوق الصرف خلال عام 2008 إلى 1,1 مليار دولار مقابل 0,6 مليار عام 2007 أي بزيادة 83% وهو ما يشير إلى ثقة الفاعلين الاقتصاديين في هذا السوق.

5.1 عمليات سوق الصرف

5.1.1 شراء العملات

بلغ الطلب على العملات في سوق الصرف عام 2008 ما مجموعه 1,1 مليار دولار، تمت تلبية 98,2% منه.

وكمتوسط شهري، بلغت مشتريات البنوك أكثر من ضعفيها عام 2007 حيث ارتفعت من 36,6 مليون دولار إلى 73,5 مليون دولار عام 2008.

وكانت المواد الأولية والمنتجات النفطية في مقدمة العمليات الممولة عبر سوق الصرف. وبذلك، فإن مشتريات العملات لاقتناء مواد أساسية بلغت في عام 2008 ما يعادل 324,4 مليون دولار مقابل 181,8 مليون في العام السابق أي بزيادة 78,4%. أما شراء العملات لغرض استيراد المنتجات النفطية فقد بلغ (باستبعاد شركة سنيم) 291,5 مليون دولار عام 2008 مقابل 151,6 مليون دولار عام 2007 أي بزيادة 92,3% في عام واحد. ويعود هذا الارتفاع جزئياً إلى زيادة الأسعار عالمياً عام 2008.

أما شراء العملات من قبل شركات المواصلات لعام 2008 فقد سجل زيادة قوية حيث ارتفع من 19,2 مليون دولار عام 2007 إلى 42,4 مليون دولار عام 2008.

جدول رقم 10: توزيع شراء العملات في سوق الصرف حسب البند لعام 2008

التغير		2008		2007		البند
%	مبلغ	حصة %	مبلغ	حصة %	مبلغ	
78,40%	142 586 699	29,60%	324 389 312	32,30%	181 802 613	مواد أساسية
92,30%	139 902 646	26,60%	291 514 795	26,90%	151 612 149	منتجات نفطية
69,80%	19 034 920	4,20%	46 323 136	4,90%	27 288 216	كلينكر وإسمنت
121,20%	23 242 677	3,90%	42 417 804	3,40%	19 175 127	مواصلات
6,60%	79 194	0,10%	1 274 786	0,20%	1 195 592	بناء وأشغال عامة
-41,40%	-3 786 703	0,50%	5 348 924	1,60%	9 135 627	سداد الدين
69,30%	10 690 000	2,40%	26 120 000	2,70%	15 430 000	مركز الصرف
138,40%	18 809 913	3,00%	32 398 248	2,40%	13 588 335	فائض إيرادات
29,60%	234 017	0,10%	1 024 017	0,10%	790 000	صيد
523,60%	102 415 382	11,10%	121 974 007	3,50%	19 558 625	أخرى
203,10%	892 785 029	81,50%	892 785 029	78,10%	439 576 284	المجموع باستثناء تدخلات البنك المركزي
64,90%	79 838 665	18,50%	202 866 560	21,90%	123 027 895	تدخلات البنك المركزي
268,00%	972 623 694	100,00%	1 095 651 589	100,00%	562 604 179	مجموع السوق

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق

وكانت عملات التعامل في سوق الصرف لعام 2008 هي الدولار بنسبة 84% واليورو بنسبة 16% مقابل على التوالي نسبتي 93,7% و6,30% لعام 2007. وهو ما يشير إلى سيطرة الدولار على عمليات الصرف.

جدول رقم 11: توزيع المشتريات حسب العملة

العملة	2007		2008		التغير
	مبلغ \$	حصة مئوية	مبلغ \$	حصة مئوية	
يورو	35 391 673,0	6,30%	168 793 361,0	16,00%	376,90%
دولار	527 212 506,0	93,70%	926 858 228,0	84,00%	75,80%
مجموع	562 604 179,0	100,00%	1 095 651 589,0	100,00%	94,70%

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق

5.1.2 بيع العملات

حقق إجمالي بيع العملات على مستوى سوق الصرف خلال عام 2008 مبلغا قدره 315,9 مليون دولار أمريكي مقابل 104,7 مليون دولار أمريكي عام 2007. وهكذا تضاعفت مبيعات البنوك ثلاث مرات مقارنة بالعام السابق، مما يدل على الثقة الكبيرة في سوق الصرف بما يتماشى مع زيادة طلب العملات في هذا السوق.

وكمتوسط شهري تضاعفت مبيعات البنوك ثلاث مرات حيث ارتفعت من 8,7 مليون دولار عام 2007 إلى 26,3 مليون دولار عام 2008.

5.2 تطور سعر الصرف

أظهر متوسط سعر صرف الأوقية خلال عام 2008 زيادة في قيمتها مقارنة مع الدولار الأمريكي واليورو وذلك على التوالي بـ 7,4% و 0,1%.

وبالمقابل، سجلت قيمة الأوقية انخفاضا بلغ 6,1% مقارنة مع الين الياباني.

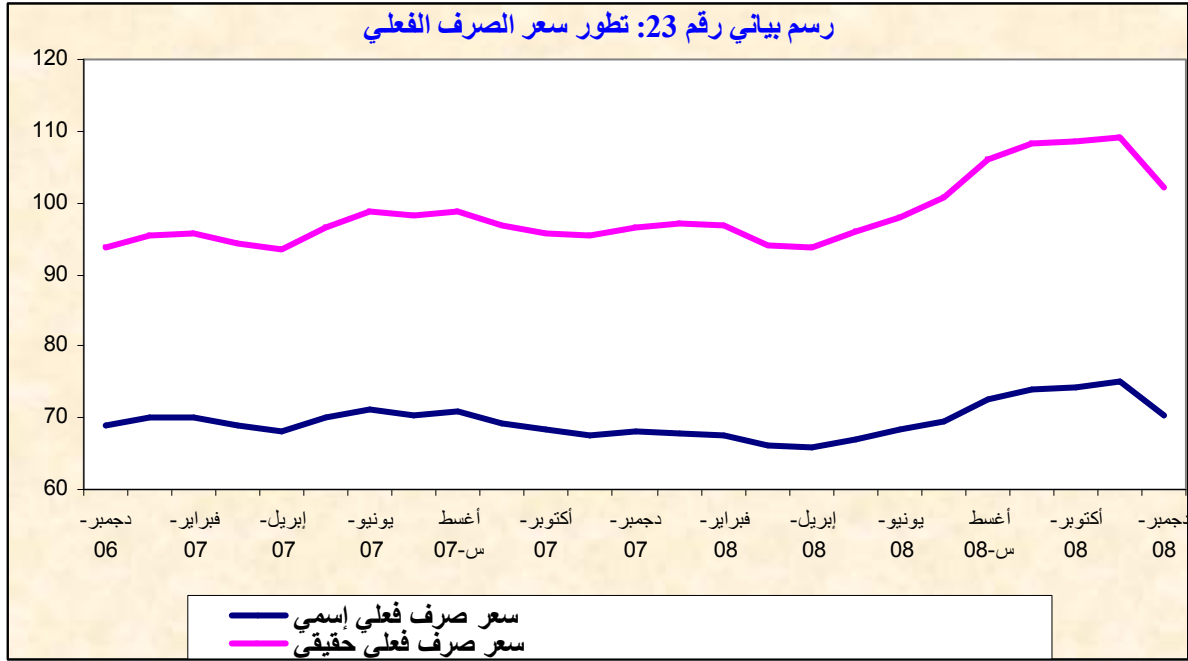
جدول 12: متوسط السعر الشهري لبعض العملات

العملة	2007	2008	التغير %
1 دولار أمريكي	260,6	241,3	-7,40%
1 يورو	355,2	354,8	-0,10%
1000 ين	2206,3	2341,1	6,10%

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق

فيما يتعلق بسعر الصرف في نهاية الفترة، زادت قيمة الأوقية قليلا مقارنة باليورو بنحو 0,40%. وبالعكس من ذلك، انخفضت قيمتها مقارنة بالدولار (4,2%) والين الياباني (28,8%).

أما سعر الصرف الفعلي الحقيقي فقد شهد انخفاضا في الربع الأول من العام قبل أن يبدأ في الصعود لبقية العام. وبوجه عام، كانت الزيادة في سعر الصرف الحقيقي الفعلي هي 5,8% لعام 2008.



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق

VI. المالية العامة

لقد تأثر تطور المالية العامة عام 2008 بشكل ملحوظ نتيجة التأثيرات الخارجية المترتبة على أزمة الغذاء والطاقة، مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار المنتجات الغذائية والنفطية.

وتوقع قانون المالية الأصلي لعام 2008 عجزا لا يتجاوز 1,6% من الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد النفط. وكان يتوقع أن يكون العجز ناتجا عن زيادة في النفقات العامة بنسبة 9,4% مقارنة بالميزانية المعدلة لعام 2007 وعن ارتفاع في الإيرادات العامة بنسبة 2,8%، غير أن ارتفاع أسعار المواد الأساسية على المستوى العالمي منذ بداية 2008، تطلب من السلطات العمومية اتخاذ إجراءات عاجلة، لتفادي حدوث أزمة غذائية وللحفاظ على القوة الشرائية للمواطن.

ولهذا الغرض، تم اعتماد وتنفيذ برنامج خاص للتدخل يهدف إلى: (1) زيادة الإنتاج الزراعي، (2) حماية المواشي من تهديد الجفاف، (3) توفير المواد الغذائية في المناطق الأكثر هشاشة أو البعيدة، (4) تطوير أنشطة مدرة للدخل في الوسط شبه الحصري.

كما تم دعم شركة الاستيراد والتصدير (سونمكس) بسلفة لزيادة وارداتها من المواد الغذائية مما يرفع المخزون الوطني من المواد الغذائية.

وبعد اتخاذ مراسيم اعتمادات تسليف، جرت تسوية كل من برنامج التدخل الخاص واعتمادات التسليف لصالح سونمكس بموجب قانون المالية المعدل في نوفمبر. كما نص قانون المالية المعدل على إجراءات تكمل برنامج التدخل الخاص لغرض كبح زيادة أسعار المواد الأساسية وتثبيت أسعار الطاقة ورفع أجور ومعاشات موظفي ووكلاء الدولة اعتباراً من شهر يوليو 2008.

كما اعتمد قانون المالية المعدل مرسوم سلفة هو الثالث من نوعه وذلك من أجل مراعاة التنظيم الحكومي الحاصل على إثر تغيير النظام الذي حدث يوم 6 أغسطس 2008.

وعلى الصعيد الجبائي وبموجب قانون المالية المعدل، تم تبني عدة إجراءات تتعلق بتبسيط وانسجام النظام الضريبي. ومن شأن هذه التدابير أن تخفض بشكل ملحوظ الضرائب على الاستثمارات.

وفي نهاية المطاف، بلغ قانون المالية المعدل 270,8 مليار أي بزيادة 18,4% عن قانون المالية الأصلي. فيما كان عجز الميزانية 20,7 مليار أوقية أي بزيادة 6,9 مليار وهو ما يمثل 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد النفط، مقابل 13,8 مليار توقعها قانون المالية الأصلي لعام 2008. وكان يتوقع تمويل هذا العجز عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية وتعبئة الادخار الداخلي.

وبخصوص تنفيذ الميزانية، يتبين وجود عجز بمبلغ 59,1 مليار أوقية وهو ما يمثل فارقاً كبيراً مع ما توقعه قانون المالية المعدل. ونتجت هذه الوضعية عن ضعف الإيرادات المسجلة مقارنة مع التوقعات. أما النفقات فقد كانت مطابقة لما كان يتوقع.

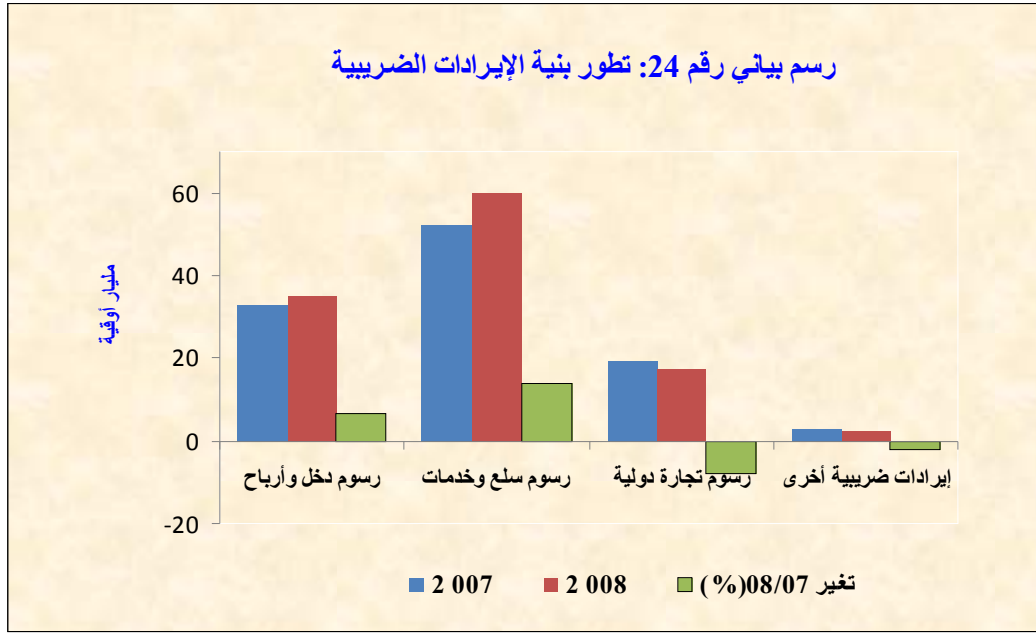
وفيما يتعلق بتمويل العجز، فقد تم بحدود 80% بواسطة الموارد الداخلية. وجرى تمويل البقية بموارد خارجية متأتية أساساً من الصندوق الوطني لإيرادات المحروقات.

6.1 إيرادات الميزانية

مع نهاية 2008، بلغ إجمالي الإيرادات 202,7 مليار أوقية أي بانخفاض 0,8% عن العام السابق وهو أقل بكثير من مبلغ 250,1 مليار أوقية الذي توقعه قانون المالية المعدل.

6.1.1 الإيرادات الضريبية

بلغت الإيرادات الضريبية 114,9 مليار أوقية عام 2008 مسجلة بذلك زيادة قدرها 8 مليارات أي ما يساوي 7,5% مقارنة مع السنة المالية السابقة. ويعزى ذلك، أساسا، إلى الرسوم على السلع والخدمات. وقد تعززت هذه الإيرادات بمبلغ 7,1 مليار أوقية أي بتحسّن قدره 13,5%. ومن جانبها، شهدت الرسوم على الدخل والأرباح تحسّنا بمبلغ 2 مليار أوقية أي 6% في حين أن الرسوم على التجارة الدولية سجلت انخفاضا بمبلغ 1,7 مليار أوقية أي 8,7% نتيجة تخفيف الضرائب على استيراد بعض المواد الأساسية وحصر تأثير زيادة أسعارها على السوق الدولي.



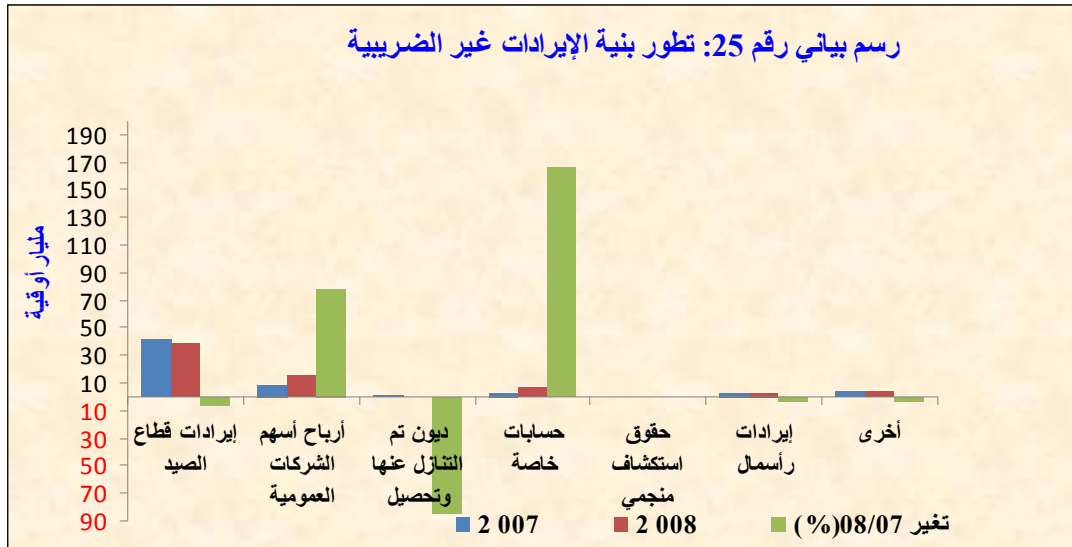
المصدر: وزارة المالية/المديرية العامة للخزينة

وهكذا ظلت حصة الإيرادات الضريبية تحتل موقعا مرموقا في ميزانية الدولة حيث ارتفعت من 52% عام 2007 إلى 57% عام 2008. وبالرغم من ارتفاع الإيرادات الضريبية، فإن الضغط الضريبي كان متناقصا أي من 15,9% عام 2007 إلى 13% عام 2008.

6.1.2 الإيرادات غير الضريبية

من ناحيتها سجلت الإيرادات غير الضريبية (بعد استبعاد الإيرادات النفطية) زيادة بنسبة 8% حيث انتقلت من 62,2 مليار أوقية عام 2007 إلى 67,1 مليار أوقية عام 2008. وتتعاقل هذه الزيادة مع فائض مقسوم الأرباح الموزعة من طرف شركة اسنيم والتي بلغت ارتفاعا قدره 78% أي ما يعادل 16,2 مليار أوقية مقابل 9,1 مليار عام 2007، نتيجة تحسّن أرباح الشركة وبفضل زيادة أسعار الحديد عام 2008.

أما الإيرادات النفطية، فقد سجلت انخفاضا من 19,9 مليار أوقية عام 2007 إلى 17,4 مليار عام 2008 وهو ما يمثل تراجعا قدره 12,6% ويعزى ذلك إلى انخفاض الإنتاج.



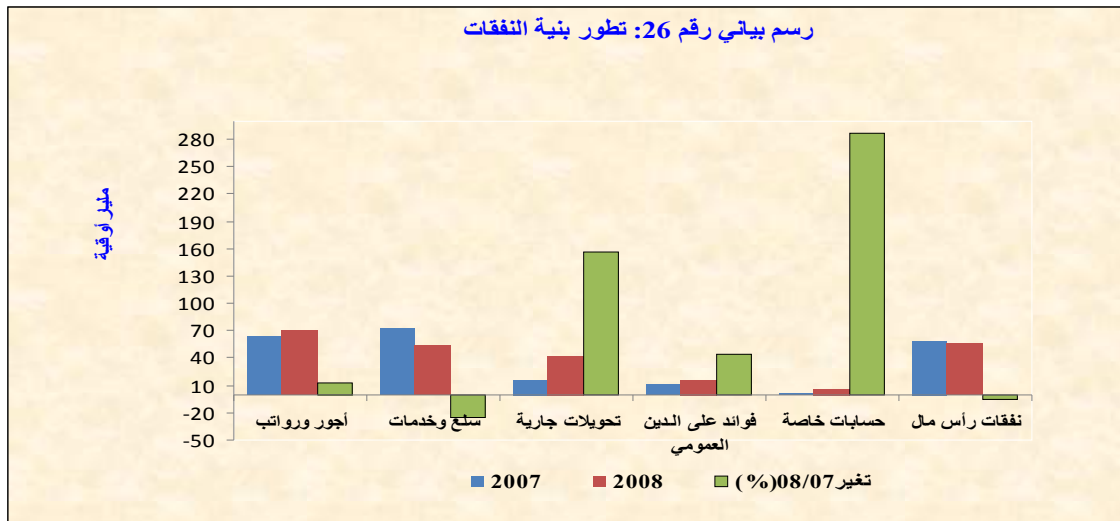
المصدر: وزارة المالية/المديرية العامة للخزينة

6.1.3 الهبات

بعد أن بلغت 3,2 مليار أوقية عام 2008، سجلت الهبات تراجعاً بنسبة 80% من سنة لأخرى وذلك بالارتباط مع وقف العمل ببرامج المساعدات التي يقدمها بعض المانحين.

6.2 نفقات الميزانية

بلغت نفقات الميزانية 261,8 مليار أوقية بدل 217,9 مليار عام 2007 أي بزيادة 20,1%. وتعزى هذه الزيادة لارتفاع النفقات الجارية والاحتياطات المشتركة. أما نفقات التجهيز والقروض الصافية فقد سجلت تراجعاً بنسبة 5%.



المصدر: وزارة المالية/المديرية العامة للخزينة

6.2.1 النفقات الجارية

تزايدت النفقات الجارية بنسبة 20,1% عام 2008 فبلغت 191 مليار أوقية. وتشمل هذه الزيادة توسعا قدره 27,6 مليار أوقية أي 181,3% من التحويلات الجارية التي بلغت 42,8 مليار أوقية بالارتباط مع برنامج التدخل الخاص وغيره من الإجراءات الهادفة إلى تثبيت أسعار المواد الأساسية. أما نفقات العمال البالغة 71,1 مليار أوقية، فقد زادت بـ 10,1% نتيجة زيادة أجور موظفي ووكلاء الدولة. وبلغ الإنفاق على فوائد الدين العمومي 16,5 مليار أوقية أي بزيادة 2,9 مليار أوقية وتتمثل 1,3 مليار أوقية منها في زيادة أعباء الديون الخارجية فيما يعزى الجزء المتبقي والبالغ 1,6 مليار أوقية إلى أعباء الدين الداخلي. أما نفقات السلع والخدمات فقد بلغت 53,9 مليار أوقية حيث سجلت انخفاضا بنسبة 15,5% بسبب الارتباط مع سياسة ترشيد الإنفاق التي اعتمدها السلطات العمومية.

6.2.2 النفقات الاستثمارية والقروض الصافية

بلغت النفقات الاستثمارية والقروض الصافية 55,6 مليار أوقية أي أنها تراجعت بـ 5% مقارنة مع عام 2007. ويعزى هذا التطور إلى هبوط بنسبة 58% في نفقات الاستثمار الممولة بموارد خارجية وقد بلغت هذه الأخيرة 12 مليار عام 2008 مقابل 28,6 مليار في العام السابق. ويعكس هذا التطور، بوجه خاص، إلغاء عمليات السحب التي أقرها بعض المانحين.

أما نفقات التجهيز الممولة بموارد داخلية فقد شهدت زيادة بنسبة 45,9% وبلغت 43,6 مليار أوقية.

كما أن نفقات أخرى تم تمويلها بواسطة الاحتياطي المشترك وبمبلغ 15 مليار أوقية.

6.3 رصيد الميزانية

يستخلص أن تنفيذ الميزانية قد تميز بعجز عام يقدر بـ 59,5 مليار أي بزيادة 45,9 مليار عن العجز الذي سجل مع انتهاء العام السابق.

6.4 تمويل العجز

لأجل مواجهة الاحتياجات في مجال التمويل، بادرت الخزينة العامة إلى زيادة اللجوء إلى التمويلات الداخلية وخصوصا عن طريق أدونات الخزينة. وهكذا، فإن صافي مركز الحكومة تجاه النظام المصرفي قد هبط بحوالي 19 مليار أوقية في حين هبط مركزها تجاه النظام غير المصرفي بما يعادل 14,8 مليار. وبالمقابل، انخفضت المتأخرات الداخلية بحدود 1,2 مليار أوقية.

وفيما يتعلق بصافي التمويل الخارجي، فقد تميز بإيرادات رأسمالية صافية قدرت بـ 11,6 مليار أوقية مقابل 15,1 مليار عام 2007 أي بانخفاض بنسبة 23,2% يعود أساسا إلى تقلص المساعدات الأجنبية. وهكذا، فإن صافي الاقتراض الخارجي قد بلغ 2,1 مليار أوقية

مقابل 9,2 مليار أوقية في العام السابق نتيجة انخفاض السحوبات على المشاريع. أما الصندوق الوطني لعائدات النفط فقد كان صافي مساهمته في التمويل الخارجي بحدود 3,1 مليار أوقية وهو ما يعبر عن اقتطاع صاف من حسابه بعد أن سجل تراكم 2,2 مليار أوقية في العام السابق.

VII. النقد

7.1 السياسة النقدية

واصل البنك المركزي سعيه عبر سياسته النقدية إلى السيطرة على التضخم وفقا لنظامه الأساسي الجديد الذي اعتمد عام 2007. ويسند إليه هذا النظام استقرار الأسعار في المقام الأول، كما أن النص الذي أعطى للبنك المزيد من الاستقلالية في مجال السياسة النقدية قد أسس أيضا مجلسا للسيادة النقدية يرأسه محافظ البنك ويعهد إليه تحديد السياسة النقدية.

إطار رقم 2: النظام الأساسي الجديد للبنك المركزي

عرف الإطار المؤسسي للسياسة النقدية في يناير 2007 إصلاحا عميقا مع إصدار وإعمال أمر قانوني جديد يتضمن النظام المؤسسي للبنك المركزي الموريتاني. ويكرس هذا النص استقلالية البنك مع توضيح مأمورية المحافظ وتحديد أهدافه وإنشاء مجلس للسياسة النقدية وتحديد العلاقة بين البنك المركزي ووزارة المالية.

ويخول النظام الأساسي الجديد للبنك المركزي تثبيت الأسعار كمأمورية رئيسية حيث أعطاه المزيد من الاستقلالية في مجال السياسة النقدية. وهكذا فقد سن مجلسا للسياسة النقدية يعهد إليه بتحديد السياسة النقدية للبنك. ويرأس هذا المجلس محافظ البنك المركزي ويضم المحافظ المساعد وخمسة أعضاء آخرين، يعينون بمرسوم رئاسي. ويجتمع المجلس بدعوة من المحافظ مرة كل شهر على الأقل. وفي أعقاب اجتماعاته تصدر محاضر تتناول أبرز قرارات المجلس.

ودون المساس بهذه المأمورية الرئيسية، يجب على البنك المركزي أيضا السهر على استقرار النظام المالي والإسهام في تنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للحكومة.

إن النص الجديد وهو يكرس استقلالية البنك المركزي، قد اعتمد كذلك مبدأ عدم قابلية عزل المحافظ الذي يعين شأنه شأن المحافظ المساعد بمرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة أو أكثر، ولا يجوز عزله إلا في ظروف دقيقة وحسب مسطرة محددة. وفي مقابل هذه الاستقلالية، يجب على المحافظ أن يقدم تقريره السنوي إلى رئيس الجمهورية وإلى رئيسي غرف البرلمان.

أما فيما يخص علاقات البنك مع الدولة، فإن النظام الأساسي الجديد قد قلص الدعم المالي إلى الدولة بحيث تقتصر على سحب على المكشوف لا يتعدى 5% من الإيرادات العادية للخزينة خلال السنة المالية السابقة، مع إخضاع استعماله لشروط مقيدة.

ومن جهة أخرى، وبعد تخفيض نسبة الفائدة المركزية في أكتوبر 2007، استمر البنك المركزي عام 2008 في متابعة تطور الأسعار عن كثب، لمواجهة أي ضغوط تضخمية محتملة مع القيام بتحليل مفصل لتطور تفاعل البنوك مع خفض نسبة الفائدة المركزية وذلك بقصد التعرف أكثر فأكثر، على قنوات نقل القرارات ذات العلاقة بالسياسة النقدية. وقام

كذلك بتكثيف متابعة وتحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية عبر تشخيص منتظم لتطور المؤشرات الاقتصادية القطاعية لمزيد من التعرف على الأخطار التي تواجه النشاط الاقتصادي والأسعار. وفي هذا الإطار، تقوم مصالح البنك المركزي بصفة دورية بإعداد نشرة تحلل الظرفية الاقتصادية والمالية وإصدار مذكرات أخرى تعالج مواضيع متخصصة وتحال إلى مجلس السياسة النقدية لتكون أساسا للمناقشة ولاتخاذ القرارات المناسبة.

إطار 3: مجلس السياسة النقدية

تم خلال عام 2007 تزويد البنك المركزي الموريتاني ولأول مرة بمجلس للسياسة النقدية. وقد استحدثت هذه الهيئة المختصة بموجب الأمر القانوني رقم 004/07 بتاريخ 12 يناير 2007 المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي. ويجري اختيار أعضائه حسب كفاءاتهم وتجربتهم المهنية الأكيدة في المجالين النقدي أو الاقتصادي. ويتداول مجلس السياسة النقدية ويتخذ قراراته في جو تطبعه الاستقلالية التامة وفقا لقواعد السرية. ولا يمكن التأثير عليه بأية تعليمات ترد من أي شخص أو كيان آخر.

وقد عقد مجلس السياسة النقدية أول دورة له في مارس 2007. وواصل منذ ذلك التاريخ نشاطه وفقا للجدول الزمني الذي حدده النظام الأساسي للبنك المركزي واتخذ خلال مداولاته المختلفة لعام 2008 عددا من القرارات الهامة على المستويات التنظيمية والنقدية والمصرفية ويتعلق الأمر بـ:

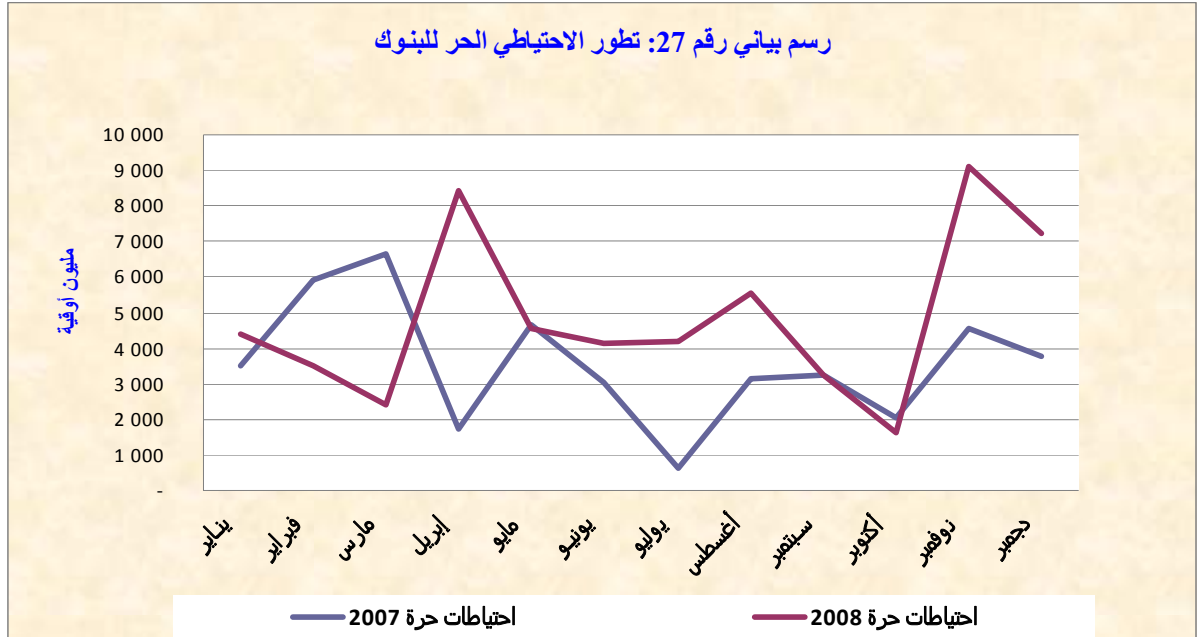
- ◀ العمل بمعايير جديدة لاعتماد البنوك؛
- ◀ اعتماد أمر يتعلق بشروط استئانة البنوك؛
- ◀ اعتماد أربعة بنوك أجنبية؛
- ◀ استحداث صندوق لضمان الودائع لدى البنوك؛
- ◀ اعتماد أمر يتعلق باقتسام المخاطر؛
- ◀ تخفيض نسبة الإيداع لأجل استيراد مواد غذائية من 40% إلى 10%؛
- ◀ المصادقة على نص يتعلق بنظام العقوبات المطبقة على المؤسسات المصرفية؛
- ◀ اعتماد نص يتعلق بإخضاع كشف الهوية المصرفية والشيك والكمبيالة للضوابط؛
- ◀ بحث نتائج عمليات تدقيق البنوك برسم 2007 وصياغة توصيات بهذا الخصوص.

وخلال عام 2008، قام البنك المركزي باستهداف التضخم كتوجه استراتيجي مستقبلي. وفي هذا الإطار، أقر التعرف على مجموع المراحل والمتطلبات التي يتعين توفيرها لتزويد البنك ببنية أساسية تمكن من تحديد واستهداف التضخم بشكل فعال. وعلى وجه الخصوص سيتم اعتماد منهجية لمتابعة مسار تكوين الأسعار ونموذج لتوقعات التضخم.

وعلى الصعيد العملي، واصلت لجنة تنسيق السياسات النقدية والميزانية التي تضم عددا من المسؤولين في البنك المركزي ووزارة المالية إعداد توقعات أسبوعية وشهرية حول السيولة المصرفية بالاعتماد على تطور العوامل المستقلة الخاصة بالسيولة. وتجتمع اللجنة كل أسبوع للبت في حجم وطرق التدخل في السوق النقدي.

كما أن سير السياسة النقدية تطلب تدخلات في السوق النقدي لسحب السيولة الفائضة وخاصة عن طريق إصدار مناقصات أسبوعية لبيع أدوات الخزينة. وساعدت تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف كذلك في امتصاص جزء من هذه السيولة. أما معامل الاحتياطي الإلزامي فقد استقر عند 7%.

وفيما يتعلق بتطور السيولة، فقد تميز على مدار العام بفوائض بنيوية تم امتصاصها عن طريق إصدار مناقصات أسبوعية لأدوات الخزينة.



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/ إدارة الأسواق

7.2 المجاميع النقدية

في نهاية عام 2008، تزايدت الكتلة النقدية M2 بنسبة 13,9% بدل 18,9% في العام السابق. وكانت زيادة كتلة M2 دون الهدف المرسوم في بداية العام وهو 18,4% وأقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الذي استقر عند 16,2%. ويعزى هذا التطور إلى اتساع الائتمان الداخلي أي أن صافي العائدات الخارجية والبنود الصافية الأخرى انخفضت.

7.2.1 الكتلة النقدية (M2)

لقد سجلت الكتلة النقدية M2 البالغة 241 مليار أوقية عام 2008 ارتفاعا بلغ 29,4 مليار أوقية. وتخفي هذه الزيادة تباينا في مكونات الكتلة النقدية حيث زادت النقود M1 بنسبة 18,9% وتراجعت أشباه النقود بنسبة 7,2%.

جدول رقم 13: الكتلة النقدية ومكوناتها (مليار أوقية)

التغير 08/07 %	2008	التغير 07/06 %	2007	2006	
2,00%	70,3	3,80%	68,9	66,4	النقود الورقية
30,30%	133,1	24,10%	102,1	82,3	ودائع تحت الطلب
18,90%	203,4	15,00%	171,1	148,7	نقود M1
-7,20%	37,6	38,80%	40,5	29,2	ودائع لأجل وادخارات
13,90%	241	18,90%	211,6	177,9	كتلة نقدية M2

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

إن الكتلة M1 المؤلفة من النقود الورقية والودائع تحت الطلب تزايدت بفعل تسارع وتيرة الودائع لأجل وتباطؤ دوران النقود الورقية والمعدنية. وشهدت وتيرة دوران هذه الأنواع من النقود انخفاضا مطردا بعد أن كانت نسبتها 35,2% عام 2006 وتراجعت لتصبح بحدود 3,8% عام 2007 و 2% عام 2008. وقد انخفضت حصة النقود الورقية مقارنة بالكتلة النقدية من 32,6% عام 2007 إلى 29,2% عام 2008. وقد يكون هذا التطور ناتجا عن تغير في سلوك المستهلك ونزوع أقل إلى استخدام النقود الورقية. كما يلاحظ أن مستوى دوران النقود قد تأرجح بين 65 مليار أوقية كحد أدنى وبين 69 مليار كحد أعلى خلال العام باستثناء شهري سبتمبر وديسمبر حيث تجاوز 70 مليار أوقية تحت تأثير نفقات الأسر التي تزيد عادة بمناسبة الأعياد الدينية (الأضحى والفطر).

وبالنسبة للودائع تحت الطلب، فقد تزايدت بوتيرة متسارعة أي بنسبة 30,3% مقابل 24,1% في العام السابق وهو ما يعزى أساسا إلى زيادة ودائع شركات القطاع الخاص. وقد بلغت هذه الودائع 133,1 مليار أوقية.

وبخصوص شبه النقود المؤلفة من ودائع لأجل والادخار، فإن تراجعها بنسبة 7,2% بعد زيادتها بنسبة 38,8% في 2007، يعكس انخفاض ودائع كل من المؤسسات العمومية والمقرضين المقيمين.

7.2.2 الأرصدة المقابلة للكتلة النقدية

تميز مقابل الكتلة النقدية لعام 2008 بزيادة قوية لدعم الاقتصاد وزيادة ملحوظة في صافي الديون المستحقة على الدولة. وبالمقابل، سجل صافي العائدات الخارجية والبنود الأخرى انخفاضا.

جدول رقم 14: الأرصدة المقابلة للكتلة النقدية (مليار أوقية)

تغير 07/08 %	2008	تغير %	2007	2006	
-146,20%	-5,5	1219,70%	12	0,9	صافي الموجودات الخارجية
16,30%	141,7	8,60%	121,9	112,2	ديون صافية على الدولة
30,00%	238,2	19,00%	183,2	153,9	دعم للاقتصاد
26,50%	-133,4	18,40%	-105	-89,1	بنود أخرى صافية
13,90%	241	18,90%	211,6	177,9	كتلة نقدية

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

7.2.2.1 صافي الموجودات الخارجية

بعد أن كان رصيده سالبا أي -5,5 مليار أوقية في نهاية عام 2008، شهد صافي الموجودات الخارجية انخفاضا هاما بلغ 17,5 مليار أوقية (146,2%) مقابل زيادة بمبلغ 11,1 مليار عام 2007. ونتج هذا التراجع عن انخفاض صافي الموجودات الخارجية للبنوك التجارية بمبلغ 19,2 مليار أوقية وهو ما أبطل تأثير التحسن البالغ 1,6 مليار في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بسبب تضافر ارتفاع الالتزامات الخارجية للبنوك بمبلغ 12 مليار وانخفاض موجوداتها الخارجية بحوالي 7,2 مليار أوقية.

ويعزى التراجع الذي لوحظ لصافي الموجودات الخارجية إلى غلاء واردات السلع والخدمات بالارتباط مع ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية في الأشهر الأولى من عام 2008.

أما ثبات صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي فيعود أساسا إلى ارتفاع توطين شركة سنيم لعائدات بمبلغ 104,8 مليون دولار، مقارنة مع عام 2007 وذلك يعود إلى استقرار أسعار الحديد وبدرجة أقل، إلى السحوبات على الصندوق الوطني للعائدات النفطية التي ارتفعت بما يعادل 21 مليون دولار.

جدول 15: الموجودات والالتزامات الخارجية

التغير %	2008	التغير %	2007	2006	
-2,8%	51,0	0,4%	52,4	52,2	موجودات خارجية للبنك المركزي
-7,6%	- 37,0	-15,6%	- 40,0	-47,4	التزامات خارجية للبنك المركزي
12,9%	14,0	158,3%	12,4	4,8	صافي الموجودات الخارجية للبنك المركزي
-27,9%	18,4	-15,0%	25,6	30,1	موجودات خارجية للبنوك
46,1%	- 38,0	-23,5%	- 26,0	-34	التزامات خارجية للبنوك
4787,5%	- 19,6	-89,7%	- 0,4	-3,89	موجودات خارجية صافية للبنوك
-146,2%	- 5,5	1233,3%	12,0	0,9	صافي الموجودات الخارجية

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

7.2.2.2 الائتمان المحلي

إن الائتمان المحلي البالغ 380 مليار دولار قد سجل ارتفاعا بنسبة 24,6% مقارنة مع 14,6% في العام السابق. وقد نتج هذا التطور عن زيادة الدعم لصالح الاقتصاد وعن صافي الديون على الدولة.

7.2.2.3 صافي الديون على الدولة

إن صافي الديون على الدولة والبالغ 141,7 مليار أوقية قد ارتفع إلى 19,9 مليار أوقية أي 16,3% مقابل 9,7 مليار أي 8,3% في العام السابق. ويعكس هذا التطور زيادة المستوى الحالي لأذونات الخزينة في حافظة البنوك حيث ارتفع من 41,3 إلى 52,8 مليار أوقية وهو ما مثل زيادة قدرها 11,5% إضافة إلى عجز حساب الدولة بـ 7,9 مليار أوقية تجاه البنك

المركزي. وهكذا، فإن الدولة لجأت باستمرار إلى التمويل المصرفي عبر مناقصات بيع أدونات الخزينة وإلى سحب هذه الودائع لدى البنك المركزي لمواجهة عجز ميزانية الدولة. وقد مثلت الموارد المتأتية من النظام المصرفي 31,9% من تمويل العجز المذكور.

7.2.2.4 دعم الاقتصاد

بلغ الدعم لصالح الاقتصاد 238,2 مليار أوقية أي بزيادة 30% مقابل 19% في العام السابق. ونتج هذا التسارع عن زيادة القروض المقدمة إلى الاقتصاد من طرف البنوك التجارية وعن زيادة القروض المقدمة للقطاع الخاص والمؤسسات العمومية غير المالية من طرف البنك المركزي. ويتبين من تحليل بنية دعم الاقتصاد وجود انخفاض قدره 4,9 نقطة مئوية بالقياس إلى الدعم المقدم من قبل البنوك التجارية حيث إن حصتها من المبلغ الإجمالي قد انتقلت من سنة لأخرى من 98,7% إلى 93,8%. ويعود سبب زيادة القروض المقدمة إلى القطاع الخاص وإلى الشركات غير المالية العمومية من طرف البنك المركزي والذي انتقل من 1,3% إلى 6,2%، إلى القرض المقدم لشركة سونيمكس خلال العام حيث إن المستوى الحالي للديون عليها في نهاية 2008 بلغ 11,8 مليار أوقية.

VIII. سوق رأس المال

يدخل إصلاح سوق رأس المال الذي بدأ عام 2007 في إطار ديناميكية اللجوء إلى آلية السوق لغرض التخصيص الأمثل للموارد. وعلى هذا الأساس، تم العمل بإجراءات تنظيمية جديدة تنص على استحداث سوق ثانوي وسوق لسندات الديون القابلة للتفاوض إضافة إلى أدونات الخزينة. كما أن هذا السوق مفتوح أمام الوكلاء غير الماليين الذين يمكنهم التدخل عن طريق شراء أو بيع سندات دين قابلة للتفاوض. وقد اتخذت هذه التدابير الجديدة لضبط آلية تدخل البنك المركزي في السوق المصرفي البيئي لضمان وظيفته التنظيمية النقدية.

وفي الوقت الراهن، يتألف هذا السوق من شقين عاملين هما سوق أدونات الخزينة والسوق المصرفي البيئي.

ولأجل ضبط الإصدارات وعدد المشاركين المتزايد وحجم العمليات فإن سوق أدونات الخزينة بدأ يدخل بشكل نهائي في التقاليد المالية لبلادنا. وكان انتظام الإصدارات إضافة إلى المردودية الآمنة للأصول المعروضة من أسباب التطور الإيجابي لسوق رأس المال هذا. كما سمح هذا الانتظام أيضا بإضفاء المزيد من المصداقية والجاذبية على سوق أدونات الخزينة.

وعكسا لما عليه الحال في سوق أدونات الخزينة، فإن سير السوق المصرفي البيئي لم يبدأ إلا في شهر سبتمبر 2007 بكمية محدودة من العمليات. وظل هذا السوق يتطور في نهاية 2007 وطوال عام 2008 مما رسخ الثقة بين البنوك عبر تبادل السيولة على شكل مبادلة

السيولة بسندات خزينة مضمونة. وقد تقلص اللجوء إلى البنك المركزي بشكل ملحوظ حيث لم يعد يتعدى تدخلات محدودة ولأجل قصيرة جدا.

ورغم ما أحرز من تقدم على الصعيد التنظيمي، فإن إصلاح سوق رأس المال الذي اعتمد عام 2007، لم يسمح بعد بتحقيق الآثار المطلوبة التي من شأنها إرساء قواعد متينة لتطور هذا السوق.

8.1 سوق أدونات الخزينة

تقوم الخزينة بشكل منتظم وعبر المناقصات بإصدار سندات قصيرة الأمد في السوق النقدي.

وهكذا ومن عدة سنوات، تم إصدار نوعين من السندات بوتيرة أسبوعية: سندات لمدة 4 أسابيع وأخرى لمدة 13 أسبوعا.

وعلى مدى عام 2008، بلغ إجمالي قيمة إصدارات أدونات الخزينة 398,3 مليار أوقية مقابل 246,4 مليار عام 2007 أي بزيادة 61,7%.

ويبرز الجدول التالي حالة إصدارات أدونات الخزينة برسم 2008.

جدول رقم 16: إصدار أدونات الخزينة لعام 2008 (مليون أوقية)

	سندات خزينة 13 أسبوعا		سندات خزينة 4 أسابيع		
	مجموع الإصدارات	فوائد مقبوضة	مبالغ إصدارات	فوائد مقبوضة	
يناير	25 123,0	400,0	15 623,0	77,0	9 500,0
فبراير	31 200,0	623,0	24 100,0	58,0	7 100,0
مارس	18 050,0	352,0	13 650,0	36,0	4 400,0
إبريل	17 950,0	274,0	10 750,0	56,0	7 200,0
مايو	42 123,0	458,0	17 323,0	196,0	24 800,0
يونيو	38 550,0	362,0	14 000,0	196,0	24 550,0
يوليو	29 750,0	474,0	17 800,0	99,0	11 950,0
أغسطس	38 090,0	667,0	24 480,0	113,0	13 610,0
سبتمبر	33 480,0	456,0	17 000,0	141,0	16 480,0
أكتوبر	28 200,0	283,0	10 800,0	148,0	17 400,0
نوفمبر	39 265,0	346,0	12 700,0	229,0	26 565,0
دجمبر	56 555,0	654,0	24 200,0	279,0	32 355,0
مجموع	398 336,0	5 350,0	202 426,0	1 628,0	195 910,0

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق

وكان لقيام بنوك جديدة وللمشاركة المتزايدة لوكلاء القطاع غير المصرفي في المناقصات وخاصة الشركات العاملة في مجال النفط، دور بارز في انتعاش هذا النشاط عام 2008.

وهكذا، فإن وكلاء النظام غير المصرفي قد اكتتبوا بنسبة 24,6% في السندات العمومية الصادرة عام 2008. بينما كان مستوى مشاركة هؤلاء لعام 2007 يعادل 22%.

يعود تاريخ أعلى مستوى للإصدارات إلى شهر دجمبر بمبلغ 56,6 مليار أوقية نظرا لفائض السيولة لدى البنوك في تلك الفترة، بينما كان شهر إبريل هو الذي سجل أدنى مستوى للسندات التي طرحت في السوق أي 17,9 مليار أوقية. وبلغ المتوسط الشهري 33,2 مليار أوقية.

وقد مثلت حصة سندات 13 أسبوعا 51% من حجم المبيعات مما يشير إلى تفضيل المكتتبين لهذه المدة. وفي عام 2007، كانت حصة سندات 12 أسبوعا تمثل 65%.

وفي الواقع، فإن اختيار مدة السندات المقترحة يشير إلى أن 62% من السندات المباعة لوكلاء القطاع غير المصرفي كانت مدتها 13 أسبوعا مقابل 38% لسندات 4 أسابيع. أما بالنسبة للبنوك، فإن الحصة كانت على التوالي 38% و 62%.

وقد سجل مستوى أذونات الخزينة تطورا يشابه ما حدث على مستوى الإصدارات أي بزيادة 48% خلال الفترة المدروسة.

جدول 17: مخزون أذونات الخزينة (مليار أوقية)

القطاع	2007		2008		تغير (%)
	المخزون	الوزن	المخزون	الوزن	
البنوك	41,4	75,7%	52,8	65,4%	27,8
غير البنوك	13,3	24,3%	28	34,6%	111,4
مجموع	54,6	100,0%	80,9	100,0%	48,1

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق

وقد بلغ مستوى هذه السندات 80,9 مليار أوقية بتاريخ 2008/12/31، بينما كانت تمثل 54,6 مليار أوقية في نفس الفترة من العام السابق. وبلغ متوسط مستوى أذونات الخزينة 64,4 مليار عام 2008.

وكان نصيب القطاع غير المصرفي من مستوى هذه السندات لغاية 31 دجمبر 2008 هو 34,6% مقابل 24,3% في 31 دجمبر 2007.

8.2 السوق المصرفي البيئي

لا يزال مستوى السوق المصرفي البيئي دون التطلعات رغم التقدم الذي أحرزه عام 2008 غير أن مستوى نشاط هذا الفرع سواء تعلق الأمر بعدد العمليات أو بحجم التعاملات شهد تطورا ملحوظا بالمقارنة مع السنوات السابقة. أما تدخلات البنك المركزي فقد تراجعت بشكل ملحوظ.

وهكذا، فإن إجمالي مبادلات السيولة التي أجرتها البنوك التجارية فيما بينها خلال عام 2008 بلغ 201,3 مليار أوقية بالنسبة لسوق مبادلة السيولة بالأذونات pension livrée. وفي عام 2007، لم يكن حجم المبادلات يتجاوز 20,4 مليار أوقية منها 12,7 لعمليات مبادلة السيولة بالسندات و 7,72 مليار لعمليات مصرفية على المكشوف.

وقد جرت عمليات الاقتراض/الإقراض بين البنوك لفترات تتراوح في العادة بين يوم واحد وعشرة (10) أيام. وتراوحت نسبة الفائدة بين 10,1% و 12%. وكانت النسبة المرجحة بحدود 10,7%.

وفيما يتعلق بالعمليات مع البنك المركزي، فقد قامت البنوك بإعادة التمويل الذاتي عن طريق اللجوء إلى مبادلة السيولة بالسندات من يوم واحد إلى ثلاثة (3) أيام. وتناولت عمليات إعادة التمويل مبالغ بقيمة 3,65 مليار أوقية عام 2008. أي أنها تراجعت بمبلغ 39,17 مليار مقارنة مع عام 2007.

ويلاحظ أن الانخفاض الملحوظ في إعادة التمويل من قبل البنك المركزي ينسجم مع التطور الإيجابي المتمثل في مبادلة السيولة بين البنوك.

ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير للقواعد الجديدة لسير السوق التي اعتمدها البنك المركزي عام 2007. وفي عام 2008، أدت هذه القواعد إلى دفع التبادلات المصرفية البيئية إلى الأمام وهو ما رسخ الثقة بين البنوك التي أصبحت تتبادل السيولة مما خفض لجوءها إلى البنك المركزي لإعادة تمويلها.

كما أن الدور الذي لعبه البنك المركزي من أجل تقارب البنوك التي تحتاج إلى السيولة والبنوك ذات الفائض ساهم في تشجيع المبادلات المصرفية البيئية.

8.3 نسب الفائدة

تميز عام 2008 بهبوط خفيف لنسب الفائدة. ويعود التطور الإيجابي لنسب الفائدة إلى تخفيض نسبة الفائدة المركزية التي يعتمدها البنك المركزي من 14 إلى 12% في أكتوبر 2007 من جهة وإلى اتساع السوق إلى منافسين غير مصرفيين من جهة أخرى. ويبين الجدول التالي هذا التطور.

جدول 18: تطور نسب الفائدة

الشهر	نسبة الفائدة في شبك السيولة/سندات		متوسط نسبة الفائدة المرجحة للسندات		نسبة فائدة السوق المصرفي البيئي	
	2008	2007	2008	2007	2008	2007
يناير	12,0%	14,0%	10,4%	12,5%	11,4%	
فبراير	12,0%	14,0%	10,5%	12,0%	11,7%	
مارس	12,0%	14,0%	10,5%	11,5%	10,8%	
إبريل	12,0%	14,0%	10,3%	10,8%	10,8%	
مايو	12,0%	14,0%	10,5%	11,0%	10,8%	12,4%
يونيو	12,0%	14,0%	10,4%	11,7%	10,8%	13,7%
يوليو	12,0%	14,0%	10,8%	12,0%	10,6%	12,7%
أغسطس	12,0%	14,0%	11,0%	11,6%	10,6%	13,0%
سبتمبر	12,0%	14,0%	11,0%	11,7%	10,6%	13,4%
أكتوبر	12,0%	12,0%	10,9%	11,0%	10,7%	12,6%
نوفمبر	12,0%	12,0%	11,2%	10,4%	10,6%	11,9%
دجمير	12,0%	12,0%	11,1%	10,4%	10,2%	11,8%
معدل	12,0%	13,5%	10,8%	11,3%	10,7%	12,9%

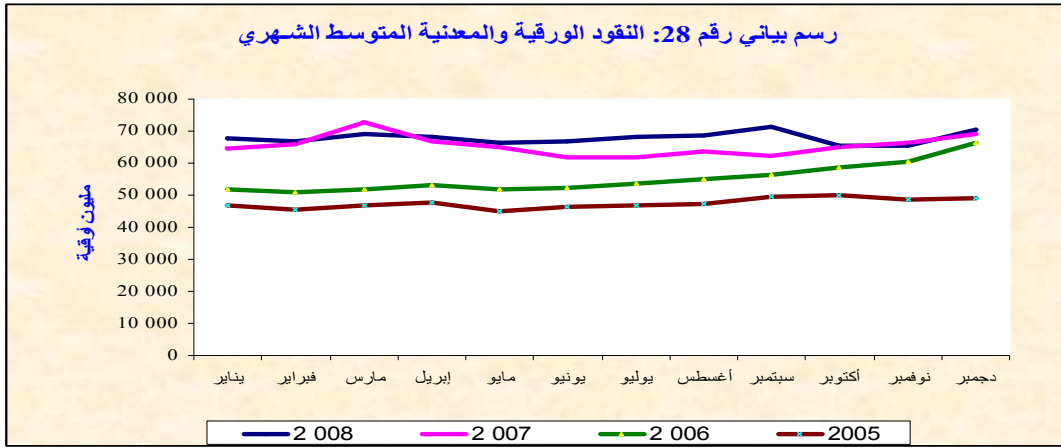
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق

8.4 وسائل الدفع

يتميز نظام الدفع في موريتانيا بسيطرة استخدام النقود الورقية والمعدنية وخاصة بسبب ضعف انتشار الصيرفة. وتلعب أدوات الدفع التقليدية (الشيكات، الحوالات، الكمبيالات) دورا ضعيفا نسبيا كما أن استخدام الأدوات الإلكترونية لا يزال يخطو خطواته الأولى.

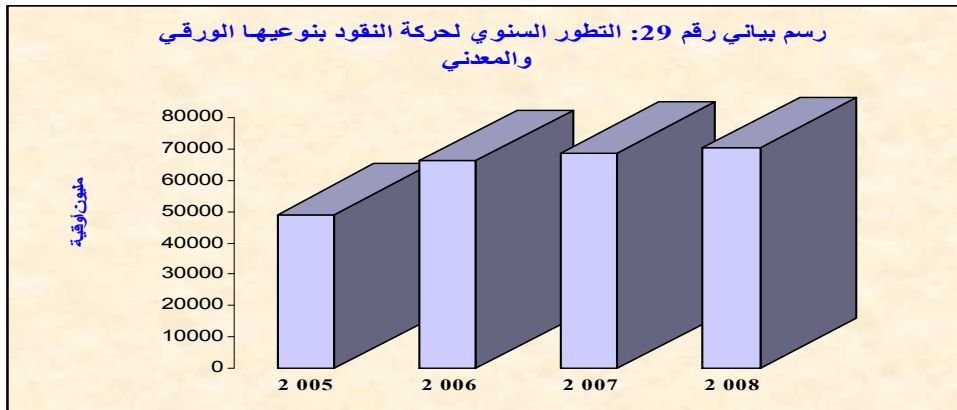
8.4.1 النقود الورقية والمعدنية

إن حركة هذا النوع من النقود البالغة 67,9 مليار أوقية كمتوسط شهري على مدى 2008 قد تراجعت بنسبة 3,9% مقابل زيادتها بنسبة 18,4% ما بين 2006 و 2007. ويعزى هذا التطور إلى تحسن انتشار الصيرفة والأهمية المتزايدة لسوق الصرف الرسمي. وهكذا، فإن تطور النقود الورقية والمعدنية يتحدد جزئيا بواسطة حجم التعاملات بالعملة الأجنبية في السوق الموازي.



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/ الإدارة العامة للدراسات

مع نهاية عام 2008، كان مبلغ النقود المتداولة بنوعيهما الورقي والمعدني يعادل 70,33 مليار أوقية، مقابل 68,92 مليار عام 2007 أي بزيادة 2%. ويبرز هذا التطور اتجاه وتيرة تداول النقود بشكلها الورقي والمعدني نحو الهبوط، كما لوحظ ذلك منذ عام 2007 (3,8% مقابل 35,3% عام 2006).



المصدر: البنك المركزي الموريتاني / الإدارة العامة للدراسات

8.4.2 أدوات الدفع الائتمانية

اتخذ البنك المركزي خلال عام 2008 عددا من الإجراءات الرامية إلى تحسين أداء نظام الدفع. وبوجه خاص، بدأ العمل ببرمجيات لأتمتة تسيير غرفة المقاصة. وتسمح هذه البرمجيات التي طورتها إدارة المعلوماتية في البنك المركزي بما يلي:

- أتمتة عمل غرفة المقاصة؛
- القيد عن بعد للعمليات التي يتقدم بها مختلف المنتسبين؛
- الاطلاع على الكشوف في وقت قياسي.

وفي الوقت الحالي، تعمل هذه الشبكة المصرفية دون مشاركة الخزينة العامة وشركة موريبوست.

8.4.3 عمليات غرفة المقاصة

بلغ عدد العمليات التي عالجتها المصارف خلال العام المالي 2008 ما مجموعه 84.160 عملية منها 85% من الشيكات، 14% من الحوالات وما يقل عن 1% من الكمبيالات أي بمتوسط 7.013 عملية كل شهر. وبلغت قيمة هذه العمليات 336,8 مليار أوقية.

وقد سجل عدد العمليات المعالجة خلال عام 2008 زيادة بنسبة 48,8% مقارنة مع 2007 ومن حيث مبلغها ارتفعت بنسبة 30,4%. ويمكن إرجاع سبب التطور من حيث العدد والقيمة إلى تحسن أداء وتسيير غرفة المقاصة.

ومثلت عمليات البنك المركزي 16,8% من مجموع العام 2008. وتتألف المبالغ أساسا من القيم التي تقدمت بها الخزينة العامة. أما من حيث الأهمية النسبية للعمليات المقدمة من قبل البنك المركزي، فإنها تمثل 26% من مجموع عمليات النظام المصرفي.

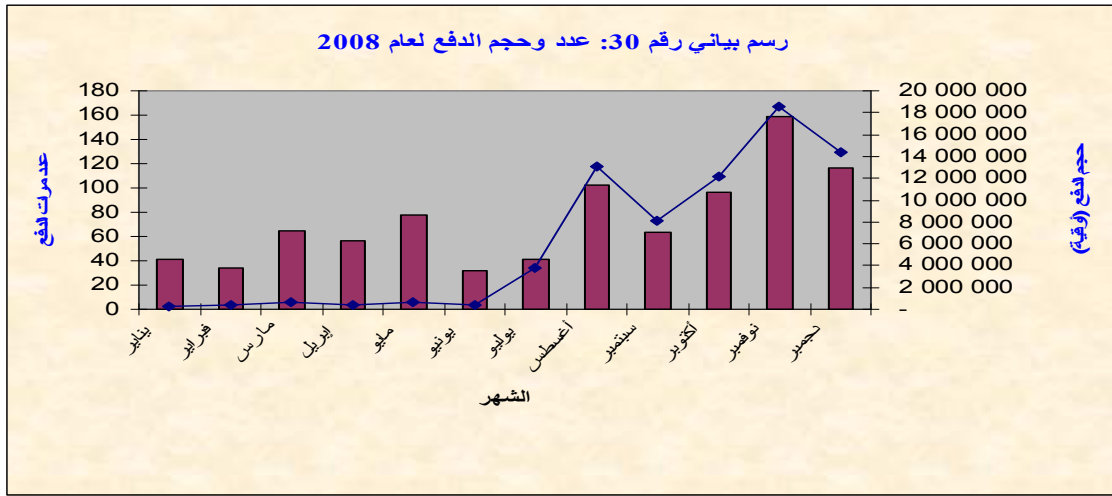
جدول رقم 19: توزيع العمليات حسب طبيعتها

سنوات	شيكات	كمبيالات	حوالات	مجموع	قيم البنك المركزي	نسبة البنك المركزي
2008	71 805	663	11 692	84 160	14 162	16,8%
2007	48 954	354	7 243	56 551	25 978	45,9%

8.4.4 عمليات التنقيد الإلكتروني

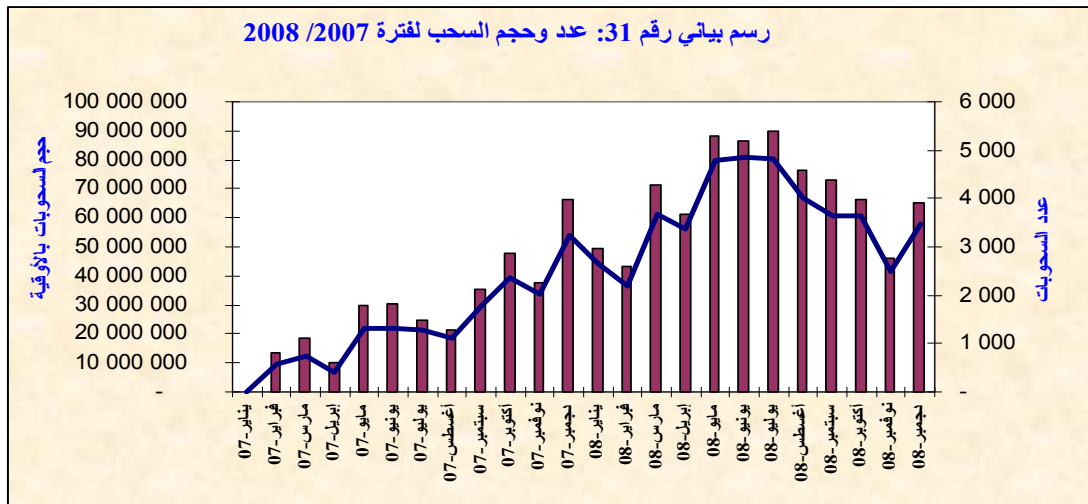
تطور نشاط التنقيد الإلكتروني لنظام جيمتيل بشكل ملحوظ عام 2008 مقارنة مع 2007 عبر:

- انطلاق عمليات السداد بواسطة بطاقات VISA الدولية في موريتانيا. ففي يوليو 2008 تم اعتماد مركز التنقيد التابع لنظام جيمتيل من طرف شركة فيزا إنترنيشنل بوصفها عميلا وحيدا في موريتانيا مما يسمح لحاملي البطاقات الائتمانية بالشراء لدى الأكشاك الإلكترونية المتواجدة في عدد من المحلات التجارية الموريتانية. ويأتي هذا الاعتماد فضلا عن كونه مرجعا لمجموعة البنوك، ليعزز خدمات الشراء التي توفرها مجموعة جيمتيل من خلال تشجيعها ودفعها لحجم التعاملات. وكما يتبين من الرسم البياني أدناه، لشهر يونيو 2008، فإن عمليات الدفع لم تكن بحجم يتجاوز 1 مليون أوقية شهريا. ولكن بفضل التعاون مع فيزا، ارتفع عدد التعاملات إلى أكثر من 18 مليون أوقية في شهر نوفمبر.



المصدر: مجموعة جيمتيل

ومع إصدار 12.000 بطاقة ائتمانية فردية لصالح زبناء البنوك الأعضاء في مجموعة جيمتيل، بلغت عمليات السحب المصرفية البيئية 43.580 عملية بمبلغ إجمالي قدره 816.925.000 أوقية. ويبين الرسم البياني التطور الشهري لهذه التعاملات.



المصدر: مجموعة جيمتيل

- ربط أربعة أعضاء جدد بمركز التنقيذ التابع لمجموعة جيمتيل، أدى إلى رفع عدد البنوك التي تستخدم نظام السحب الإلكتروني إلى 8 بنوك بدل 4 عام 2007.
- إطلاق 4 مشاريع لاعتماد البنوك للسماح لها بالتعامل ببطاقات ائتمانية دولية في شبائيكها الأوتوماتيكية وإصدار بطاقات ائتمانية. ويتوقع وضع اللمسات الأخيرة على هذه المشاريع في 2009.

IX. الإشراف المصرفي

في إطار الجهود المبذولة لتطوير القطاع المالي، شهدت النصوص القانونية والتشريعية عددا من التطورات الهادفة إلى عصرنته وإلى دعم استقراره. وقد تعلقت هذه التطورات على حد السواء بالنظام المصرفي، وبمكونات القطاع المالي.

وفضلا عن النصوص التي اعتمدت عام 2007، تم إعداد واعتماد العديد من النصوص التطبيقية للأمر القانوني المتضمن تنظيم مؤسسات الإقراض عام 2008. وتتعلق هذه النصوص بشروط استئانة البنوك واعتماد مؤسسات الإقراض وصندوق ضمان الودائع والحد الأدنى لرأس مال البنوك ومعامل اقتسام المخاطر. وتراعي هذه النصوص المحيط الدولي كما جرى إعدادها بالتشاور مع أصحاب المهنة المصرفية.

وتقرر، ولأول مرة بعد ليبرالية القرض، تحديد أعلى نسبة فائدة فعلية يمكن تطبيقها من طرف البنوك على زبنائها.

كما أن نسا جديدا حدد شروط ومعايير اعتماد البنوك وطرق فتح رأس المال والمشاركة فيه أو زيادة تلك المشاركة والقواعد المتعلقة بمسيري البنوك. وسمح هذا النص بإدخال ترتيبات تتعلق بإثبات المصدر الشرعي للأموال ونزاهة أصحابها وكفاءة الأشخاص المعنيين بإدارة وتسيير مؤسسات الإقراض.

ومن ناحية أخرى، ألزمت التشريعات البنوك الجديدة بفتح ثلاث وكالات في ثلاث مدن مختلفة داخل البلاد. ومن شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى انتشار الصيرفة.

وسيؤدي العمل بصندوق لضمان الودائع لأول مرة في موريتانيا إلى زيادة حماية أصحاب الودائع وثقة الجمهور في النظام المصرفي، مع تحسين وانتشار خدمات البنوك وتشجيع الادخار.

وفي نفس السياق، تقرر رفع الحد الأدنى من رأس المال المطلوب من البنوك إلى 6 مليارات أوقية. وألزمت البنوك الحالية بزيادة رأس مالها لبلوغ هذا المستوى، قبل انتهاء عام 2010. ويجب على البنوك في أي وقت، إثبات توفر مستوى من الأموال الذاتية الخاصة للتقيد بمختلف نسب التسيير. ومن شأن هذه الإجراءات أن تعزز المركز المالي لمؤسسات الإقراض.

وفي إطار النص الجديد المتعلق بمعامل اقتسام المخاطر، فإن مفهوم المجموعة حل مكان مفهوم المستفيد مع العلم بأن الأشخاص المعنويين أو الماديين ذوي العلاقة القانونية ينظر إليهم بمثابة مستفيد واحد. وتقرر إخضاع هذا المعامل لأقل من 25% بدل 10%. وقد راعت سلطة الرقابة الممارسات السائدة في بلدان المنطقة وضرورة تشجيع تمويل الاقتصاد.

وقد لاحظ الشركاء هذه الإرادة الرامية إلى عصرنة النظام المالي من طرف سلطة الإشراف. وهكذا، أُحيل إلى البنك المركزي العديد من طلبات الاعتماد، وقد سلم أربعة قرارات اعتماد لبنوك أجنبية عام 2008.

9.1 هيكل القطاع المالي

يتألف النظام المالي الموريتاني من 10 بنوك تجارية ومؤسستين (2) ماليتين و 8 شركات تأمين و 80 مؤسسة تمويل صغيرة (منها 51 صندوقاً شعبياً للائحة والقرض) ومصالح مالية للبريد وهيئتين للضمان الاجتماعي. ويظل القطاع المصرفي الأكثر حيوية في هذا القطاع المالي.

9.1.1 البنوك

يضم النظام المصرفي الموريتاني 10 بنوك تجارية بينها بنكان (2) يملك معظم رأسمالهما أجنبياً. وقد ارتفع عدد الفروع المنتمية إلى شبكة البنوك من 67 إلى 72 وكالة لغاية 31 دجبر 2008 وتغطي الشبكة جميع عواصم الولايات. ويوجد أكثر من 44% من الفروع في أكبر مدينتين في البلاد، أي نواكشوط ونواذيبو.

وما تزال نسبة الصيرفة ضعيفة جداً حيث تعادل 4%. ومع ذلك تزايد عدد الحسابات المفتوحة لدى البنوك لغاية 31 دجبر 2008 بنسبة 10% حيث بلغ 157.652 بعد أن كان 143.320 لغاية 31 دجبر 2007.

9.1.2 المؤسسات المالية الأخرى

تتألف المؤسسات المالية من مؤسستين ماليتين (2) ومن هيئات تمويل مشاريع خفيفة معتمدة (شبكة صناديق الادخار والقرض، وشبكة UNCACEM للقروض الزراعية). ويتواجد نصف الشبكة في نواكشوط.

9.2 نشاط الرقابة والإشراف

يسهر البنك المركزي على استقرار النظام المالي حيث يمارس الرقابة عن كثب على البنوك والمؤسسات المالية. وتجري هذه الرقابة على أساس المستندات وفي عين المكان. وفي هذا الإطار، جرت النشاطات التالية عام 2008:

- تنظيم ملتقى تكويني حول تقنيات تقييم الأصول وضمان الديون لصالح عمال الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي؛

- توقيع برامج تعاقدية مع البنوك في أعقاب نتائج التدقيق لعام 2007؛
- تقييم تقارير تدقيق البنوك لعام 2007؛
- تدقيق الكشوف المالية لمورييوست لأعوام 2005 – 2006 و 2007؛
- التفتيش العام لمكاتب الصرف؛
- التفتيش العام لـ UNCACEM؛
- تفتيش تخصصي لدى مؤسستين (2) للتمويل الخفيف؛
- انطلاق تفتيش عام لصناديق الادخار والقرض؛
- تنظيم حملة تحسيس على مستوى التراب الوطني حول الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع التمويلات الخفيفة. وترمي هذه الحملة إلى تحسيس الفاعلين في مجال التمويل الخفيف بالإطار التنظيمي الجديد وتحفيز مؤسسات التمويل الخفيف من أجل التقيد بالقوانين. وفي هذا الإطار، يواصل البنك المركزي جهوده الرامية إلى إخضاع 3 شبكات رئيسية للقوانين (ميكو، سيسيل، نساء بنك).

9.2.1 معاملات المخاطر

9.2.1.1 السيولة

تقيدت البنوك بوجه عام بالحد الأدنى لمعامل السيولة (20%) الذي يجب الإبقاء عليه بين الأصول المتاحة ويمكن تحقيقها على المدى القريب وبين المطلوبات على المدى القصير. وبلغت النسبة 58,5% في نهاية 2008، وهو ما يفوق كثيرا الحد القانوني الأدنى المطلوب.

جدول 20: السيولة

تجميعي	تجميعي	تجميعي	مطلوب	مليون أوقية
دجمبر 08	دجمبر 07	دجمبر 06		سيولة
				1. موجودات نقدية
100,5	92,9	79,1		2. مطلوبات على المدى القصير
171,7	144,9	111,1		نسبة (2/1)
58,6%	64,1%	71,2%	حد أدنى 20%	

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي

9.2.1.2 الأموال الذاتية الصافية

جدول 21: الأموال الذاتية

مليار أوقية			مطلوب	1. أموال ذاتية صافية
تجميحي	تجميحي	تجميحي		
دجمبر 08	دجمبر 07	دجمبر 06		
59,6	41,7	27,2	حد أدنى ≥ 20*	
39,6	31,7	22,2		فائض (+) أو عجز (-) في الأموال الذاتية الصافية
* الحد الأدنى الإلزامي لـ 10 بنوك اعتباراً من 2008/12/31				

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي

عرفت الأموال الذاتية الصافية للبنوك لعام 2008 تحسناً ملحوظاً يمكن تفسيره بزيادة رأس المال على أساس متطلبات النصوص (أمر محافظ البنك المركزي رقم 2008/04).

9.2.1.3 التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة

جدول رقم 22: التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة

مليار أوقية				مطلوب	1. أموال ذاتية وما شابه
دجمبر 08	دجمبر 07	دجمبر 06			
79,76	62,24	52,17			2. أصول ثابتة
34,1	37,1	38,8			فائض (+) عجز (-) من الموارد الثابتة (1-2)
45,7	25,2	13,4	حد أعلى		
42,7%	59,5%	74,4%	≤ 100%		نسبة (1/2)

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي

على وجه العموم، تقيدت البنوك بنسبة التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة. وكان فائض الموارد طويلة الأمد مقارنة بالأصول الثابتة قد زاد بشكل ملحوظ عام 2008 نتيجة التحسن الملموس في الأموال الذاتية.

9.2.1.4 تغطية المخاطر

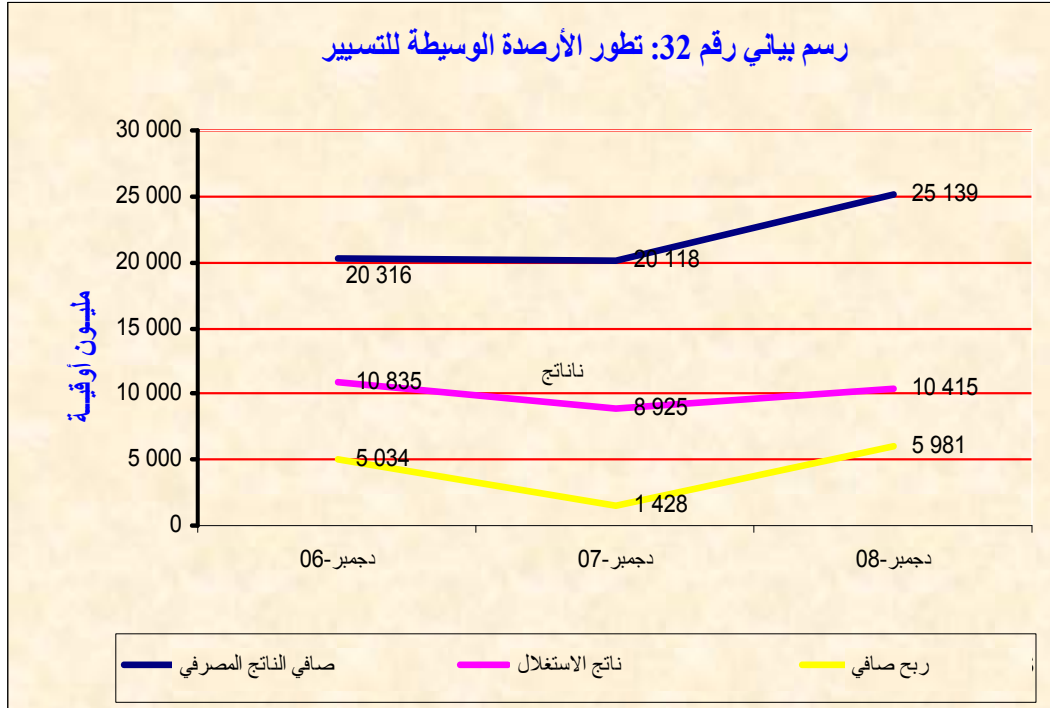
جدول 23: نسبة تغطية المخاطر

مليار أوقية				مطلوب	1. أموال ذاتية صافية بعد التصحيح
دجمبر 08	دجمبر 07	دجمبر 06			
59,3	40,5	26			2. التزامات بعد الترتيب
186,1	143,4	105,0			نسبة (2/1)
31,9%	28,2%	24,8%	حد أدنى 10%		

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي

تعرف نسبة تغطية المخاطر المحددة بـ 10% على الأقل بأنها نسبة الأموال الذاتية الصافية للبنوك بعد التصحيح إلى الالتزامات المرجحة حسب درجة الخطر. وقد بلغت 31,9% في نهاية عام 2008. وقد روعيت إلى حد كبير من قبل البنوك. ويعزى هذا الأداء إلى زيادة الأموال الذاتية الصافية للبنوك.

9.2.2 مردودية البنوك



المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي

يتبين من الرسم البياني أعلاه أن صافي ناتج البنوك قد سجل زيادة قدرها 5 مليار أوقية مقارنة بالعام السابق حيث بلغ 25,1 مليار أوقية ويعود هذا التطور إلى زيادة النواتج المالية المتأتية من العمليات مع الزبناء.

كما أن ناتج الاستغلال قد زاد بـ 17% رغم زيادة أعباء التسيير المتفرقة بنسبة 44% مقارنة بعام 2007. ويعود هذا التحسن إلى رفع النواتج المصرفية الصافية.

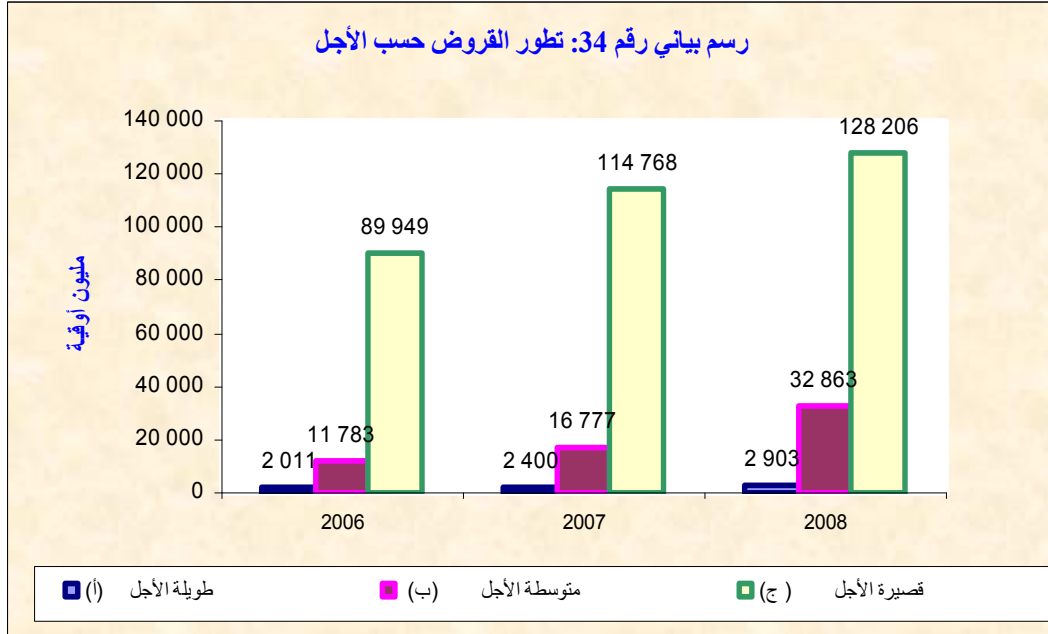
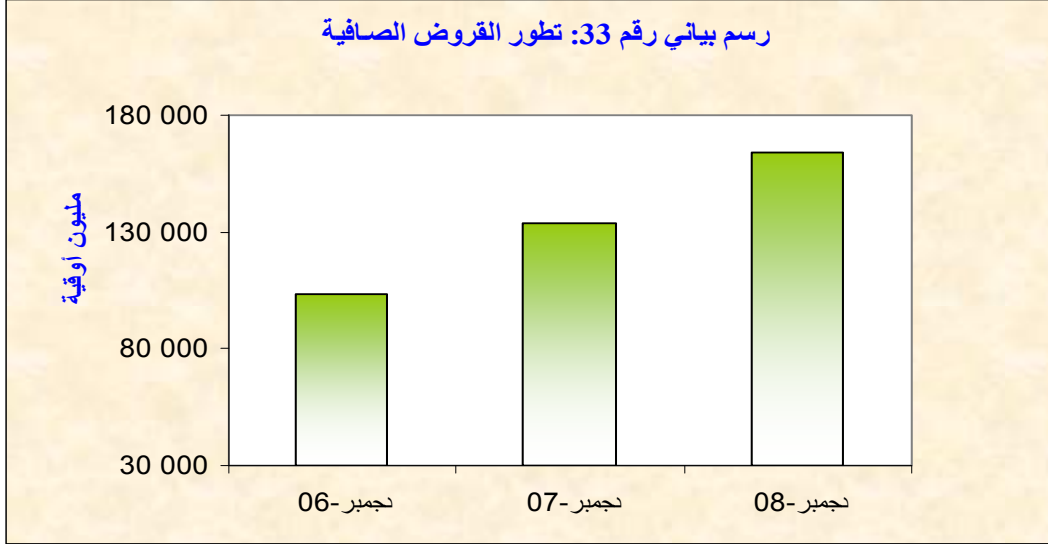
ولذلك، فإن الربح الصافي المؤقت لعام 2008 قدر بأكثر من 4,5 مليار أوقية حيث بلغ 5,9 مليار. غير أن بعض البنوك سجلت خسائر مؤقتة بحدود 1,4 مليار أوقية.

9.3 نشاط القطاع المالي

9.3.1 البنوك

9.3.1.1 توزيع القروض من طرف البنوك

بلغ صافي القروض لصالح الزبناء لغاية 2008/12/31 ما مجموعه 163,9 مليار أوقية أي بزيادة 30 مليار عن عام 2007. ويتعلق التطور أساسا بثلاث مؤسسات إقراض (75%).



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي

بلغت القروض على المدى الطويل والمتوسط لغاية 2008/12/31 ما يعادل 35,7 مليار أوقية مقابل 19,7 مليار لغاية 2007/12/31 أي بزيادة 87%.

أما القروض قصيرة الأجل فقد ارتفعت بنسبة 11% مقارنة بمستواها بتاريخ 31 دجمبر 2007 وبلغت 128,2 مليار أوقية. ومثلت 78% من مجموع القروض الصافية مقابل 86% في العام السابق.

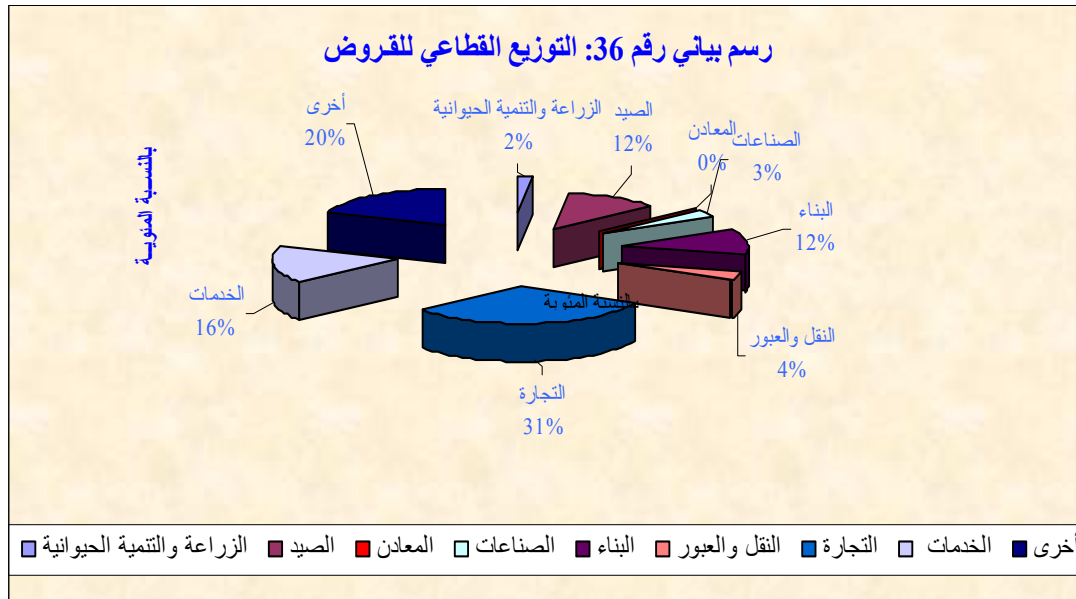
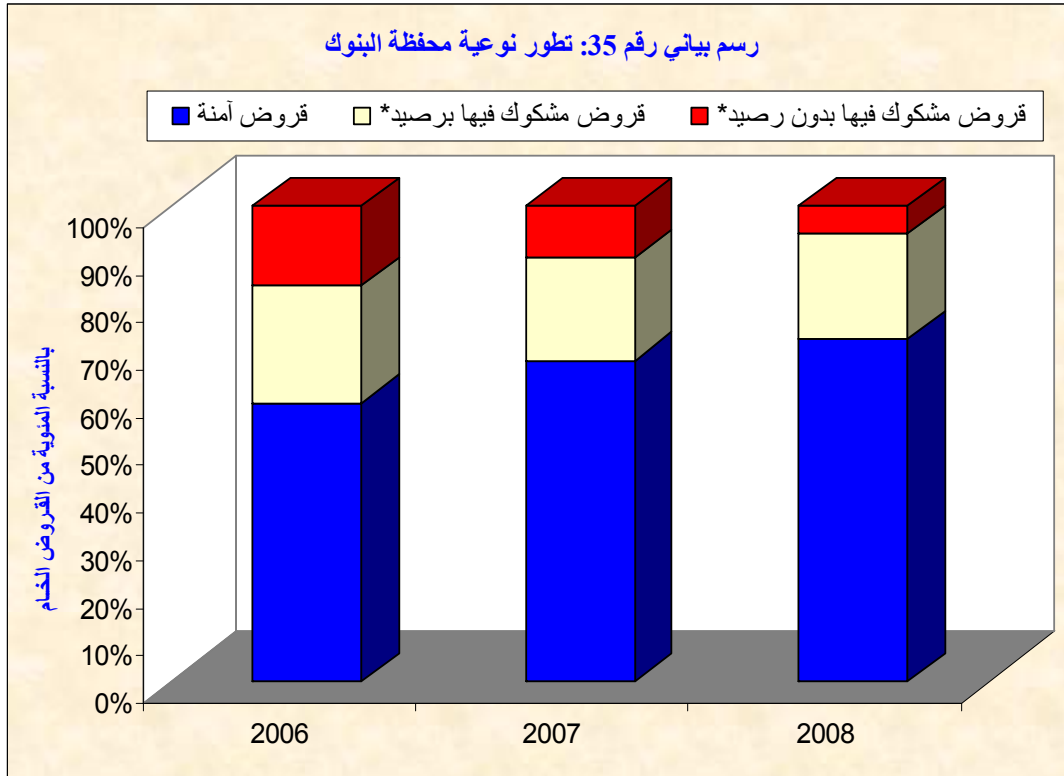
جدول رقم 24: بنية القروض حسب الأجل

البيان (مليار أوقية)	دجمبر 06	دجمبر 07	دجمبر 08
طويلة الأجل (أ)	2,0	2,4	2,9
متوسطة الأجل (ب)	11,8	16,8	32,9
قصيرة الأجل (ج)	90,0	114,8	128,2
مجموع صافي	103,7	134,0	164,0
نسبة مئوية (أ)	2,00%	1,80%	2,00%
نسبة مئوية (ب)	11,00%	12,50%	20,00%
نسبة مئوية (ج)	87,00%	86,00%	78,00%

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي

وقد ارتفعت الديون المتعثرة في نهاية 2008 إلى 58,9 مليار مقابل 55,3 مليار أوقية عام 2007 أي بزيادة 7% نتيجة مراعاة احتياطي الديون المشكوك فيها. وقد مثل هذا النوع من الديون 28% من إجمالي القروض، مقابل 32,4% عام 2007. ورغم هذا الأداء، فإن هذا المستوى يعتبر عاليا بالمقارنة مع بلدان المنطقة (من 0 إلى 12% في الدول المجاورة) وبموازاة ذلك، فإن الديون المتعثرة وبدون احتياطي قد انخفضت بنسبة 34% مقارنة مع العام السابق.

ويعزى هذا التطور، من بين أمور أخرى، إلى تحسن سياسة توزيع القروض والتحصيل. كما أن الجهود المبذولة في مجال الإشراف قد ساعدت في تحسن نوعية محفظة البنوك (تدقيقات، تفتيش، برامج تعاقدية).

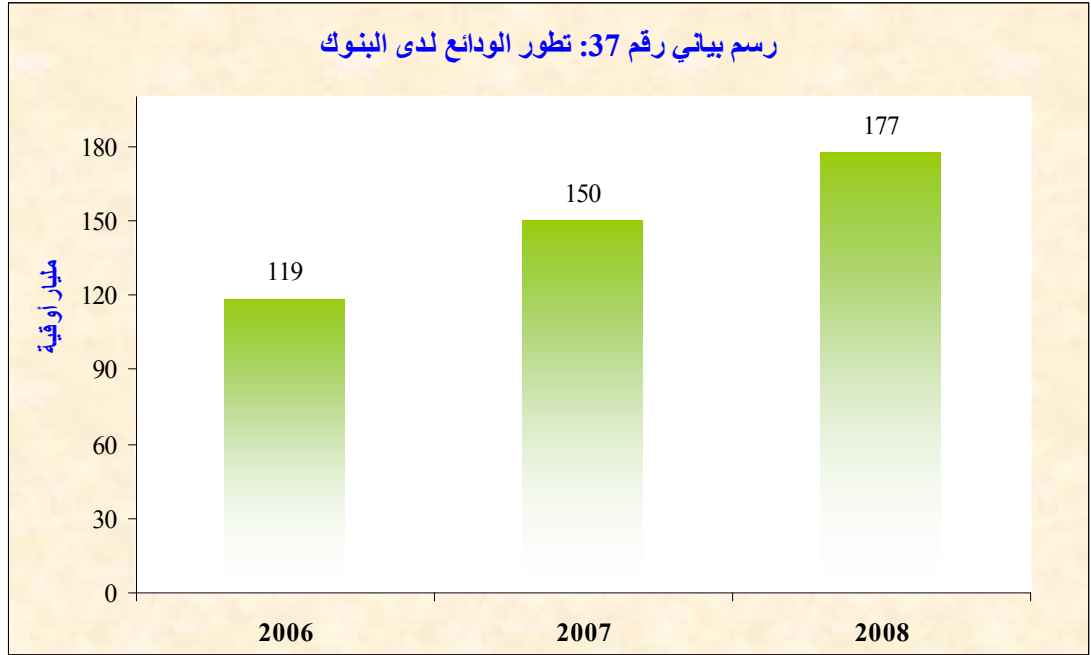


المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي

وكما هو الحال في عام 2007، ظل التوزيع القطاعي للقروض المصرفية يتميز بسيطرة القروض لصالح قطاع التجارة العامة التي استفادت من 31% من القروض التي وزعتها البنوك. وكانت الخدمات والبناء والصيد من أبرز القطاعات المستفيدة من القروض حيث استحوذت على التوالي على 16%، 12% و 12%.

وتوجد تباينات هامة بين البنوك في مجال توزيع القروض. وقد قامت ثلاثة بنوك بتوزيع 60% من القروض.

تطور الودائع لدى البنوك



سجلت الودائع عام 2008 زيادة بنسبة 18% بالمقارنة مع عام 2007 ومقابل 27% في الفترة 2007-2006.

وقد سجل هذا التطور أساسا على مستوى أربعة بنوك انفردت بأكثر من 85% من ودائع النظام المصرفي.

جدول رقم 25: بنية وتطور الودائع (مليار أوقية)

بمليارات الأوقية	دجمبر 06	دجمبر 07	دجمبر 08
ودائع تحت الطلب (أ)	96,8	121,3	149
ودائع لأجل (ب)	12,1	17,4	15,3
حساب ادخار (ج)	9,7	11,6	13,1
ودائع	118,6	150,4	177,4
النسبة المئوية لـ (أ)/مجموع الودائع	82%	81%	84%
النسبة المئوية لـ (ب)/مجموع الودائع	10%	12%	9%
النسبة المئوية لـ (ج)/مجموع الودائع	8%	8%	7%

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي

ويتبين من الجدول أعلاه أن أموال العملاء على مستوى البنوك تتألف أساسا من الودائع تحت الطلب ذات الطابع الخاص.

جدول رقم 26: توزيع الودائع بين القطاعين العام والخاص (مليار أوقية)

مصدر الودائع	دجمبر 06	دجمبر 07	دجمبر 08
ودائع عمومية (أ)	18,7	22,9	23,2
ودائع خاصة (ب)	99,9	127,4	154,2
مجموع الودائع	118,6	150,4	177,4
النسبة المئوية لـ (أ) / مجموع الودائع	16,00%	15,00%	13,00%

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي

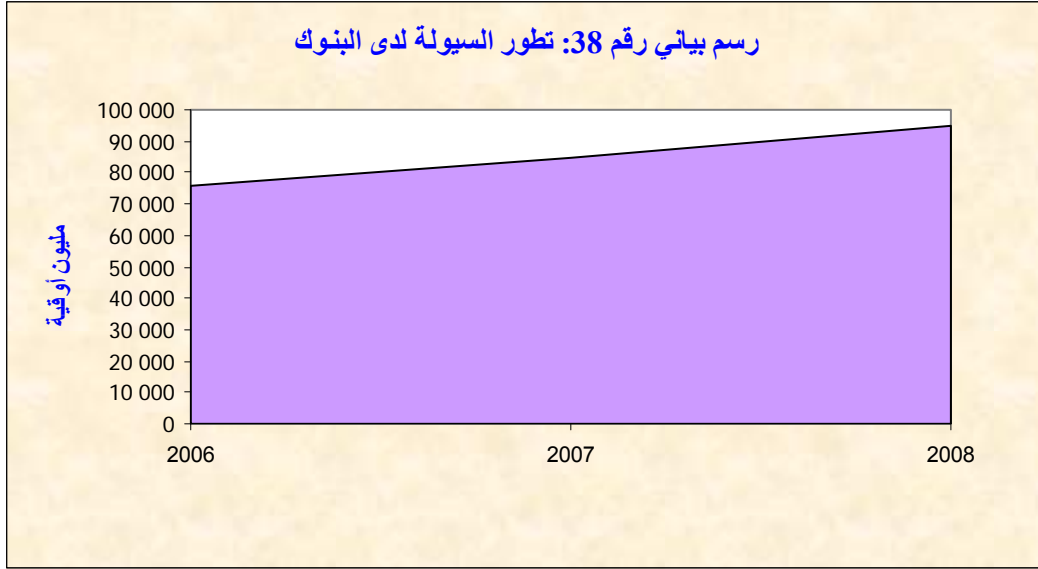
جدول رقم 27: مقارنة الودائع/القروض (مليار أوقية)

البيان	دجمبر 06	دجمبر 07	دجمبر 08
قروض طويلة الأجل	2 011	2 400	2 903
قروض متوسطة الأجل	11 783	16 777	32 863
قروض قصيرة الأجل	89 949	114 768	128 206
قروض صافية	103 743	133 945	163 972
احتياطي	33 836	36 799	46 706
مجموع قروض خام	137 579	170 744	210 678
ودائع تحت الطلب	96 825	121 337	148 989
ودائع لأجل	21 774	29 018	28 386
مجموع الودائع	118 599	150 355	177 375
فرق: ودائع - قروض خام	-18 980	-20 389	-33 303
فرق: ودائع - قروض صافية	14 856	16 410	13 403
نسبة: ودائع / قروض خام	86,20%	88,06%	84,19%
نسبة: ودائع / قروض صافية	114,32%	112,25%	108,17%

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي

ويتبين من تحليل الودائع وقروض النظام المصرفي بوجه عام أن تغطية القروض بالودائع قد انخفضت قليلا (84,2%)، وتعتمد في هذا المجال قاعدة 120%.

أما إجمالي المستوى الحالي للقروض لغاية 2008/12/31 فقد بلغ 210,6 مليار أوقية مقابل ودائع بلغت 177,3 مليار أوقية.



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي

حقق فائض السيولة الصافي لدى النظام المصرفي زيادة بنسبة 12% مقارنة بعام 2007 حيث بلغ 95 مليار أوقية ورغم هذه الزيادة فإن نسبة تغطية الموارد بواسطة الاستخدامات سجلت انخفاضا بنسبة 2 نقطة في المائة يعود أساسا إلى زيادة الالتزامات الخارجية للبنوك. وقد تم توظيف هذا الفائض الصافي في السيولة بنسبة 56% على شكل أدونات خزينة.

9.2.3 مؤسسات التمويل الخفيف

فضلا عن شبكة صناديق الادخار والقرض و UNCACEM، بلغ عدد مؤسسات التمويل الخفيف المعتمدة 28 مؤسسة في نهاية عام 2008. ويتواجد أكثر من نصف هذه المؤسسات في نواكشوط.

9.3.2.1 القروض

في نهاية عام 2008، بلغ إجمالي قروض هيئات التمويل الخفيف 15 مليار أي بزيادة 36,5% مقارنة مع 2007.

وقد استحوذ اتحاد UNCACEM على أكثر من 76,3% منها بينما كانت حصة صناديق الادخار والقرض والمؤسسات الأخرى على التوالي 16,8% و 6,9%.

جدول رقم 28: نشاطات هيئات التمويل الخفيف (مليار أوقية)

بيان	اتحاد UNCACEM		شبكة صناديق القرض والادخار		مؤسسات تمويل خفيف أخرى		مجاميع	
	2 008	2 007	2 008	2 007	2 008	2 007	2 008	2 007
حسابات مالية	0,2	0,1	2,6	1,8	0,2	0,3	2,9	2,3
قروض صافية	7,9	11,4	2,5	2,1	1	1	15	11
ادخار	0,3	0,2	5,4	3,6	0,2	0,2	5,8	4,1
ديون متوسطة وطويلة الأجل	6,6	10,7	0,6	0,4	0,6	0,5	12	7,6
أموال خاصة	2,3	2,4	0,2	0,2	0,6	0,6	3,2	3,1

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي

9.3.2.2 الودائع

سجلت الودائع زيادة بنسبة 42,8% لتصل إلى 5,8 مليار أوقية في نهاية 2008. ويعزى هذا التطور أساسا إلى التقدم الذي تم إحرازه على مستوى صناديق الادخار والقرض. وتتوفر هذه الشبكة على أكثر من 93,2% من الودائع مقابل 3,7% و 3,1% على التوالي لشبكة UNCACEM والمؤسسات الأخرى.

9.3.2.3 السلف

عرفت السلف عام 2008 زيادة بنسبة 58,3% مقارنة بمستواها في العام السابق ويعود السبب في ذلك إلى تطور السلف على مستوى UNCACEM والتي بلغت 4,1 مليار أوقية في الفترة المذكورة. ويمثل هذا الرقم أكثر من 93% من الزيادة الإجمالية.

9.3.2.4 الأموال الذاتية

سجلت الأموال الذاتية عام 2008 زيادة خفيفة بنسبة 1,2% وتعود في الأساس إلى اتحاد UNCACEM الذي ساهم بنسبة 75,1% منها.

9.3.2.5 قواعد الحيطة

جدول رقم 29: نسب السيولة

دجمبر 08	دجمبر 07	مطلوب	(مليار أوقية)
2,9	2,1		1. سيولة وما شابه
5,0	2,5		2. ودائع تحت الطلب وما شابه
58,00%	85,00%	حد أدنى (25%)	نسبة (2/1)

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي

يتبين من الجدول أعلاه أن مؤسسات التمويل الخفيف قد تقيدت على نطاق واسع بمعامل السيولة وتتوفر على معامل سيولة عال نسبيا.

جدول رقم 30: نسبة القدرة على الوفاء

دجمبر 08	دجمبر 07	مطلوب	(بمليارات الأوقية)
3	3		1. أموال ذاتية صافية
18,1	11,8		2. موجودات صافية مرجحة
17,0%	25,0%	(15% حد أدنى)	نسبة (2/1)

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي

رغم أن هذا المعامل ما يزال يزيد على الضوابط المتعارف عليها، فقد عرف انخفاضا كبيرا في عام 2008. ويعود انخفاضه إلى زيادة كبيرة في الأصول المرجحة مقابل زيادة بسيطة لصافي الأموال الذاتية.

جدول رقم 31: نسبة تغطية الاستخدامات على المدى الطويل والمتوسط

دجمبر 08	دجمبر 07	مطلوب	(بمليارات الأوقية)
14,9	10,9		1. استخدامات لمدة تزيد على عام
15,4	11,1		موارد ثابتة
97,0%	98,0%	حد أعلى (100%)	نسبة تغطية الاستخدامات على المدى الطويل والمتوسط (2/1)

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي

رغم زيادة الموارد الثابتة فقد تم التقيد بهذه النسبة نتيجة زيادة الاستخدامات التي تزيد مدتها عن عام واحد (وخصوصا القروض).

جدول رقم 32: تغطية القيم الثابتة

دجمبر 08	دجمبر 07	مطلوب	(بمليارات الأوقية)
1,17	0,5		1. سندات الاستثمار والأصول الثابتة
3	3		أموال ذاتية صافية
39,0%	18,0%	(100% حد أعلى)	تغطية القيم الثابتة (2/1)

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي

لقد انخفضت هذه النسبة خلال عام 2008 نتيجة تطور سندات الاستثمار والأصول الثابتة immobilisations على مستوى صناديق الادخار والقروض وشبه استقرار صافي الأموال الذاتية.

9.3.3 المؤسسات المالية

توجد مؤسستان (2) ماليتان غير مصرفيتين. ويتعلق الأمر بالموريتانية للإيجار المالي Mauritanie leasing وشركة FCI للاستثمار والاستشارات المالية.

وقد بلغت قيمة القروض الموزعة من قبل الموريتانية للإيجار المالي 5,4 مليار أوقية عام 2008 أي بانخفاض 1,4 مليار عن عام 2007.

أما شركة FCI فقد بلغ حجم قروضها عام 2008 حوالي 341,5 مليون أوقية أي بزيادة 72% عن العام السابق.

وتتقيد المؤسسات بجميع نسب الحيطرة في مجال مخاطر التسيير.

9.4 مكافحة غسل الأموال

لقد تم تعزيز تنفيذ الإطار التشريعي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك سير لجنة تحليل البيانات المالية خلال عام 2008.

وعلى صعيد تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تم اتخاذ إجراءين جديدين من طرف البنك المركزي. ويتعلق الأمر بنشر استبيانات التصريح بالاشتباه الذي يجب أن تعبئه البنوك في حال حدوث عمليات مشبوهة وتحديد نظام حماية وكلاء لجنة تحليل البيانات المالية (الكانيف) لدى البنوك وطرق تعيينهم.

وعلى صعيد تسيير لجنة الكانيف، فقد عقدت لجنة التوجيه والتنسيق التي يرأسها المحافظ 3 دورات عام 2008 واتخذت مجموعة من القرارات المتعلقة بالعمل اليومي للجنة وموافقتها من حيث المبدأ على التفاوض بشأن اتفاقيات للتعاون مع خلايا أخرى للاستعلامات المالية.

وفيما يتعلق بسير الأمانة العامة، اتخذت لجنة الكانيف الخطوات التالية عام 2008:

- تنظيم ملتقيين (2) متخصصين:
 - تناول أولهما تحسيس الرؤساء والمديرين العامين للبنوك والمؤسسات المالية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،
 - تعلق الثاني بالقطاعات المعنية في البنوك والمؤسسات المالية ومفتشي البنك المركزي. ويدخل في إطار زيادة قدرات العمال والفنيين المعنيين من أجل السيطرة على قيام ومتابعة وتقييم جهاز مكافحة غسل الأموال في القطاع المصرفي والمالي.
- إعداد نصوص تطبيق القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،
- اقتناء برمجيات متخصصة لتسيير قواعد البيانات المتعلقة بتصاريح الاشتباه بدعم التعاون الفرنسي في مجال المساعدة الفنية وتوفير التجهيزات الضرورية. وقد سمحت هذه البرمجيات الدقيقة لأطر لجنة الكانيف بالاستفادة من نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية في هذا المجال الحساس،
- المشاركة في ملتقى إعلامي وندوة لصالح كبار المسؤولين في خلايا الاستعلامات المالية في باريس، نظمها التعاون الفرنسي لتشجيع التعاون الفني بين وحدات الاستعلامات المالية التي تسعى لتحقيق نفس الأهداف،

- تكوين أطر الخلية العملياتية في لجنة الكانيف في إطار تبادل الخبرات مباشرة مع خلية Tracfin الفرنسية بتمويل التعاون الفرنسي.

وعلى صعيد التعاون الإقليمي شاركت لجنة الكانيف في جمعيتين سنويتين لمجموعة MENAFATF⁴ التي تضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في شهري مايو وديسمبر 2008 في دولة الإمارات العربية المتحدة. وكان الهدف من الجمعية هو التأكد عبر عمليات تقييم متبادل من أن الأعضاء يطبقون توصيات مجموعة الكافي للعمل المالي الدولي المسماة 9+40. وفي حالة عدم التقيد بها، يوضع البلد المعني تحت المراقبة لغاية احترام هذه الضوابط. وتتيح هذه التجمعات فرصة عقد لقاءات دورية بين مجموعة الكافي ومسؤولي خلايا الاستعلامات المالية في بلدان المنطقة، سعياً إلى المزيد من التشاور في هذا المجال.

⁴ - تضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويعهد إليها بمراقبة الضوابط الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأعضاء.

X. ملحقات

2008	2007	2006	2005	2004	ملحق 1: أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية
(التطور بـ % ما لم يذكر غير ذلك)					
الإيراد الوطني والأسعار					
3,5	1,0	11,4	5,4	5,2	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة
3,9	5,9	4,1	5,4	5,2	الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول وبأسعار ثابتة
11,3	0,2	31,9	18,0	11,5	إزالة تضخم الناتج المحلي الإجمالي
11,8	13,3	10,1	18,0	11,5	إزالة تضخم الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول
7,3	7,3	6,2	12,1	10,4	مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (معدل الفترة)
3,9	7,4	8,9	5,8	16,1	مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (نهاية الفترة)
القطاع الخارجي					
20,4	6,4	118,6	42,2	38,1	تصدير السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)
27,5	54,0	15,9	42,2	38,1	منها التصدير خارج البترول
20,9	22,7	-18,3	54,7	70,3	استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)
5,0	35,1	8,5	24,8	33,7	استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي /2)
3,3	2,6	3,4	5,4	4,1	التحويلات الرسمية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
-14	-11,4	-1,3	-47,1	-34,6	رصيد موازنة المعاملات الجارية (ب % من الناتج المحلي الإجمالي)
5	-10,1	-3,7	-7,4	-11,9	رصيد موازنة المعاملات الجارية (ب % من الناتج المحلي الإجمالي /2)
-3,6	0,6	10,5	-4,0	-7,3	الموازنة الإجمالية
الاحتياطيات الرسمية					
195	209	194	70	39	الاحتياطيات الرسمية الخام بملايين الدولار (نهاية الفترة) /3
1,5	1,9	2,6	1,1	0,6	الاحتياطيات الرسمية الخام (بشهر استيراد سلع وخدمات)
التقود والقروض					
نسبة النمو					
13,9	18,9	15,7	14,3	13,8	التقود وما يشبهه النقد
2	3,8	35,3	14,8	-3,4	الأوراق والعملات المتداولة
(نسبة إلى الناتج الإجمالي خارج النفط)					
30,6	31,2	29,5	32,4	35,2	التقود وما يشبهه النقد
8,9	10,2	11,0	10,3	11,2	الأوراق والعملات المتداولة
العمليات المدعمة للحكومة					
الدخل والهبات					
23,5	24,2	61,2	33,1		الدخل والهبات (دون البترول)
23,1	21,8	16,5	30,5		الدخل دون الهبات والنفط
2,2	2,9	10,7	0,0		الإيرادات البترولية /4
33,2	32,1	36,5	33,7		المصروفات والقروض الصافية
-7,6	-2,0	46,0	-7,1		الرصيد الإجمالي بما فيه الهبات
-9,8	-4,9	35,3	-11,4		الرصيد الإجمالي دون البترول بما فيه الهبات
-10,2	-7,3	-9,4	-8,8		الرصيد الإجمالي دون البترول والهبات
الدين الخارجي					
2 646,4	2 451,0	2540,9	3318,4	3151	الدين الخارجي الإسمي (مليون دولار)
81,1	94,0	94,1	178,1	210,9	الدين الخارجي الإسمي (% إلى الناتج المحلي الإجمالي)
للتذكير:					
256,6	250,6	268,6	268,6	256,2	سعر الصرف أوقية/دولار (نهاية المدة)

2008	2007	2006	2005	2004	ملحق 1 (تابع): أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية
1751,7	1454,4	1366,6	625,1	439,6	تصدير السلع فوب (مليون دولار)
1109,5	1145,0	847,0	781,0	625,0	استيراد السلع فوب (مليون دولار) /2
845,4	733,7	725,0	475,2	382,3	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار أوقية)
788,2	678,4	565,3	475,2	382,3	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خارج النفط (مليار أوقية)
3 263,8	2 608,0	2 699,2	1 862,9	1 494,2	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خارج النفط (مليون دولار)
3 500,8	2 821,0	2 699,2	1 863	1 494	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليون دولار)
3,03	2,96	2,89	2,83	2,76	السكان (مليون)
1 155,4	953,0	934,0	659,7	541,6	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
5,8	2,8	-1,3	7,5		سعر الصرف الفعلي الحقيقي (نسبة النمو؛ نهاية المدة)
86	70	57			سعر النفط (دولار/برميل)
4,5	5,5	11,2			الإنتاج السنوي النفطي (مليون برميل)

/2 صناعات نفطية ومناجم (خارج سنيم) مستثناة

/3 خارج الحساب النفطي

/4 بما فيه مقدم التوقيع

ملحق 2: ميزان المدفوعات 2004 - 2008 (مليون دولار أمريكي ما لم يذكر عكس ذلك)					
2008	2007	2006	2005	2004	
19,6	22,9	199,6	-803,2	-483,8	الميزان التجاري
1752	1454	1367	625	440	صادرات
778,1	575,0	467,2	389,4	230,2	منها: حديد
288,5	254,3	200,6	172,7	172,6	صيد
329,5	338,7	642,1	0,0	0,0	النفط
168,6	183,5	5,6			النحاس
172,8	59,2	1,6			الذهب
-1731	-1432	-1167	-1428	-923	واردات فوب
-413	-290	-227	-196	-145	منها: منتجات بترولية
-592	-494	-434	-798	-415	واردات الصناعات الاستخراجية
-727	-647	-505	-439	-363	واردات أخرى
-645,1	-488,5	-393,9	-234,6	-142,0	خدمات وإيرادات (صافية)
-622,3	-427,7	-319,6	-299,2	-207,6	خدمات صافية
103,1	84,2	86,7	79,6	52,0	قروض
28,2	37,8	33,7	31,6	22,1	منها: رخص الصيد
-725,5	-511,8	-406,3	-378,7	-259,6	ديون
-223,2	-193,8	-159,1	-194,8	-125,9	منها: شحن
-22,7	-60,8	-74,3	64,6	65,6	عائدات (صافية)
128,9	140,9	119,0	108,6	104,5	قروض
128,9	118,4	108,0	103,3	103,2	منها: حقوق الصيد -الاتحاد الأوروبي
-151,7	-201,7	-193,3	-44,0	-38,9	ديون
-30,1	-24,3	-27,4	-41,7	-38,9	منها: فوائد مستحقة على الدين الرسمي
-10,8	-102,8	-160,0			أجور وأرباح القطاع النفطي
169,9	144,3	158,7	161,0	108,7	تحويلات جارية (صافية)
62,1	70,2	66,5	60,0	47,7	تحويلات خاصة (صافية)
107,9	74,0	92,1	101,0	61,0	تحويلات رسمية
5,2	8,4	14,3	28,7	30,9	منها: مساعدات متعددة مبادرة المديونية
-455,6	-321,3	-35,0	-876,8	-517,1	رصيد المعاملات الجارية
336,6	316,3	257,8	763,5	427,1	حساب رأس المال والعمليات المالية
30,9	50,8	1107,2	0,0	15,5	حساب رأس المال
0,0	48,1	48,5			منه: إلغاء المديونية تجاه صندوق النقد
305,7	265,6	-849,4	763,5	411,6	حساب العمليات المالية
101,9	138,3	154,6	814,1	391,6	استثمارات مباشرة صافية
34,4	127,5	1,6	731,1	362,1	منها: صناعات نفطية صافية
90,5	79,3	-835,7	-28,0	19,9	قروض رسمية متوسطة وطويلة الأجل
255,2	162,3	73,8	52,6	95,2	سحب
-164,7	-83,0	-909,5	-80,6	-75,3	رأس مال مستحق
113,4	48,0	-168,3	-22,5	0,1	معاملات رأسمال خاصة أخرى
0,0	0,0	-74,4			منها: تغير المتأخرات الخارجية الخصوصية
2,8	20,8	60,2	39,4	-19,2	خطأ وسهو
-116,2	15,8	282,3	-73,8	-109,2	ميزان عمومي
116,2	-15,8	-282,3	73,8	109,2	تمويل
89,1	-55,0	-315,7	10,7	50,9	موجودات خارجية صافية
-1,9	-32,2	-162,0	-29,4	1,7	البنك المركزي (صافي)
10,2	-14,4	-124,2	-33,0	-7,2	موجودات
-12,1	-17,9	-37,8	3,6	8,8	التزامات
77,6	-12,9	-104,9	40,1	49,2	البنوك التجارية (صافي)
13,5	-9,9	-49,2			حساب نفطي
27,1	39,2	33,4	63,1	58,3	تمويل استثنائي
للتذكير					
3 500,8	2 821,0	2 699,2	1 863	1 494	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)
3 263,8	2 608,0	2104,7	1 862,9	1 494,2	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خارج النفط (مليون دولار)
19,6	22,9	199,6	-803,2	-483,8	ميزان تجاري (مليون دولار أمريكي)
-14	-11,4	-1,3	-47,2	-34,6	رصيد معاملات جارية (%/ناتج محلي إجمالي سنوي)
	-10,1	-3,7	-7,4	-11,9	رصيد الصناعات النفطية والمنجمية (خارج سنيم)
195,0	208,8	194,4	70,2	38,8	أرصدة خارجية للبنك المركزي الموريتاني
1,4	1,9	2,6	1,1	0,6	بأشهر الصادرات
46,1	59,1	49,2			احتياطي حساب النفط
المصدر:					

الملحق 3: الحساب النقدي 2004 - 2008 (بمليارات الأوقية ما لم يذكر عكس ذلك)

2008	2007	2006	2005	2004	
ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	
					الوضعية النقدية
-5,5	12,0	0,7	-71,0	-68,5	الأصول الخارجية الصافية
14,0	12,4	4,6	-38,9	-47,0	البنك المركزي
-19,6	-0,4	-3,9	-32,1	-21,4	البنوك
246,5	199,5	177,2	224,8	202,7	الأصول الداخلية الصافية
379,9	305,0	266,2	303,1	264,0	القروض الداخلي
141,7	121,9	112,3	159,7	129,9	القروض الصافي للدولة
141,7	121,9	115,5	162,9	129,9	القروض الصافي للدولة (جدول العمليات المالية)
176,0	167,6	158,5	181,9	143,4	الديون
-34,3	-45,7	-46,2	-22,3	-13,6	الودائع
238,2	183,2	153,9	143,5	134,1	قروض للاقتصاد
30,4	16,8	12,8	12,8	12,8	منها: القروض المشكوك فيها أو المتنازع بشأنها
-133,4	-105,5	-89,0	-78,4	-61,3	بنود أخرى صافية
241,0	211,6	177,9	153,8	134,3	العملات بالمفهوم الواسع
70,3	68,9	66,4	49,1	42,8	نقد ورقية ومعنوية متداولة
133,1	102,1	82,3	79,2	68,0	ودائع تحت الطلب
37,6	40,5	29,2	25,5	23,5	ودائع لأجل وللدخار
					المسلطات النقدية
14,0	12,4	4,6	-38,9	-47,0	الأصول الخارجية الصافية
51,0	52,4	52,2	18,9	10,0	الأصول
37,0	-40,0	-47,6	-57,7	-57,0	الخصوم
108,4	83,5	79,3	106,9	117,0	الأصول الداخلية الصافية
95,6	87,7	85,4	112,6	122,2	القروض الصافية للدولة
					منها: الحكومة المركزية
129,5	132,2	131,0	134,6	135,3	الديون
-33,9	-44,5	-45,6	-22,0	-13,1	الودائع
					منها: الحكومة المركزية
3,0	2,4	2,0	3,5	3,3	ديون القطاع الخاص (كادر البنك المركزي)
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	ديون البنوك للتحويل
3,3	3,6	0,3	0,0	0,8	ديون صافية على البنوك
3,3	3,6	0,3	0,0	0,8	إعادة التمويل
-	-	-	-	-	قروض للبنوك (صندوق النقد العربي)
-	-	-	-	-	سندات البنك المركزي
-16,8	-10,2	-8,3	-9,2	-9,2	بنود أخرى صافية
110,9	95,9	84,0	68,0	69,9	قاعدة نقدية
70,3	68,9	66,4	49,1	42,8	نقد ورقية ومعنوية متداولة
40,6	27,0	17,5	18,9	27,1	احتياطيات البنوك
10,0	4,3	2,5	4,7	7,0	منها: ودائع البنوك من العملات الصعبة
22,3	14,2	10,3	9,1	11,4	منها: ودائع البنوك بالأوقية
					البنوك التجارية
-19,6	-0,4	-3,9	-32,1	-21,4	الموجودات الخارجية الصافية
18,4	25,6	30,1	16,5	7,8	أصول
38,0	-26,0	-34,0	-48,6	-29,3	خصوم
168,6	143,0	115,4	136,8	112,9	أصول داخلية صافية
269,6	215,0	178,8	187,0	138,6	قروض داخلي
46,1	34,2	26,8	47,0	7,7	قروض صافي للدولة
46,6	35,4	27,5	47,4	8,1	ديون
52,8	41,4	32,3	52,3	13,6	منها: سندات خزينة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	غير ذلك
-6,3	-6,0	-4,8	-4,9	-5,5	سندات مضمونة
-0,4	-1,2	-0,7	-0,3	-0,4	ودائع
223,4	180,8	151,9	140,0	130,9	قروض للاقتصاد
37,3	23,4	17,2	18,9	26,4	قروض صافية للبنك المركزي
40,6	27,0	17,5	18,9	27,1	احتياطيات
10,4	11,4	8,9	8,4	7,3	إلزامية
11,8	2,8	1,4	0,8	4,6	حرة
8,2	8,5	4,7	5,1	8,3	أوراق ونقد ومعنوية
10,0	4,3	2,5	4,7	7,0	الودائع بالعملات الصعبة
-3,3	-3,6	-0,3	0,0	-0,8	ديون صافية على البنك المركزي
-3,3	-3,6	-0,3	0,0	-0,8	إعادة تمويل
-	-	-	-	-	قروض للبنوك (صندوق النقد العربي)
-	-	-	-	-	سندات البنك المركزي
-138,3	-95,3	-80,6	-69,2	-52,0	بنود أخرى صافية
170,6	142,6	111,5	104,7	91,5	ودائع المقيمين غير المصرفيين
		2,1	1,9	3,5	ودائع تحت الطلب بالعملات

الملحق رقم 4: جدول العمليات المالية للدولة 2004 – 2008

(مليار أوقية ما لم يرد عكس ذلك)

2008	2007	2006	2005	2004	
202,7	184,4	406,3	131,3	130,4	إجمالي إيرادات وهبات
182	168,1	153,5	121	117,9	إجمالي الإيرادات بدون الهبات
114,9	106,9	97,1	76	59,2	إيرادات ضريبية
34,9	32,9	26,7	26,6		رسوم على الإيرادات والأرباح
59,8	52,7	45	36,7	30,1	رسوم على السلع والخدمات
17,4	19,1	14,8	11,3	10,6	رسوم على التجارة الدولية
2,5	2,1	10,6			إيرادات ضريبية أخرى
67,1	61,3	56,4	45	58,7	إيرادات غير ضريبية
38,7	41,4	39,4	27,4	29,2	منها: إيرادات قطاع الصيد
16,2	9,1	8,3			منها: مقسوم أرباح المؤسسات العمومية
3,2	16,3	252,5	10,3	12,5	هبات
	10	2,1			منها: مشاريع
261,8	217,9	206,4	166,3	149,4	نفقات وقروض صافية
191,1	159,4	157,9	126,7	106,2	نفقات جارية
71,1	64,6	52,8	38,9	33,7	رواتب وأجور
54	63,8	71,6	65,6	51,8	سلع وخدمات
42,8	15,2	15,1	5	6,4	تحويلات جارية
16,5	13,5	13,5	16,1	11,9	فوائد على الديون العمومية
5,8	4,4	5	8,3	7,3	خارجية
10,7	9,1	8,5	7,8	4,7	داخلية
6,8	2,3	4,8	1,1	2,4	حسابات خاصة
					منها: تنمية القطاع النفطي
55,6	58,5	44,6	36,6	43	نفقات تجهيز وقروض صافية
12	28,6	20,7	15,2	18,5	استثمارات ممولة بموارد خارجية
43,6	29,9	23,9	21,4	24,6	استثمارات ممولة بموارد داخلية
0	0	3,8	2,9	0,2	إعادة هيكلة وقروض صافية
15	0	0			احتياطي مشترك
0	0	0			احتياطي للنفقات الإضافية العاجلة
-79,7	-49,8	-52,9	-45,3	-31,6	رصيد خارج النفط باستبعاد الهبات (عجز -)
-76,5	-33,5	199,6	-34,9	-19,2	رصيد خارج النفط مع الهبات (عجز -)
-62,3	-16,8	-24,4			رصيد أساسي خارج النفط؛ تحديد البرنامج
17,4	19,9	60,5			إيرادات نفطية (صافية)
-62,1	-29,9	7,6	-45,3	-31,6	رصيد إجمالي باستبعاد الهبات (عجز -)
-59,1	-13,6	260,1	-34,9	-19,2	رصيد إجمالي مع الهبات (عجز-)
59,1	13	-260,1	35	19,3	تمويل
47,1	3	-38,7	20,6	-5,3	تمويل داخلي
19	7,6	-47,7	33,1	-4	النظام المصرفي
22,2	-0,2	-27,3	-6,3	-6,3	البنك المركزي الموريتاني
22,2	-0,2	-27,3	-6,3	-6,3	خارج مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف
		0			منها: مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف
12,5	7,9	-20,3	39,3	2,2	بنوك تجارية
14,8	5,5	4,6	2,9	0,2	تمويل غير مصرفي
...	0	22,2	0	0	خصوصية وآخرون
-1,2	-10,2	-17,8	-15,4	-1,5	تغير المتأخرات الداخلية
-0,2	-8	3,7			أمور عالقة لدى الخزنة
-2,8	-2,1	-21,5			أخرى
11,6	15,1	-223,9	11,1	13,6	تمويل خارجي
3,1	-2,2	-13,1			منه: حساب النفط (صافي)
-17,6	-19,9	-60,5			إيرادات نفطية صافية
20,7	17,7	47,4			مساهمة الحساب النفطي
8,5	17,7	-210,8	11,1	13,6	أخرى
2,1	9,2	6,4	-3,8	-0,1	اقتراض خارجي (صافي)
7,9	8,1	10,7	14,9	13,6	تمويل خارجي استثنائي
0	0	-227,9	0	0	مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف
0,4	-4,6	2,5	3,3	10,9	خطأ وسهو
0	0	0	0	0	حاجيات التمويل

ملحق 5: جدول العمليات المالية للدولة 2005 - 2008
(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي باستبعاد النفط)

2008	2007	2006	2005	
25,7	27,2	71,9	26,6	إجمالي إيرادات وهبات
23,1	24,8	27,2	24,5	إجمالي الإيرادات بدون الهبات
14,6	15,8	17,2	15,4	إيرادات ضريبية
4,4	4,8	4,7	5,4	رسوم على الإيرادات والأرباح
7,6	7,8	8,0	7,4	رسوم على السلع والخدمات
2,2	2,8	2,6	2,3	رسوم على التجارة الدولية
0,3	0,3	1,9	0,0	إيرادات ضريبية أخرى
8,5	9,0	10,0	9,1	إيرادات غير ضريبية
4,9	6,1	7,0	5,6	منها: إيرادات قطاع الصيد
2,1	1,3	1,5		منها: مقسوم أرباح المؤسسات العمومية
0,4	2,4	44,7	2,1	هبات
	1,5	0,4		منها: مشاريع
33,2	32,1	36,5	33,7	نفقات وقروض صافية
24,2	23,5	27,9	25,7	نفقات جارية
9,0	9,5	9,3	7,9	رواتب وأجور
6,8	9,4	12,7	13,3	سلف وخدمات
5,4	2,2	2,7	1,0	تحويلات جارية
2,1	2,0	2,4	3,3	فوائد على الديون العمومية
0,7	0,6	0,9	1,7	خارجية
1,4	1,3	1,5	1,6	داخلية
0,9	0,3	0,8	0,2	حسابات خاصة
				منها: تنمية القطاع النفطي
7,1	8,6	7,9	7,4	نفقات تجهيز وقروض صافية
1,5	4,2	3,7	3,1	استثمارات ممولة بموارد خارجية
5,5	4,4	4,2	4,3	استثمارات ممولة بموارد داخلية
0,0	0,0	0,7	0,6	إعادة هيكلة وقروض صافية
2,0	0,0	0,0		احتياطي مشترك
0,0	0,0	0,0		احتياطي للنفقات الإضافية العاجلة
-10,1	-7,3	-9,4	-9,2	رصيد خارج النفط باستبعاد الهبات (عجز -)
-9,8	-4,9	35,3	-7,1	رصيد خارج النفط مع الهبات (عجز -)
-7,8	-2,5	-4,3		رصيد أساسي خارج النفط؛ تحديد البرنامج
2,2	2,9	10,7		إيرادات نفطية (صافية)
-7,9	-4,4	1,3	-9,2	رصيد إجمالي باستبعاد الهبات (عجز -)
-7,6	-2,0	46,0	-7,1	رصيد إجمالي مع الهبات (عجز -)
7,6	1,9	-46,0	7,1	تمويل
6,0	0,4	-6,8	4,2	تمويل داخلي
2,4	1,1	-8,4	6,7	النظام المصرفي
2,8	0,0	-4,8	-1,3	البنك المركزي الموريتاني
2,8	0,0	-4,8	-1,3	خارج مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف
		0,0		منها: مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف
1,6	1,2	-3,6	8,0	بنوك تجارية
1,9	0,8	0,8	0,6	تمويل غير مصرفي
	0,0	3,9	0,0	خصوصة وآخرون
-0,1	-1,5	-3,1	-3,1	تغير المتأخرات الداخلية
0,0	-1,2	0,7		أمور عالقة لدى الخزنة
-0,4	-0,3	-3,8		أخرى
1,5	2,2	-39,6	2,3	تمويل خارجي
0,4	-0,3	-2,3		منه: حساب النفط (صافي)
-2,2	-2,9	-10,7		إيرادات نفطية صافية
2,6	2,6	8,4		مساهمة الحساب النفطي
1,1	2,6	-37,3	2,3	أخرى (صافي)
0,3	1,4	1,1	-0,8	اقتراض خارجي (صافي)
1,0	1,2	1,9	3,0	تمويل خارجي استثنائي
	0,0	-40,3	0,0	مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف
0,1	-0,7	0,4	0,7	خطأ وسهو
0,0	0,0	0,0	0,0	حاجيات التمويل

ملحق رقم 6: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب فرع النشاط بأسعار 1998

مليون أوقية

البيان	2004*	2005*	2006*	2007**	2008**
القطاع الأول	51 729	55 839	55 828	58 386	62 687
1.1 الزراعة	6 731	9 040	8 281	8 811	10 932
1.2 تنمية المواشي	36 711	37 823	38 769	40 358	41 555
1.3 الصيد	8 288	8 976	8 779	9 217	10 200
القطاع الثاني	76 887	75 162	100 157	91 910	91 219
2. نشاطات استخراجية	32 963	33 194	57 882	47 920	49 972
2.1 استخراج المنتجات النفطية	0	0	22 524	7 376	6 309
2.2 استخراج معادن فلزية	32 963	33 194	35 358	40 544	43 663
3. نشاطات معملية	18 092	15 981	16 029	17 087	17 220
4. بناء وأشغال عامة	25 832	25 987	26 247	26 903	24 028
القطاع الثالث	160 569	173 930	183 844	193 010	201 489
5. النقل والمواصلات	19 389	21 716	23 323	25 445	27 927
6. التجارة، المطاعم، الفنادق	35 896	37 781	40 123	41 889	43 281
7. خدمات أخرى	39 701	40 893	42 815	44 699	46 517
تصحيح PISB					
مجموع النشاطات السوقية	223 602	240 367	262 247	262 329	271 630
8. إدارات عمومية	39 763	43 575	45 042	46 369	47 748
الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج	263 365	274 967	307 288	308 698	319 379
صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج	25 820	29 964	32 541	34 609	36 016
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	289 185	304 931	339 829	343 306	355 395
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط	289 185	304 931	317 305	335 930	349 086

**تقديرات

*بيانات مؤقتة

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/المكتب الوطني للإحصاء

ملحق رقم 7: نسبة النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)

البيان	2004*	2005*	2006*	2007**	2008**
القطاع الأول	-7,6	7,9	0,0	4,6	7,4
1.1 الزراعة	-38,3	34,3	-8,4	6,4	24,1
1.2 تنمية المواشي	2,9	3,0	2,5	4,1	3,0
1.3 الصيد	-11,8	8,3	-2,2	5,0	10,7
القطاع الثاني	12,3	9,4	19,0	-8,2	-0,8
2. نشاطات استخراجية	8,3	0,7	74,4	-17,2	4,3
2.1 استخراج المنتجات النفطية		0,0	0,0	-67,3	-14,5
2.2 استخراج معادن فلزية	8,3	0,7	6,5	14,7	7,7
3. نشاطات معملية	10,4	37,9	-35,8	6,6	0,8
4. بناء وأشغال عامة	19,5	0,6	1,0	2,5	-10,7
القطاع الثالث	6,7	8,3	5,7	5,0	4,4
5. النقل والمواصلات	11,9	12,0	7,4	9,1	9,8
6. التجارة، المطاعم، الفنادق	4,8	5,3	6,2	4,4	3,3
7. خدمات أخرى	5,1	3,0	4,7	4,4	4,1
مجموع النشاطات السوقية	4,6	7,5	9,1	0,0	3,5
8. إدارات عمومية	1,0	9,6	3,4	2,9	3,0
الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج	4,0	4,4	11,8	0,5	3,5
صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج	18,4	16,0	8,6	6,4	4,1
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	5,2	5,4	11,4	1,0	3,5
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط	5,2	5,4	4,1	5,9	3,9

** .تقديرات

* .بيانات مؤقتة

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/المكتب الوطني للإحصاء

ملحق 8: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حسب فرع النشاط					
مليون أوقية					
2008**	2007**	2006*	2005*	2004*	البيان
145 742	124 655	110 933	105 408	91 589	القطاع الأول
31 176	23 417	20 519	21 086	13 019	1.1 الزراعة
75 497	68 335	61 199	56 203	51 558	1.2 تنمية المواشي
39 069	32 903	29 215	28 119	27 012	1.3 الصيد
308 048	254 380	312 301	130 374	100 771	القطاع الثاني
236 252	182 978	248 315	70 583	45 539	2. نشاطات استخراجية
57 219	55 386	159 680	0	0	2.1 استخراج المنتجات النفطية
179033	127592	88 635	70 583	45 539	2.2 استخراج معادن فلزية
29 615	27 387	23 952	22 479	21 287	3. نشاطات معملية
42 180	44 015	40 034	37 312	33 945	4. بناء وأشغال عامة
316 096	284 365	246 387	209 507	165 806	القطاع الثالث
36 300	31 829	27 199	23 839	22 532	5. النقل والمواصلات
85 293	76 934	68 703	60 896	50 203	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
82 535	73 913	66 005	59 343	48 622	7. خدمات أخرى
657 917	561 711	585 141	379 860	313 717	مجموع النشاطات السوقية
111 969	101 689	84 480	65 429	44 449	8. إدارات عمومية
769 886	663 400	669 621	445 289	358 166	الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج
75 549	70 348	55 380	48 019	38 396	صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج
845 435	733 748	725 001	493 308	396 562	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
788 216	678 362	565 321	493 308	396 562	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط

** تقديرات

*: بيانات مؤقتة

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/المكتب الوطني للإحصاء

ملحق 9: نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الإسمي (%)					
البيان	2004*	2005*	2006*	2007**	2008**
القطاع الأول	8,1	15,1	5,2	12,4	16,9
1.1 الزراعة	-14,9	62,0	-2,7	14,1	33,1
1.2 تنمية المواشي	5,5	9,0	8,9	11,7	10,5
1.3 الصيد	31,5	4,1	3,9	12,6	18,7
القطاع الثاني	38,8	29,4	139,5	-18,5	21,1
2. نشاطات استخراجية	62,0	55,0	251,8	-26,3	29,1
2.1 استخراج المنتجات النفطية	0,0	0,0	0,0	-65,3	3,3
2.2 استخراج معادن فلزية	62,0	55,0	25,6	44,0	40,3
3. نشاطات معملية	15,0	5,6	6,6	14,3	8,1
4. بناء وأشغال عامة	30,7	9,9	7,3	9,9	-4,2
القطاع الثالث	10,2	26,4	17,6	15,4	11,2
5. النقل والمواصلات	13,9	5,8	14,1	17,0	14,0
6. التجارة، المطاعم، الفنادق	14,4	21,3	12,8	12,0	10,9
7. خدمات أخرى	7,3	22,0	11,2	12,0	11,7
مجموع النشاطات السوقية	17,8	21,1	54,0	-4,0	17,1
8. إدارات عمومية	7,2	47,2	29,1	20,4	10,1
الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج	16,4	24,3	50,4	-0,9	16,1
صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج	27,0	25,1	15,3	27,0	7,4
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	17,3	24,4	47,0	1,2	15,2

ملحق 10: الناتج المحلي الإجمالي الإسمي حسب قطاع النشاط (% إلى الناتج المحلي الإجمالي)					
مليون أوقية					
2008**	2007**	2006*	2005*	2004*	البيان
17,2	17,0	15,3	21,4	23,1	القطاع الأول
3,7	3,2	2,8	4,3	3,3	1.1 الزراعة
8,9	9,3	8,4	11,4	13,0	1.2 تنمية المواشي
4,6	4,5	4,0	5,7	6,8	1.3 الصيد
36,4	34,7	43,1	26,4	25,4	القطاع الثاني
27,9	24,9	34,3	14,3	11,5	2. نشاطات استخراجية
6,8	7,5	22,0	0,0	0,0	2.1 استخراج المنتجات النفطية
21,2	17,4	12,2	14,3	11,5	2.2 استخراج معادن فلزية
3,5	3,7	3,3	4,6	5,4	3. نشاطات معملية
5,0	6,0	5,5	7,6	8,6	4. بناء وأشغال عامة
37,4	38,8	34,0	42,5	41,8	القطاع الثالث
4,3	4,3	3,8	4,8	5,7	5. النقل والمواصلات
10,1	10,5	9,5	12,3	12,7	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
9,8	10,1	9,1	12,0	12,3	7. خدمات أخرى
77,8	76,6	80,7	77,0	79,1	مجموع النشاطات السوقية
13,2	13,9	11,7	13,3	11,2	8. إدارات عمومية
91,1	90,4	92,4	90,3	90,3	الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج
8,9	9,6	7,6	9,7	9,7	صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

** تقديرات

*: بيانات مؤقتة

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/المكتب الوطني للإحصاء

ملحق 11: الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته بالأسعار الجارية					
مليار أوقية					
2008**	2007**	2006*	2005*	2004*	البيان
845,4	734,0	725,0	493,3	396,6	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
125,2	158,5	150,6	119,8	105,1	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
640,4	502,1	425,2	362,7	269,8	الاستهلاك النهائي للأسر
233,4	178,7	181,4	303,6	205,1	الاستثمارات
454,4	400,2	390,3	187,2	130,4	تصدير السلع والخدمات
-608,0	-505,5	-422,6	-480,0	-313,9	استيراد السلع والخدمات

** تقديرات

*: بيانات مؤقتة

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/المكتب الوطني للإحصاء